تشارلز كندل برجر

أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية

تقديم وتحرير

د. أيمن عبد العظيم

الكتاب: أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية

الكاتب: تشارلز كندل برجر

تقديم وتحرير: د. أيمن عبد العظيم

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

برجر، تشارلز، كندل

أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية / تشارلز كندل برجر،

تقديم وتحرير / د. أيمن عبد العظيم

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٥٥ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٩ – ١١٩ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٣٠٥٥ / ٢٠٢١

أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

تقديم

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية مُنذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم مُنذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.

وعالجته كتب كثيرة أغلبها ذات طابع أكاديمي بحت لا يفهم فحواها ويدرك مراميها إلا المختصين، وكتب أخرى على النقيض منها موجزة خفيفة للقارىء المتعجل، وهي لا تتناول إلا قشورا فسرعان ما تفقد أهميتها ربما قبل أن تجف أحبار المطبعة التي أخرجتها، وهناك نوع ثالث يتوسط هذين النوعين، أصحابه من ذوي العلم بالاقتصاد وفروعه وقضاياه، ويجمعون إلى علمهم قدرة على الكتابة السلسة والأسلوب المبسط الذي يستطيع أن ييسر المعارف الجامدة المتخصصة ويقدمها للقارىء العام سهلة مستساغة دون أن تفقد قيمتها العلمية، مثل هذا النوع من الكتب لا يتعرض للتقادم ولا يفقد قيمته، ومنه كتاب "التنمية الاقتصَادية" للمفكر الاقتصادي البريطاني "تشارلز كندل برجر"، وكان

واحدًا من كبار الاقتصاديين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ستينيات القرن العشرين، والكتاب بفصوله الستة عشر يتناول عملية التنمية الاقتصادية بكافة جوانبها، بشكل يغني القارىء العام عن قراءة سواه، فهو يقدم له كل ما يحتاج معرفته عن التنمية الاقتصادية، أما القارىء المتخصص فيصبح هذا الكتاب أحد أهم مراجعه إن أراد بحثا في هذا الموضوع المهم.

وتُعتبر التنمية بمفهومها الشامل هدفًا تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، لذا يحتل موضوع التنمية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسئولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتزايد الاهتمام بمشكلة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، من قبل المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ورجال البحث العملي، وذلك بسبب التغيرات السياسية التي واجهتها أوروبا بعد أن دمرتها الحرب وواجهت مشكلة إعادة البناء، كما أن هذه المشكلة واجهت الدول النامية، والتي استقلت وأخذت حكوماتها في البحث عن الأساليب المناسبة لرفع مستوى المعيشة والقضاء على مظاهر الفقر والبؤس، وأصبحت قضية التنمية، هي القضية الأولى التي تواجه هذه الحكومات، والتي تعتبر القدرة على إيجاد الحلول لها معيارًا أساسيًا للحكم على مدى نجاح حكومات هذه الدول.

تغييرات جذرية

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة مُنذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وتُعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المَنظمات الأهلية.

هذا وتُعاني مُعظم الدول الفقيرة أو المتخلفة – قد توصف بأنها الدول الأقل نموا – من أوضاع اقتصادية متشابهة، وتكاد تكون مشتركة تجعلها مختلفة عن غيرها من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة، ومن أهم تلك الاختلافات ارتفاع النمو السكاني وعدم التوازن في النمو الاقتصادي، مما نقل الفكر الاقتصادي إلى استخدام مفهوم التنمية الاقتصادية تميزًا لوضع الدول النامية واحتياجاتها في عملية النمو الاقتصادي، حيث بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية مُنذ الحرب العالمة الثانية من قبل الاقتصاديين والباحثين من خلال معالجة الاختلاف في أساليب وبرامج التنمية الاقتصادية من بلد لآخر، نتيجة اختلاف المعطيات المادية والبشرية المكونة لها، ولكن كل تلك الأساليب والبرامج كانت تشترك وتهدف للوصول إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي وتحسن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، لينتقل بعدها هذا المفهوم إلى التنمية المستدامة ثم التنمية البشرية إلى التنمية الشاملة.

لقد عانت معظم الدول النامية من معدلات نمو سكاني مرتفعة أثرت على زيادة الضغط على الخدمات نتيجة ضعف التنمية التي لم تواكب تلك الزيادة في عدد السكان، وما انعكس عليها في ارتفاع فئة عدد الناشطين اقتصاديا من القوى العاملة، حيث أن التحكم في العرض والطلب المتعلق بسوق العمل من شأنه أن يحسن مؤشرات التنمية لأي بلد.

تعدد وتشابك

ويُعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال – في الستينيات من القرن العشرين – في آسيا وإفريقيا.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

والتنمية الاقتصادية عملية إنسانية تتكون من تفاعل عناصر الانتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، ورأس المال والإدارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في انتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، وخلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والاقليمي.

وتتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية بتعدد المدارس والاتجاهات والأيديولوجيات التي ينتمي لها من يتصدى للتعريف، فهناك من يعرفها بأنها "هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية

والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية".

ويُعرفها البعض على "أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويحدث بمقتضى هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

وهُناك من الاقتصاديين من يُؤكد بأن "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".

وتُعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".

أما الخبير الاقتصادي بالأُمم المتحدة "جيرالد ماير" فيقول إنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي (كمية السلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف السكان) خلال فترة من الزمن".

ويُعرفها أيضا بأنها "عبارة عن زيادة الناتج القومي نتيجة لتوزيع الموارد المعطلة بشكل أكثر كفاءة مما كانت عليه من قبل".

- أما الاقتصادي "س. واجل" فيرى أن "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية.

التنمية الاقتصادية إذن هي تلك العملية التي تتحقق فيها مستويات أعلى من التوظيف سواء في المدينة أوفي القرى والأرياف، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في السكان، ولا نعن هذا بالتوظيف أن يكون منتجا من الناحية الاقتصادية فحسب، بل أن يكون أيضا مرضيا للفرد حتى يزرع فيه روح الابداع والخلق والاستخدام الأكثر لوقت الفراغ.

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

كما أن التنمية الاقتصادية لها أبعاد واعتبارات تخرج عن كونها عبارة عن الاستثمار الاقتصادي الأمثل للدخل القومي من خلال برامج ومشاريع تسعى لتحقيق الرفاهية للمجتمع، إلى كونها عبارة عن استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها لرفاهية كل قطاعات المجتمع مع الحفاظ على قيم المجتمع التاريخية والأخلاقية والسياسية.

وهُناك تعريفات أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية، منها أن "التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، كما تشمل أيضا تنمية الفرد لأنه تعتبر العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية".

حيث أنه يُمكننا أن نستنتج من التعريف الأخير بأن التنمية لا تصنع بالتقدم المادي فقط، بل لابد من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد. وهذا هو هدفها الأساسي الذي يكسبها جدواها ومبررها.

د. أيمن عبد العظيم

الفصل الأوّل

عملية التنمية

لا تتسم إحصائيات الدخل القومي، وبالتالي مقارنة نسب الفرد من الدخل القومي في البلاد المختلفة، بالدقة لعدة أسباب، أولها صعوبة تحديد مفهوم الدخل وما يدخل في حسابه، وثانيها تحديد سعر الصرف عند القيام بالمقارنة بين دولة وأخرى، فأي خطأ في تحديد سعر الصرف يؤثر بالتبعية في تقدير الدخل الحقيقي.

لهذا يجب دراسة طريقة تقدير الأرقام في كل حالة على حدة قبل الاعتماد عليها؛ لأنها قد تعكس عنصرًا من عناصر الخطأ وعدم التناسق في التعريف، ويشيع مثل هذه الأخطاء في البيانات جزئيًا بسبب عدم دقة البيانات، وكذلك بسبب صعوبة تقدير سعر الصرف المناسب.

كما يعترض تقدير الدخل القومي، وبالتالي المقارنة بين بلد وآخر وفترة وأخرى، صعوبات جمة أخرى، منها الاختلاف بين الدخل المحلى الصافي والدخل القومي. فعشر ناتج عوامل الإنتاج التي يمتلكها غير المقيمين جزاء من دخل البلد التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد والهيئات، ومن ثم يجب استبعاد هذا الناتج من تقديرات الدخل القومي عند حساب الدخل المحلى الصافي كذلك تعجز تقديرات الدخل القومي عن قياس التغيرات في المدى البعيد بسبب مشاكل الأرقام التالية، لهذا

صعب دراسة التطورات الفعلية في الدخل الحقيقي بعد استبعاد أثر التقلبات في مستويات الأسعار.

توزيع الدخل

يصاحب نمو الدخل الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد عادة تغيير في التوزيع، ففي المراحل النهائية للتنمية، وأحيانًا في المراحل الأولى، قد صاحب النمو الاقتصادي توزيعًا أكثر عدالة الدخل القومي. وقد يحدث في المرحلة الأولى أن يزداد التفاوت في الدخول، فيحصل المستثمرون على أرباح ضخمة يعيدون استمارتها من جديد. ويرجع جزء من الخطأ في حساب نصيب الفرد من الدخل القومي إلى عدم دقة إحصائيات السكان، سواء أكان ذلك بسب الإهمال في تسجيل المواليد والوفيات، أو عدم دقة التعداد. والمسألة الهامة هنا هي عل يقسم الدخل القومي على مجموع السكان، أو على مجموع الأيدي العاملة؟ وفي العادة بقسم الدخل القومي على مجموع السكان رغبة في تقدير نصيب الفرد. وهذا الإجراء يلاءم قياس الاستهلاك، أما تقسيمه على مجموع الأيدي العاملة فيلاءم قياس الإنتاج. وقد يكون من الأفضل التركيز عند مناقشة النمو الاقتصادي على الإنتاج بدلًا من الاستهلاك، إلا أن تقديرات الأيدي العاملة تكون في العادة أقل دقة من تقدير مجموع السكان، لهذا يفضل تقسيم الدخل على مجموع السكان. إذا اعتبرنا النمو الاقتصادي مرادفًا لزيادة دخل الفرد، فان التنمية تعني زيادة الدخل الإجمالي بمعدل غرف زيادة السكان.

عوامل النمو وعملية التنمية

ويجب التمييز بين عوامل النمو وعملية التنمية، و عوامل النمو ثلاثة هي: الأرض، ورأس المال، والعمل.

أما عملية التنمية فتشمل التغيرات التكنولوجية، وزيادة حجم الناتج، وتوزيع الموارد المتاحة.

الأرض أو الموارد الطبيعية

يتطلب النمو الاقتصادي وجود حد أدنى من الأرض، أي الموارد الطبيعة من مواد أولية، وقوى محركة، وخلافه. والسؤال الهام هو، ما القدر اللازم من الموارد الطبيعية؟ وهل يؤدي تنوع الموارد ووفرتها إلى سرعة النمو الاقتصادي؟ فالجداول الإحصائية تبين أن بلدًا مرتفع الدخل، كسويسرا مثلًا، محدود الموارد.

وقد مرت اليابان بجميع مراحل النمو ومع ذالك لا تستطيع تحقيق زيادة في دخل الفرد بسبب انخفاض نصيب الفرد من الموارد الطبيعية.

كما يلاحظ أن بعض الدول لم تقطع سوي منتصف الطريق نحو التنمية، في حين يزيد دخل الفرد فيها بمعدل يفوق الدول الأخرى التي قطعت شوطًا كبيرًا في التنمية، ومن هنا بقى هذا السؤال دون إجابة حاسمة.

رأس المال

تتحقق التنمية الاقتصادية بزيادة معدل تكوين رأس المال العيني، بمعنى الاستثمارات العينية الجديدة.

وفي الاقتصاد غير النامي يقل معدل تكوين رأس المال العيني عن القدر اللازم لمقابلة استهلاك الأصول الثابتة والزيادة في عدد السكان.

وبالإضافة إلى زيادة معدل تكوين رأس المال وحجم الإنتاج، يلزم إدخال تغيرات تكنولوجية لتوزيع الإنتاج وتكامله. وغني عن البيان أن تمويل تكوين رأس المال العيني يجب أن يعتمد أساسًا على المدخرات.

العمل والتركيب الاجتماعي

كما يجب أن يصاحب التنمية تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي، والنظم الثقافية، والصفات، والعادات الشخصية، ذلك لأن اكتساب المهارة في العمل، والدراية في استعمال الآلات والعدد، من أهم عوامل التنمية. كما أنه من الضروري تغير السلوك الاجتماعي لكي تمتد التنمية الاقتصادية إلى جميع نواحي النشاط الاجتماعي.

التكنولوجيا

اعتمدت عملية النمو في البلدان التي حققت دخلًا مرتفعًا على سلسلة من الثورات الفنية في الإنتاج بدأت بالثورة الصناعة، ثم بالثورات الأخرى التي تلتها في ميادين الكيمياء والكهرباء والهندسة.

ومما لاشك فيه أن البلدان المتخلفة ستستفيد من خيرة البلدان التي سبقتها في محيط التنمية، ولا تقتصر أهمية المخترعان والابتكارات على الإنتاج فقط، بل تمتد آثارها إلى التوزيع والتسويق والإدارة والعلاقات الاجتماعية، وكذلك السلوك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

حجم الوحدات الاقتصادية والاجتماعية

وصاحب التنمية الاقتصادية كذلك تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الاقتصادية وفي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويشع أفق الإنسان نتطلع إلى المدينة، فالأقاليم، ثم إلى الأمة والعالم. ومن أهم عوامل التنمية تجميع الأسواق القروية في وحدات أوسع، وتحويل العائلات والقبائل إلى دول وأمم. والمهم أنه في حالة اتساع الاقتصاد القروي وتحوله إلى اقتصاد إقليمي، أو اقتصاد على مستوى الدولة، يصبح من الضروري إنشاء طرق المواصلات، وإقامة النظم النقدية والمصرفية، وإرساء أمس أسلم للتسويق حتى لا تتوقف عملية التنمية.

توزيع الإنتاج

بزيادة دخل الفرد يتغير هيكل الإنتاج. وقد لوحظ أن البلدان الفقيرة تستغل جزءًا كبيرًا من مواردها استغلالًا بدائيًا، وخاصة في الزراعة والتعدين. بينما تركز الدول النامية استغلال مواردها على الصناعات التحويلية، ومن هنا نشأ الاستنتاج الخاطئ الذي يدعو إلى أن من الدول الفقيرة صناعاتها التحويلية.

ولا شك أنه من الضروري كذلك الاهتمام بالزراعة، والخدمات كالنقل والمواصلات والتجارة والخدمات المنزلية.

وتتطلب التنمية الاقتصادية كذلك أعادة توزيع الموارد بما يحقق أكبر زيادة في الدخل. كما أن نمو الدخل يؤدي بالضرورة إلى تغيرات في هيكل الطلب.

الفصل الثاني

الموارد الطبيعية

تختلف الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية. فيما يرى كثير من الكتاب أنها ليست عاملًا هامًا للتنمية، يرى بعضهم الآخر أنها ذات أهمية حاسمة.

والواقع أنه لا يُمكن فصل الموارد الطبيعية عن رأس المال والعمل والتكنولوجيا. فالأرض المستصلحة، أو الموارد الطبعة المستقلة مثلًا، ترتبط ارتباطًا وثيقًا برأس المال، كما يؤثر نظام الميراث في توزيع الأراضي الزراعية وغلتها، إذ بينما يؤدي نظام الميراث المتساوي إلى تفتيت الملكية، فإن قصر الميراث على الابن الأكبر يحافظ على الحيازات الكبيرة، وهناك أيضًا ارتباط وثيق بين إنتاجية الأرض والتغيرات التكنولوجية.

الموارد الطبيعية والزراعة

تتباين غلة الأرض تباينًا كبيرًا بسبب اختلاف نوع التربة، والقرب أو البعد عن الأسواق، وكمية المياه المتوفرة للري. لهذا يصعب تحديد العلاقة بين الأراضي الزراعية والنمو الاقتصادي.

والحقيقة أن بعض الإحصائيات تبين ضآلة الارتباط بين نصيب الفرد الواحد من الأراضي الزراعية، وبين نصيبه من الدخل القومي.

فنلاحظ أن بعض الدول التي يتساوى فيها دخل الفرد يختلف فيها نصيبه من الأراضي المزروعة اختلافًا كبيرًا يصل في بعض الحالات إلى عشرة أمثال.

ومما لا شك فيه أن توافر حد أدنى من الموارد الطبيعية ضروري لكل بلد. والأفضل أن يتوفر قدر أكبر من الموارد، فهولندا مثلًا تستطيع الاكتفاء بقدر محدود من الموارد الطبيعية لأنها قطعت بالفعل شوطًا كبيرًا في التنمية.

أما في البلدان الفقيرة فان اتجاه نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نحو الانخفاض بسبب زيادة السكان، يُؤدي إلى عدم الاكتفاء الذاتي، خصوصًا وأن الوضع الاقتصادي ومعدل تكوين رأس المال العيني لا يفيان بسد النقص في الرقعة الزراعية.

فالهند مثلًا تمتلك مساحات واسعة من الأراضي غير المستغلة، وتستطيع عن طريق المشروعات الرأسمالية زيادة الإنتاج الزراعي ولكن فرصتها في التنمية الاقتصادية تزيد حتمًا لو أن معدل الزيادة في السكان قل عن القدر الحالي.

الموارد والصناعة

وكما تختلف الغلة الزراعية، كذلك تتباين قدرة الدول على الإنتاج الصناعي. وللموارد الطبيعية أهمية قصوى بالنسبة لزيادة الإنتاج الصناعي فمن ناحية توجد بلاد تستطيع إنتاج المواد الأولية وبيعها للبلاد الأخرى،

فإيران مثلًا تنتج البترول وتصدره، والبرازيل تصدر خام الحديد، والكونغو من أكبر البلاد المنتجة للنحاس.

وهذه الأمثلة الواضحة تعني أن امتلاك المواد الأولية اللازمة للصناعة ليس شرطًا هامًا للتنمية الاقتصادية. وانجلترا لا تملك حقولًا للبترول أو المعادن غير الحديدية وسويسرا لا تملك سوى مصادر القوى الكهربائية، ومع ذلك فقد قطعنا شوطًا بعيدًا في التنمية الاقتصادية.

ومن المسلم به أن التنمية الاقتصادية تتطلب استهلاك كثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة، ويتساءل الناس عن إمكان دولة ما السير في التنمية الاقتصادية اعتمادًا على استيراد خام الحديد والفحم والبترول وغيرها من المواد الأولية والقوى المحركة؟ أن هذا السؤال بهم عددًا كبيرًا من الدول.

وعلى أية حال فإن انخفاض نفقات النقل مُنذ سنة ١٨٧٠ والتحسينات المستمرة في وسائل النقل، قلت من أهمية امتلاك المواد الأولية. وتستطيع بعض الدول أن تصدر منتجاتها ذات الميزات الخاصة و مقابل استيراد المواد الأولية.

فهل من الممكن لبلد ما أن يتخصص في الإنتاج الزراعي والخدمات والصناعات الخفيفة بما يمكنه من تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة عن طريق تصدير منتجاته مقابل استيراد الطاقة والمعادن؟ وهل يتعذر على بلد لا يملك أي نوع من العلاقة والمعادن أن ينمو اقتصاديًا؟ من الواضح أن الجواب عن السؤال الثاني يكون بالنفي، اذ أن بعض

الدول مثل سويسرا والدنمارك وأيسلندا يرتفع متوسط دخل الفرد فيها، في حين أنها لا تمتلك موارد طبيعية ذات شأن. فعدم توافر الطاقة والموارد أخرى الطبيعية لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من فرصة بلد ما في التنمية الاقتصادية. فيلاحظ أن أغلب البلاد المتخلفة، وحتى بعض الدول النامية، لا تملك إحصاء دقيقًا عن مواردها الطبيعية.

وتكشف الابتكارات التكنولوجية باستمرار عن وجود موارد جديدة، وهكذا يضيف التطور العلمي والفني إمكانيات جديدة للتنمية، ويزيد من فرص استخدام الموارد المالية، ومن إحلال مورد أو عامل من عوامل الإنتاج محل مورد أو عامل آخر، ويساعد هذا في التغلب على نقص بعض المواد الأولية.

فرأس المال والعمل يمكن أن يحلا محل الموارد الطبيعية في إنتاج سلعة معينة، فعندما تعرضت ألمانيا لنقص المواد الأولية بسبب الحصار استطاعت عن طريق استخدام اليد العاملة ورأس المال، أن تتغلب على هذه الصعوبات، فاستخدمت مثلًا أسلاكًا صنعت من الألمنيوم المستهلك بحل الأداء النحاسية في خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي.

وليس معنى هذا أنه يمكن القضاء على الصعوبات الناشئة بسبب نقص الموارد قضاء نهائيًا، فمن الأفضل أن تمتلك الدولة موارد أكبر وأغنى، فالبلد الذي يملك البترول مثلًا كإيران تتهيأ له فرص أكبر للتنمية الاقتصادية.

ويهتم الكثيرون بصفة خاصة بصناعة الحديد والصلب ولكن الصلب ثقيل الوزن، ومن ثم يكلف كثيرًا في النقل فإذا وجد الفحم المناسب وخام الحديد الجيد أمكن إنتاج الصلب محليًا بثمن أرخص. ولكن توفر الفحم وخام الحديد ليس شرطًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية. وقد لا يتوفر الفحم، ومع ذلك يمكن إنشاء صناعة للصلب كما هو الحال في البرازيل.

وقد لا يتوافر الحديد، ومع ذلك تقوم صناعة للصلب. وكما هو الحال في إقليم الرور، وفي حالات نادرة يمكن استيراد كل من الفحم والحديد وإنتاج الصلب بثمن يقل عن أسعار الصلب المستوردة.

وهذه الاعتبارات كلها تنطبق في حالة انعدام الطاقة، وأن كان من الأفضل أن تتوافر مصادر الطاقة في داخل البلد، ولكن ليس من الضروري أن تقف عجلة التنمية بسبب استيراد المواد اللازمة لإنتاج الطاقة.

حقيقة أن النمو الاقتصادي – في حالة عدم توفر المواد الأولية كالصلب والقوى الحركة – يُؤدي إلى زيادة الاستيراد بما ينطوي عليه من مخاطر عديدة، ولكن يلاحظ أن مثل هذه المخاطر تعرض لها حتى الدول التي تتوافر لديها الموارد المحلية.

وبإيجاز فإن توافر مصادر غنة ليس شرطًا كافيًا، أو ضروريًا، للتنمية الاقتصادية، ولكنه عامل مساعد.

الموارد الطبيعية والمواصلات

مما يزيد من فائدة الموارد الطبيعية إمكان نقلها. والبلدان ذات الطبعة الجغرافية المعقدة تتعرض لمشاكل خطيرة أثناء عملية النمو إذ يصعب ربط أقاليمها بشبكة جيدة من المواصلات قليلة النفقات. فوجود الأنهار والقرب من البحار يسهل النقل ويقلل من التكلفة مما يساعد على النمو الاقتصادي. ويلاحظ أن علاقة الموارد الطبيعية بالمواصلات تتأثر الاختراعات ورأس المال والعمل.

الموارد الطبيعية والعمل والثقافة

يمكن في حدود معينة أن يحل العمل محل الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج، والعكس صحيح، فالمهارة في العمل يمكن أن تعوض النقص في عدد العمال، والمخصبات الكيمائية يُمكن أن تعوض النقص في جودة الأرض. وهُناك كذلك تفاعل بين مساحة الأرض ونوعها من ناحية والثقافة من ناحية أخرى.

ولنظام التوريث ومعدل الزيادة في السكان أن على حجم الوحدات الزراعية، كما تؤثر أنواع المحاصيل المنتجة على التركيب الاجتماعي وبالتالي على التنمية الاقتصادية، فالمزارع الكبيرة تنتج للتصدير، وتخصص في إنتاج المحاصيل النقدية ونظرًا لأن عدد العمال الزراعيين في المزارع الكبيرة قليل نسبيًا فإن الاستهلاك يكون عادة منخفضًا، وهو ما يُؤدي إلى ارتفاع معدل تكوين رأس المال العيني، وذلك عكس الحال في المزارع الصغيرة التي يكون هدفها الأساسي هو إنتاج المواد الغذائية

اللازمة للاستهلاك المحلى. كما يلاحظ في المزارع الصغيرة أنه نظرًا لكثرة العمال الزراعيين وجهلهم وضعف فرص العمل أمامهم فإنهم يلتصقون بالأرض، ويميلون إلى استعمال الوسائل العتيقة في الزراعة، ويقبلون على التقدم العلمي ببطء.

ويستطيع الإنسان أن يحول الصحراء إلى جنة، وقد ذكر هنتنجتون أن المناخ يحدد مستوى الحضارة، و عزى اختلاف مستوى الحضارة بين المناطق المعتدلة والاستوائية إلى اختلاف درجة الحرارة. وهناك أكثر من رأي معارض لذلك، وإن كنا نلاحظ حتى الآن أن البلاد الاستوائية لم تحقق قدرًا ذا قيمة من النمو الاقتصادي.

ولأنواع المحاصيل المنتجة أثر على السكان. ففي كوبا مثلًا ينتج السكر بكميات كبيرة عن طريق استخدام رأس المال والعمل غير الماهر في فترة معينة من السنة يعقبها ركود يمتد أربعة أو خمسة أشهر. أما صناعة التبغ فنتطلب العمل بمهارة طول العام، ومن ثم تتوفر للعامل فرصة تنمية قدرته الإنتاجية.

الموارد الطبيعية ورأس المال

من الصعب الفصل بين الموارد الطبيعية ورأس المال، فالموارد الطبيعة ورأس المال يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، فإذا أصيبت الأراضي الزراعية مثلًا بالضعف يمكن إعادتها إلى حالتها الأولى باستخدام رأس المال (الكيماويات – التشجير – الري .. الخ).

ويُمكن أن يحل رأس المال محل الموارد الطبيعية في صناعة الأغذية، فالألياف الصناعية تحل محل الصوف الطبيعي الذي يتطلب إنتاجه مساحات واسعة من المراعي.

إلا أنه يلاحظ أن استخدام رأس المال محل الموارد الطبيعية محدود بالقدرة على تكوين رأس المال العيني وبالكفاءة في تطبيق التكنولوجيا، والبلاد الأقل تطورًا لا تجد القدر الكافي من رأس المال العيني، ومن ثم تحتاج إلى مساحة أكبر من الأراضي الزراعية. ففي البلاد المتخلفة تعظم أهمية الموارد بسبب قلة رأس المال العيني.

الموارد الطبيعية والتكنولوجيا:

تُؤدي الاكتشافات وتقدم علوم التكنولوجيا إلى تغير أهمية الموارد الطبيعية. ويكفي القول الآن أن أهمية الموارد الطبعة مسألة نسبية تتوقف على الاكتشافات من ناحية، وعلوم التكنولوجيا من ناحية أُخرى.

الفصل الثالث

رأس المال

يحظى رأس المال بعناية خاصة في نظريات التنمية، ففي الدول التي يزيد فيها السكان وتبقى الرقعة الزراعية دون تغير، يقل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. ومن هنا تبرز أهمية رأس المال لتحقيق زيادة في الدخل، فيلزم استخدام العدد والآلات والمخصبات لزيادة غلة الأرض.

وبمعنى آخر يتعين زيادة معدل تكوين رأس المال العيني، وفي المراحل الأولى للتنمية يحد الفقر من الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات العينية، إلا أنه مني دافعت عجلة التنمية إلى الأمام فان الأمور تسير في مجراها الطبيعي. فالغني يزداد غني، أما الفقير فيزيد عدد أبنائه.

وهناك عامل آخر يضفي أهمية على رأس المال وهو العلاقة التي أبرزها كينز بين التوظف الكامل والاستثمارات.

وقد تبدلت أهمية الاستثمارات مُنذ سنة **١٩٣٠** حين كان الغرض الأساسي منها تحقيق العمالة، فصار الغرض الحديث منها هو تحقيق التنمية الاقتصادية.

أنواع رأس المال

تتعدد وسائل تصنيف رأس المال. ومن الواجب أن نفرق بين رأس المال الاقتصادي العام ورأس المال الاجتماعي العام. والأول يتكون من المرافق العامة كوسائل النقل، والطرق والسكك الحديدية، والكهرباء و

الغاز، والمباني اللازمة للحكومة وللدفاع. وأما رأس المال الاجتماعي العام فيشمل مقومات التعليم والصحة.

معدل تكوين رأس المال

في الاقتصاد الراكد حيث يبقى دخل الفرد ثابتًا، أو ينحو نحو النقص، يتراوح معدل الادخار بين ٥%، ٦% من إجمالي الدخل القومي وإذا ما افترضنا أن معدل رأس المال إلى القيمة المضافة ٤ إلى ١ ، فإن زيادة الدخل القومي لا تتعدى ١% في بلد يبلغ فيه الادخار نحوه ٥% من الدخل القومي. وفي مثل هذا البلد بلغ معدل الزيادة في السكان نحو ٢% سنويًا، وهو ما يتجاوز الزيادة في الدخل القومي.

ومن الطبيعي أنه يلزم كحد أدنى زيادة المدخرات بمعدل قدره ٨% لتحقيق زيادة الدخل القومي بمعدل ٢% وذلك للمحافظة على مستوى الدخل الحالى للفرد، ويلزم زيادة نسبة المدخرات إلى ١٢% سنويًا إذا أريد زيادة دخل الفرد بنسبة ١% سنويًا.

قيود معدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة

يلقي هذا المعدل ضوءًا على القدر اللازم من المدخرات أو تكوين رأس المال العيني لزيادة الناتج المحلى بقدر مُعين، إلا أن هذا المعدل قليل الفائدة في التنبؤ والتخطيط بسبب صعوبة تعريف رأس المال العيني، وصعوبة تحديد القيمة المضافة أو الناتج المحلي من السلع والخدمات.

وقد أشرنا إلى صعوبة التميز بين رأس المال العين والموارد الطبيعية. كما توجد صعوبة في التمييز بين رأس المال العيني والاستهلاك، فالتعليم مثلًا يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما أن وقت الفراغ عامل هام في هذا السبيل. كما توجد صعوبات في تعريف رأس المال العيني والتفرقة بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية. وكثير من السلع الاستهلاكية مثل السيارات والغسالات تستمر لمدد طويلة، ورغم هذا فمن الصعب اعتبارها سلعًا رأسمالية، وحتى إذا اعتبرنا أن السلع الرأسمالية هي التي تنتج دخلًا أو تزيد من الإنتاج تواجهنا صعوبات جمة في التمييز بين إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة خصوصًا بالنسبة لطريقة احتساب الفائدة ومعدل الاستهلاك.

وتواجهنا صعوبة أخرى في تقدير قيمة الأصول الثابتة واختيار السعر المناسب سواء كان السعر الحالي أم سعر الشراء بعد استبعاد الاستهلاكات.

وكذلك يصعب تقدير الاستهلاك نظرًا لعدم توافر معدلات ثابتة وموحدة لحساب استهلاك العدد والآلات والأصول الأخرى الثابتة وبحسب معدل الاستهلاك عادة على أساس فترة حياة أو إنتاج الأصل أما بمعدل ثابت، أو بمعدل يتناقص أو يتزايد بحسب الحال، وهناك صعوبات إحصائية أخرى، فمعدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة يفترض قدرًا معينًا مستمرًا من الكفاية الإنتاجية، وهو ما قد لا يتوفر نتيجة للتقدم العلمي.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإن معدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة يستعمل في التخطيط، وان كان يلاحظ أن الاعتماد عليه في حدود ضيقة. فحتى في الأجل القصير يتعرض هذا المعدل لتقلبات كثيرة، أما في المدى الطويل فانه غير ذي دلالة.

الإنتاجية الحدية لرأس المال

يمثل معدل رأس المال إلى القيمة المضافة العلاقة بين إجمالي الزيادة في رأس المال العيني وإجمالي الزيادة في الناتج المحلي أو القيمة المضافة، وذلك بصرف النظر عن التغيرات التي قد تحدث في الظروف والعوامل الأخرى.

أما معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال فيمثل الزيادة في الإنتاج التي ترتبط بزيادة الاستثمار مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير.

توزيع الاستثمارات

إن العامل الأساسي الذي يحد من تكوين رأس المال العيني هو حجم المدخرات. وقد اعترض البنك الدولي للإنشاء والتعمير على هذا الرأي وذكر أن الصعوبة ليست في توافر الموارد المتاحة للاستثمار ولكن في اختيار المشاريع الجيدة.

وفي عدد من الدول مثل تركيا والمكسيك والباكستان لوحظ ندرة رجال الأعمال ذوي الخبرة في إدارة وتوجه المشروعات.

مصادر رأس المال

من الطبيعي أن المدخرات لا تتوافر إلا في بيئة تنتج ما يفي بالضروريات ويزيد، ويلاحظ في البلاد المتخلفة أن الفائض يتخذ صورة مخزون من المواد الغذائية والكساء.

كما يُلاحظ أن تكوين رأس المال العيني في المجتمعات البدائية يتطلب تغذية وكساء العامل الذي يقوم بإنتاج السلع الرأسمالية، أما في المجتمع النامي والذي يعيش فوق حد الكفاف فتبرز المشكلة بصورة أخرى، إلا وهي كيفية تعبئة المدخرات من الإنتاج الجاري لمقابلة كون رأس المال العيني.

المدخرات تتولد في قطاع الأعمال والعائلات والقطاع الحكومي، أو قد تفرض من قطاع العالم الخارجي، وهذه المدخرات قد يكون جزء منها اختياريًا والآخر إجباريًا.

وسوف نتعرض لمسألة الاقتراض من الخارج في فصل لاحق، أما مسألة المدخرات المحلية وتعبئتها فستتعرض لها في شيء من الانجاز فيما يلي.

في محيط الزراعة تأخذ المدخرات سورة عينية، أي بزيادة المخزون من المنتجات الزراعية، وبهذا فإنها تدخل في حساب المدخرات والاستثمارات في نفس الوقت واعتبارها زيادة في المخزون السلعي. أما في القطاعات الأخرى غير الزراعة وتأخذ المدخرات صورة زيادة في المخزون من السلع وزيادة في المباني السكنية.

وتُؤثر عدة عوامل في حجم المدخرات، منها مستوى الدخل الأهلي، ونصيب الفرد منه، وتوزيعه من الأفراد، وتوافر مؤسسات تجمع الادخارات، ومدى انتشار الوعي الادخاري، و مؤسسات التأمين، وأخيرًا انتشار الحافز على الادخار، وفرض استثمارها. كما أن العادات الاجتماعية أثرها الفعال في تكوين رأس المال فالحافز الديني أو الاجتماعي له أثر ملحوظ. ومن الصعب إبراز أهمية عامل دون آخر بصفة عامة، لأن أهمية العوامل تختلف في البيئات المختلفة، ففي البيئات المتأخرة مثلًا يؤدي تركز الدخل في فئة قليلة من المواطنين إلى زيادة الادخار والاستثمار نظرًا لأن الاستثمار يأخذ صورة غير منتجة في المجوهرات والمعادن الثمينة والمساكن الفاخرة. أما في البيئات النامية المتحضرة فان تركز الدخل يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال العيني.

وتأتي مدخرات الشركات ومؤسسات الأعمال من الأرباح. وتأخذ صورة أرباح غير موزعة واحتياطات، ومخصصات محتجزة لمقابلة الإحلال والتجديدات والاستهلاك. ويقول أرثر لويس: أن السر الكامن وراء زيادة المدخرات من ٥% في الاقتصاد غير النامي إلى ما بين ١٠% و١٥% في الاقتصاد النامي مرجعه إلى ارتفاع معدل الأرباح في الاقتصاد النامي. ومن الطبيعي أن ارتفاع معدلات الأرباح، سواء احتجزت كاحتياطات أو مخصصات، أو وزعت على المساهمين، تؤدي إلى زيادة دل تكوين رأس المال.

أما الحكومة فتحصل على الموارد اللازمة لتمويل استثماراتها، إما بإصدار قروض داخلية أو خارجية، أو بتحقيق فائض في إيراداتها الجارية. وفي بعض الدول يزيد فائض الميزانية عن القدر اللازم لتمويل الاستثمارات الحكومية، فتقوم الحكومة بإقراضه لتمويل المشروعات الخاصة.

أما إذا جاوزت استثمارات الحكومة الفائض في العمليات الجارية، وقامت الحكومة باقتراض الفرق، فان الادخار يتولد في هذه الحالة في القطاعات الأخرى. وقد يكون الادخار في هذه الحالة اختياريًا، إذا اكتتب القطاع الخاص في الأوراق الحكومية، وقد يكون إجباريًا إذا لجأت الحكومة إلى التضخم، بمعني الاقتراض من البنك المركزي، وهو ما يُؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وسنتعرض بالتفصيل إلى مساوئ ومحاسن التمويل بالعجز.

تكوين رأس المال العيني كمفتاح للتنمية

هل تكوين رأس المال العيني هو مفتاح التنمية الاقتصادية؟ يعتقد كثير من الاقتصاديين بصحة هذا القول. فرأس المال العيني يُمكن أن يحل محل الموارد الطبيعية أو العمل.

ومما لا شك فيه أن تكوين رأس المال العيني يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة (الإنتاج المحلي)، إلا أن هناك كثيرًا من الأسباب تؤيد الاعتقاد بأن تكون رأس المال العيني – بالرغم من أهميته – لا يستطيع وحده أن يعلل التنمية الاقتصادية.

فنقطة الانطلاق في معدل تكوين رأس المال من ٤%، ٥% إلى ما بين ١٢% إلى ١٥%، لا تحدث في جميع الأحوال دفعة واحدة.

ولتوضيح أسبابها يجب أن نتعمق في دراسة التطورات خصوصًا وأن التنمية كثيرًا ما تحدث بمعدلات أكبر مما تشير إليها معدلات تكوين رأس المال.

وهُناك ظاهرة جديرة بالشرح وهي أنه عند السر قدمًا في التنمية تتجه مُعدلات تكوين رأس المال العيني نحو الثبات، وهو ما لا يؤيد النظريات التي تربط بين التنمية وتكوين و أس المال العيني.

ونخلص مما سبق إلى أن تكوين رأس المال ليس هو العامل الوحيد في التنمية.

الفصل الرابع

العمل

أهمية العوامل الاجتماعية

للعمل، كما للموارد الطبيعية ورأس المال، أثر على التنمية الاقتصادية. ومن المستحيل أن يتناول الباحث الاقتصادي هذا الموضوع الواسع بالبحث وتعني بالعمل هنا استعداده للتجاوب مع التطورات العلمية والفنية، في فصل واحد، وأن يحدد بصورة كاملة كيف يؤثر الناس في النمو الاقتصادي و يتأثرون به.

ويكفي أن نتناول أهم هذه العوامل الاجتماعية التي تشمل مكانة الفرد في المجتمع و العائلة والطبقة والجنس والدين والقرية والمدينة، والخصائص القومية، وحجم الوحدة الاجتماعية، وأثر الثقافية على التظلم، وامتزاج القيم الثقافية، والتغير الاقتصادي.

الفرد والبيئة

يقول بارسونز وليفي : إن علاقات الفرد بمجتمعه تختلف من حيث الإدراك و المسئولية والعلاقات المعيشية. فالإدراك، أي طريقة الفرد في تفسر العالم المحيط به، يتغير مع التقدم الاجتماعي من اللاعقلية إلى العقلية؛ أي عن الخرافة إلى العقل، وبتغير الشعور بالمسئولية من المسئولية الخاصة إلى المسئولية العامة؛ أي من تحديد دور الفرد

الاجتماعي على أساس العائلة أو الدين أو الطبقة أو الدخل، إلى قدرته على القيام بهذا الدور بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

وتغيير طرق المعيشة، وعلاقة الأفراد بعضهم بعض، من العرف أو الغموض إلى التعاقد والوضوح، لها أثر فعال في التنمية، فالإدراك العقلي ضرورة في جميع مراحل التنمية، إذ يجب أن يتعلم الناس كان يحددون أهدافهم، والعمل على تحقيقها، وابتكار نظم جديدة للتفكير.

والعضوية العامة ضرورية أيضًا أن المحسوبية والطبقية الضيقة تبدد الكفاءات وتقلل من القدرة الإنتاجية المجتمع. والعلاقات التعاقدية، واحترام ملكيات الغير ضروري كذلك لأنه يحدد علاقة الأفراد لا بعائلاتهم وأقاربهم فحسب، بلى بالمواطنين جميعًا.

تكوين الأُسرة

يُؤثر نظام العائلة المستقرة – بمعنى العائلة التي يظل فيها الأبناء مع الآباء حتى بعد الزواج، ويحصلون جميع مكاسبهم في خدمة الأسرة كلها – على كثير من عوامل التنمية الاقتصادية كالقدرة على الحركة والادخار والقيام بالمخاطرة، فالأفراد لا ينتقلون من مكان إلى مكان، بل من وظيفة إلى أخرى، لأن الآباء لا يتركون لأبنائهم حرية الانفصال عنهم، كما أن دوافع الأفراد لزيادة دخلهم تنعدم بسب اضطرارهم إلى اقتسام ثمرات جهودهم مع الآخرين، ومن ثم لا يحسون بالحاجة إلى الادخار مادامت الأسرة تؤمن مطالب جميع الأفراد وتضمن حاجات المسنين.

ولتكوين الأسرة آثار أخرى على النمو الاقتصادي، فنظام الثوريث يُؤثر في حجم الملكية، كما أسلفنا، ويحدد دور المرأة، ويؤثر في تحديد مُعدل زيادة السكان، ونسبة الأيدي العاملة لمجموع السكان، وفي عدد آخر من المسائل الاقتصادية.

التركيب الطبقي

من المعروف أن النمو الاقتصادي يعتمد على التركيب الطبقي المفتوح حيث تصبح الحركة الاجتماعية ممكنة، و يعتمد بالأخص على وجود طبقة متوسطة قوية. فالطبقة المتوسطة التي تقوم بالتجارة والصناعة على نطاق واسع، وتمارس المهن الأخرى، كالقانون والطب والعلوم والتدريس والمحاسبة والهندسة، وكذلك الوظائف الحكومية، تستطيع أن توجه هذه الطاقات والقدرات إلى التنمية الاقتصادية.

وللتنمية الاقتصادية أثر بالطبع على التركيب الطبقي، وقيمة كل طبقة لها أهميتها الحاسمة في التنمية الاقتصادية، فالسيد في القرون الوسطى كان يرفض المشاركة في الإنتاج وترى في ذلك أمرًا ماسًا بكرامته وصفة من صفات الطبقة المتوسطة التي يحتقرها. أما في أمريكا فان أصحاب الملايين يتوجهون إلى مكاتب العمل كأي إنسان آخر. فإذا كانت النقود والثروات تميز الطبقات بعضها عن بعض فان، الثقافة أهم بكثير في التمييز بينها.

وهُناك رأي يقول بأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بقيادة طبقة أو مجموعة من الناس تشعر بعدم الرضا عن الأوضاع السائدة.

الاختلافات الثقافية بين الأجناس والعناصر

ترتبط المسائل العنصرية ارتباطًا وثيقًا بالطبقة والدين والتنمية الاقتصادية. ولا يعني هذا أن هناك جنسًا يتفوق على غيره في النشاط الاقتصادي، وإن كان من الملاحظ أن الجنس الأبيض فقد حقق مستوى ماديًا مرتفعًا، والجنس يؤثر في مقدرة الشعب على التقدم كعامل ثقافي فقط. وقد أدى تحريم بعض الوظائف بسبب العقيدة الدينية، أو النظرية الاجتماعية والثقافية، إلى استبعاد بعض الأجناس، كما هو الحال في جنوب الولايات المتحدة، والهند الغربية، والبرازيل بهدف الحصول على العمل الرخيص، والى استحلاب أجناس أخرى للقيام بالوظائف المحرمة، كاليهود للقيام بالتجارة والأقراض بالربا في بداية العصر المسيحي.

وليس من الضروري أن تظل الأجناس منفصلة بعضها عن بعض، في البرازيل مثلًا اندمج البيض في السود اندماجًا كاملًا. وفي البلاد التي سلمت فيها السلطة الاقتصادية لجنس آخر غريب يصبح من الصعب استرداد هذه السلطة سلميًا، فيضطر السكان الأصليون إلى استخدام السلطة السياسية لاسترداد السلطة الاقتصادية مما يخلق حالة من التوتر السياسي، ويبدد الطاقات والقدرات بسبب المنازعات العنصرية.

ولا تحل هذه المشكلة إلا بأحد طريقين، أما بصهر ثقافات الأجناس المختلفة في بوتقة واحدة، وهذا أمر مرغوب فيه، وأما بطرد الأجناس الدخيلة، كما حدث لليهود والأرمن واليونانيين في تركيا عام ١٩٢١.

العقيدة الدينية

يأتي أثر العقيدة الدينية على النمو الاقتصادي مع أثر الأسرة والطبقة والجنس. وقد أكد ماكس ويبر وتوني الارتباط بين الإصلاح البروتستنتي والنمو الاقتصادي لأوروبا، ولكن العقيدة الدينية ليست عاملًا حاسمًا في النمو الاقتصادي، فبعض البلاد الكاثوليكية حققت نموها الاقتصادي مثل غيرها من البلاد البروتستنتية. فالعقيدة الدينية يمكن أن تتمشى مع الظروف الاقتصادية إلى حد ما، ولكن الملاحظ أن تحرير التعليم من سيطرة الكنيسة أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المدينة والريف

هناك أثر مختلف على النمو الاقتصادي لكل من القرية والمدينة، فالقرية تتصف بالعزلة مما يُؤدي إلى تثبيت الحياة والقيم الاجتماعية وتجميدها أما الحياة في المدينة فتحقق احتكاك الإنسان بالناس وقيامه بصناعة الأشياء، وهذا يتطلب استخدام العقل والتمسك بالصفات العامة للعضوية، ووضوح العلاقات بين الإنسان والبيئة.

ويترتب على ذلك ضعف أواصر الأسرة والعادات الطبقية والعنصرية والدينية وتحطيم العقبات والحواجز وازدياد مرونة الحياة الاجتماعية وحركتها.

كما أن المدينة تحتاج إلى التخصص وهذا يؤدي إلى استخدام النقود وبناء المواصلات وإنشاء العلاقات المباشرة بين الأفراد. كما يتغير وضع المرأة في المدينة ويميل معدل إنجاب الأطفال إلى الانخفاض. وهذا كله يؤكد أن الاختلافات بين المدينة والريف أهم بالنسبة للنمو الاقتصادي من الاختلاف بين مدينة وأخرى أو بين مجتمع زراعي وآخر.

وتعميم هذه القاعدة خطأ إذ أن انتشار المواصلات ووسائل النشر والإعلان تصل سكان الرفق بالحياة الاجتماعية للمدينة.

حجم الوحدة الاجتماعية

تنمو الوحدة الاجتماعية مع نمو البلد الاقتصادي، ففي إندونيسيا مثلًا لا تتعدى هذه الوحدة في القرية حدود الاهتمام بصالح العائلة والأقارب، وربما مصالح العائلات الأخرى في مساحة لا تجاوز ١٠٠٠ ياردة أو ١٥٠ ياردة.

وفي ايطاليا وأسبانيا واليونان تكون العلاقات الإقليمية أهم من العلاقات القومية، أما في الدول المتقدمة تشمل الوحدة الاجتماعية الأمة كلها، واتساع حجم الوحدة الاجتماعية ضروري لخلق الصفات اللازمة للتنمية الاقتصادية، فالعلاقات العائلية في البلاد المتخلفة تؤدي إلى انتشار المحسوبية.. إلخ.

وتندمج الجماعات المختلفة تحت تأثير عوامل كثيرة، منها طبيعة البلد الجغرافية، والميراث الثقافي، ومستوى التعليم وغيرها.

وتُعتبر اللغة من أهم وسائل توسيع حجم الوحدة الاجتماعية، كما أنه لربط الأسواق بعضها بعض الأثر الملحوظ في نفس الاتجاه. وللتنمية الاقتصادية كذاك أثرها الواضح على توسيع الوحدة الاجتماعية، إذ يؤدي إلى ارتقاء التعليم وزيادة المواصلات، ومن ثم توسيع الروابط بين سكان البلاد.

الشخصية الوطنية

لا يقتصر الاختلاف بين الشعوب على علاقة الفرد بالفرد، أو على تكوين العائلة، أو التكوين الطبقي، أو الآراء المدينة والعنصرية، فالاختلاف أعمق من هذا بكثير. ففي كل مجتمع مجموعة من العادات والثقافات الوطنية المتوارثة جيلًا بعد جيل تصل اتصالًا وثيقًا بنشأة الأطفال، ولا تتغير إلا ببطء شديد، وهذه الثقافات الخاصة لها أثرها على معدل النمو، ولكن لا يشترط أن يكون لها كلها نفس الأثر، فبعضها قد يؤثر أو لا يؤثر في بعضها الآخر. والملاحظ أن الاختلافات الصغيرة في الثقافة تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الاقتصاد، كالميل إلى التعاون أو المنافسة العدائية، أو الفردية، وكذلك النظرة إلى العمل، فهذه الاختلافات الصغيرة تؤثر على السلوك الاقتصادي، ومن ثم على التنمية الاقتصادية. واختلافات الشخصية الوطنية تتضاءل تحت تأثير الثقافة العالمية. وتلاحظ اليوم أن الناس أكثر تجاوبًا مع أقرانهم كلما ازداد إدراكهم لأهمية العلاقات العامة. وكذلك أصبحوا أكثر استعدادًا لكن الصفات المكتسبة في الطفولة وتغييرها.

النظم والثقافة

يعتقد آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتحقق إذا قامت الحكومة بحماية القانون وتحقيق النزاهة والسلام وتخفيف الضرائب. وأضاف جون ستيوارت ميل إلى ذلك: رفع مستوى الذكاء العام وتقديم الفنون الأجنبية.

ولا شك أن النظم تغير الثقافة و تشكل عاملًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية، ولكن هناك نظمًا لها السيطرة على الثقافة على الرغم من أنها قد أدت الغرض منها، ثم أصبحت عديمة الحدوى.

وهذه النُظم يصعب تغييرها أو تخفيف آثارها. ومثل هذه الحالة لا تنطبق فقط ملكية الأرض أو تنظيم القرية أو ممارسة العقائد والتعاليم البالية لكنها تنطبق كذلك على نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ومن الخطر استعارة النظام الاقتصادية من بلد متقدم وتطبيقه في بلد متخلف لأن لكل بلد ظروفه الخاصة، وما يلاءم البلاد المتطورة قد لا يلاءم البلد المتخلف. ولكي يكون النظام الاقتصادي فعالًا يجب أن يتلاءم مع احتياجات البلد وثقافته كما يجب تطبيقه بوعي وإمعان.

الثقافة والتقدم

أن أثر الثقافة على التنمية الاقتصادية له وجهان، الأول هل للعوامل الثقافية أثر حاسم على النمو الاقتصادي؟ وإلى أي حد؟ والثاني، إلى أي مدى تكون العوامل الثقافية ضرورية وكافية للتنمية، مع وجود بعض

العوامل الأخرى أو انعدامها؟ ليست لدينا إجابة شاملة عن هذه الأسئلة، ولكن من الممكن أن يحدث أي شيء في هذا الميدان، فالشعب المحب للعمل، كالشعب الألماني مثلًا، يُمكنه أن يحقق نجاحًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية، مع أنه لا يملك إلا قدرًا متوسطًا من الموارد، والمثل المقابل هو البرازيل، فقد فشلت هذه البلاد على الرغم من امتلاكها الموارد الفنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي. فمن الواضح إذن أنه يجب توفر حد أدنى من الكفاية الاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي.

الخلاصة

تُؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغير علاقة الإنسان بيئته وبغيره من الأفراد كما أنها تؤدي إلى تغير إدراك الفرد وعلاقته بأسرته، وتغيير الطبقات والأجناس وحجم الوحدة الاجتماعية.

وترتبط التنمية كذلك بالعقائد الدينية، وبالحياة في المدينة، وبوجهات النظر التي تحد المنافسة. ومن الصعب تحديد ماذا كانت النظرة الاجتماعية سبق التنمية الاقتصادية، أو تأتي بعدها. ومن السهل إيجاد أمثلة لكل حالة على حدة أو لكليهما معًا. ويلاحظ أن بعض العادات الاجتماعية والثقافية الجامدة تعوق التقدم الاقتصادي.

الفصل الخامس
التكنولوجيا والتنظيم

التكنولوجيا والتقدم

عقب ظهور مشروع النقطة الرابعة عام ١٩٤٩ ظن الكثيرون أن البلاد المتخلفة يمكنها النمو بمجرد تقديم الأسرار التكنولوجية الحديثة إليها، هذا التفاؤل أدى إلى ظهور اتجاه يُقلل من أهمية التكنولوجيا ويركز الاهتمام على رأس المال. وفي الفترة الأخيرة عاد الناس إلى الاهتمام مرة أخرى بدور التكنولوجيا في التقدم الاقتصادي.

ولوحظ أن نمو الدخل الحقيقي في البلاد المتطورة تم بمعدلات لا يُمكن تفسيرها بتكوين رأس المال العيني وحده، فقد كان لزيادة الإنتاجية أثر ملحوظ في نمو الدخل القومي.

وهذا الاهتمام بالإنتاجية ليس جديدًا على الفكر الاقتصادي فقد ذكر شومبيتر أن الزيادة المستمرة البطيئة في عرض الوسائل الإنتاجية والمدخرات عامل هام في تفسير مجرى التاريخ الاقتصادي ولكن هناك حقيقة أخرى أهم من ذلك بكثير هي أن النمو يعني أولًا استخدام الموارد الموجودة حاليًا بطريقة أحسن.

وكتب ديو هيرست مشيرًا إلى الولايات المتحدة يقول: إن التكنولوجيا هي العامل الأول، لأن الابتكار التكنولوجي يسمح بزيادة

إنتاجية نفس الموارد، أو الحصول على نفس النتائج من موارد أقل. وقد يكون الغرض من الابتكار توفير العمل أو رأس المال، فبعض الموارد لا توجد إلا إذا توفر قدر معين من التكنولوجية.

والتغير التكنولوجي يتطلب تغييرًا جوهريًا في عوامل الإنتاج، فتوفير العمل يتطلب درجة معينة من المهارة والاختراعات التي تؤدي إلى توفير رأس المال.

وقد لوحظ في محيط الزراعة زيادة غلة الأرض عامًا بعد عام بالرغم من ثبات عدد العمال والآلات والمخصبات الزراعية. ويُمكن القول بأن التغييرات التكنولوجية ستكون في المدى البعيد وسيلة لزيادة نصيب الفرد من الدخل عن طريق تخفيض مستلزمات الإنتاج اللازمة للحصول على نفس الناتج أو زيادة الناتج مع تبات مستلزماته.

الاختراع والابتكار

عرف "شومبيتر"، الاختراع بأنه اكتشاف طريقة جديدة، وهذا عمل المخترعين، أما الابتكار فهو التطبيق العملي للاختراع في الإنتاج، وهذا واجب المنظمين. أما "روسنو"، فيفرق بين الميل إلى تطوير العلم وبين الميل لتطبيق العلم في الإنتاج.

وذكر "أشر" أن التمييز بين الاختراع والابتكار أعمق من هذا بكثير، وأن قصر ميدان التكنولوجيا على العلوم الطبيعية وتطبيقاتها أمر غير معقول. وأصر على أن الابتكار يحدث في ميدان النشاط الذهني أيضًا، كتفسير القوانين وقواعد سلوك الجماعات.. الخ.

وفرق "أشر" بين الاختراعات الأولية التي تصل إلى مرحلة النطق التجاري. والاختراعات التي تفتح عهدًا جديدًا في النشاط العملي والاختراعات. ويُمكن أن تنشأ الاختراعات الجديدة في الميدان التجاري والإدارة الصناعة والحكومية والمواصلات والإعلانات.

والمهم هو توفر الرغبة في المجتمع لابتكار وسائل جديدة لحل جميع المسائل، سواء عن طريق المحاولة والخطأ في البحث العملي في العمل أو في ميدان العمل. ولا يمكن استخدام جميع الاختراعات على نطاق واسع بسبب ارتفاع تكاليفها، ويقول المثل أن الحاجة أم الاختراع، وهذا صحيح إلى حد ما، فالنمو الاقتصادي قد يحدث حين يلتقي الطالب بسلعة ما فيبتكر وسيلة جديدة لإنتاج هذه السلعة بطريقة فعالة. فنمو السويد اقتصاديًا بعد عام ١٨٦٠.

يرجع إلى زيادة الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية، وبخاصة الورق، مع نجاح السويديين في ابتكار وسائل كيمائية جديدة جعلت من الممكن إنتاج هذه السلع بأثمان منخفضة.

التقليد

يلاحظ في جميع البلاد، وحتى في الولايات المتحدة، وجود مؤسسات حرفية تعيش جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الضخمة التي تستخدم أحدث الوسائل الآلية في الإنتاج. فلماذا لا يؤدي حب التقليد إلى رفع المستوى التكنولوجي العام؟ يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع نفقات المكتشفات التكنولوجية، وعدم تجاوب رأس المال والعمل

القديمين مع المكتشفات الجديدة، وعدم توفر الرغبة في التحديد بسب التقاليد أو الجهل أو القيود القانونية. وأخيرًا أن ما يصلح لبلد متطور، أو إقليم في بلد متطور، قد لا يُلاءم بلدًا آخر متخلفًا، أو إقليما آخر متخلفًا.

أثر الابتكارات على الطلب وتكلفة الإنتاج

هناك نوعان من الابتكارات، ابتكار سلع جديدة، وابتكار طرق جديدة لإنتاج السلع القديمة.

ويقول "سكوفيل" في شأن رأي بروزن عن أثر المنافسة على التقليد، أن المُنافسة قد تكون ضرورية لنشر التقليد في ابتكار المطر في الحديدة الإنتاج السلع القديمة، أي في الابتكارات المُؤدية إلى تخفيض النفقات، أما دورها في الابتكارات الخاصة بزيادة الطلب فغير واضح. وتجاوب السلع الجديدة مع مطالب المستهلك عامل قوي في التنمية الاقتصادية.

وقد أشار "نيركس" إلى أثر الرغبة في التقليد – تقليد مستوى المعيشة الأوربي والأمريكي – ففي الداخل تفسر هذه الرغبة سب امتصاص استهلاك الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي واتجاه الادخار في بعض الأحيان نحو الثبات أو الانخفاض.

أما في الميدان الدولي فقد كانت الرغبة في التقليد عنصر من عناصر عدم ثبات وتوازن التجارة الدولية.

والنظرية الاقتصادية القديمة تقول أن فتح باب التجارة بين بلد وآخر لا يغير من الأذواق، ولكنه يؤدي إلى تحويل الإنتاج، أما أثر التقليد فيقطع بأن التجارة الجديدة تؤثر على الطلبات قبل أن تؤثر في توزيع الموارد.

ويختلف الرأي حول وجود هذا الأثر، ولكن من الملاحظ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أن البلاد المتخلفة قد تأثرت إلى حد ما نمط الحياة الأمريكية والأوربية.

وفي هذه الحدود يُمكن اعتبار هذا الأثر عاملًا هامًا في خلق الأهتمام بالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد وقد فرق "والبش"، بين رأي "شومبيتر"، عن النمو الاقتصادي في النظام الذي يتولى فيه المنظم القيادة بتقليد وخلق طرق جديدة للإنتاج، ورأي "دوزنيري" الذي يركز الاهتمام على الاستهلاك في النمو الاقتصادي.

ففي الحالة الأولى تكون القيادة للعرض، أما في الحالة الثانية فتكون القيادة للطلب، ففي رأي "ريزمان" يكون الإنتاج في الحالة الأولى خاضعًا للقيادة الداخلية، فالادخار وتكوين رأس المال ينشأ من ثروات قوم ليس لديهم الوقت للاستهلاك – أما في الحالة الثانية فيكون النمو وليد أثر التقليد، ويصبح من واجب الحكومة أن تتولى الاستثمار لان الاستهلاك لا يترك فرصة للادخار.

ومن غير المرغوب فيه أن نفرق بشكل تام بين الإنتاج والاستهلاك في هذا المجال فهما مُتداخلان.

وفي الغالب تتركز الابتكارات بنوعيها في البلاد المتطورة، وتنعدم في البلاد المتخلفة، كما أن أثر الابتكارات قد يختلف في كل حال فيزيد أثر بعضها و ينعدم أثر بعضها الآخر.

التنظيم

يقول البروفسور "كول" أن المنظمين يتغيرون خلال مجرى النمو الاقتصادي، ثم عاد وركز على وعي المنظم وأثر قراراته على التنمية. ويكون المنظم في المرحلة الأولى للتنمية على دراية بأسواق العمل والبضائع المحلية، وفي المرحلة الثانية يكون على دراية بالصناعة ككل، وبهتم بالتقليد الفني ويحصنه في الإنتاج.

وأخيرًا يهتم بالوطن كله وبدراسة التطورات الاقتصادية في مجموعها؛ لأن لها أثرًا فعالًا على الطلب. ويمكن القول بصفة عامة أن التعليم يتخذ شكلًا وطنيًا وثقافية عاليًا أولًا، وثانيًا أن درجة التخصص في التعليم تغير مع النمو.

ففي البلاد المتخلفة تشتمل وظيفة المنظم على الابتكار والارتقاء و تكوين رأس المال واحتمال المغامرة والإدارة وجمع المواد والعمال. فهو لا يستطيع التخصص كما هو الحال في البلاد المتقدمة، إذ ينقصه المكونات من مواد أولية وعمل ورأس المال وشبكات المواصلات والمجلات والصحف الصناعة التنمية والإحصائيات الحكومية التي تزود بالمعلومات الخاصة حيث تعينه على تصريف المنتجات وتمده بالبيانات عن التقدم الفني.

وتتغير المشاكل التنظيمية من بلد إلى بلد، فقد ينعدم التقليد في أحدها، ويتوفر في بلد آخر، ولكن يندر وجود المخترعين.

فمن هم الرجال الجدد الذين تحتاج إليهم بلد ما لربط الموارد برأس المال أثناء تطورها؟ من أين يأتون؟ و ما دوافعهم؟ لا توجد إجابات عامة عن هذه الأسئلة تصلح لكل اقتصاد، ولكنهم قد يكونون الأرستقراطيين، كما في اليابان، أو الجماعات المضطهدة، كما في انجلترا أو المثقفين كما في الهند، أو ضباط الجيش، كما هو الحال في بعض البلاد.

مهارات العمل

يحتاج المنظم إلى عمال. ولا يكفي التغلب على سوء التغذية كي يقود الناس بالعمل بطريقة فعالة أو توفير العمال المهرة، بل يجب أيضًا أن يهتم العامل بالسلع الاقتصادية، ويقبل الخضوع لنظام المصنع، كما يجب خلق مجموعة من الموظفين الصغار يقومون بدور حلقة الاتصال بين المُنظم والعُمال وفي بعض البلاد المتخلفة لا يؤدي رفع الأجور إلى زيادة الإنتاج بسبب احتياجات العمال وعدم توفر الحافز. وفي بعض المجتمعات لا تكون المزايا المادية دائمًا فعالًا لا في زيادة إنتاج العامل.

وقد أشار "مور" و"روترج" إلى أن مكانة الوظيفة الاجتماعية قد تكون أهم من مستوى الأجر، وقد يكون الملل وانعدام الشخصية في العمل بالمصنع أو بالزراعة عقبة في سبيل الاستفادة من العمل.

وفي عدد من البلاد، مثل كوبا مثلًا، وضعت تشريعات في العمل لضمان مستوى مرتفع من الأجور وجملة من المزايا الاجتماعية الأخرى، مثل تحديد ساعات العمل وضمانات الوظيفة، ولكن التشريعات العمالية لسوء الحظ تأتي قبل زيادة الإنتاجية لا بعدها.

وقد أبرزت فرت دراسة البنك الدولي لكوبا أمثلة كثيرة على الأثر الضار لزيادة نفقات العمل برفع مستويات العمل قبل الأوان. وفي الفصل الثالث عشر سنلاحظ أن رفع مستويات العمل قد يكون ضروريًا لإخضاع قوة العمل النظام المصنع.

وفي المرحلة الأولى التقدم، تزداد الحاجة إلى رؤساء للعمل والفنيين والمشرفين والميكانيكيين والمهندسين. وفي البلاد المتطورة تهتم أغلبية الموظفين بالإنتاجية، كما أنهم يكونون مدربين على الإنتاج الآلي والروح الاجتماعية.

أما في البلاد المتخلفة فلا يكفي تدريب مجموعة من المنظمين ومديري الأعمال، بل يجب تعميم التعليم المهني وتدريب العمال ونشر قيم المجتمع الصناعي.

ونود أن نوجه النظر إلى الإدارة الحكومية، ذلك لأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تقر المشاكل والمسئوليات التي تواجه الحكومة. وأغلب البلاد التي تحصل على الاستقلال تواجه النقص في الإداريين القادرين بن على معالجة الأمور المعقدة، والمهتمين بمصالح الوطن، والمستعدين للتضحية بمصالحهم الشخصية.

انتشار التكنولوجيا

من المعروف أن التكنولوجيا تنتشر من بلد إلى آخر. فالثورة الصناعية البريطانية انتقلت إلى الدول الأوربية الأخرى عن طريق العمال والحرفين في البداية. ثم عن طريق الشركات البريطانية المختصة بتشييد السكك الحديدية وتطوير صناعة التعدين وتشغيل المناجم. وقد استمدت الولايات المتحدة فنونها الإنتاجية من أوروبا. قدرة البلد على تقبل الاكتشافات التكنولوجية الجديدة بحل ونوع ثقافتها، ومستوى التعليم، ووجود طرق في المواصلات، فبعض المناطق الزراعة لا تتقبل الاكتشافات التكنولوجية بسهولة بسبب نفس المواصلات: فالفلاحون والمزارعون يتمسكون عادة والتقاليد، و يقاومون التغير، وتسودهم الأمية، ويصعب الاتصال بهم.

وقد أنشأت بعض البلاد المتقدمة معاهد للبحث خاصة على اعتبار أن التغيرات الفنية ترفع من الكفاية الإنتاجية، ولهذا فالتحسينات التكنولوجية تحدث في الدول المتقدمة بسرعة أكبر من سرعة محاولة الدول المتخلفة تطبيق التقدم الفني، ومن ثم تزداد الهوة الفنية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة.

الخلاصة

تعتبر التغيرات التكنولوجية المحرك الأول للنمو الاقتصادي، وقد أدت الاختراعات والابتكارات إلى سرعة التنمية الاقتصادية في البلاد المتقدمة.

واستفادت البلاد الأقل تطورًا بخبرات البلاد المتقدمة. والتغير التكنولوجي يعني إنتاج سلع جديدة، أو استخدام طرق جديدة في إنتاج السلع والخدمات العالية.

ويُلاحظ أن إنتاج البلاد المتطورة لسلع جديدة قد يخلق في بعض الأحيان مشكلة للبلاد المتخلفة، إذ قد يزداد الطلب بسرعة أكبر من علاقة البلد المتخلف على سد الحاجات.

ويقوم المنظمون بنشر التغيرات التكنولوجية، أو قد يظهر إلى الوجود وجال جدد ينتجون مسلعًا جديدة ويبتكرون طرقًا جديدة لصنع الأشياء.

وقد حدث التقدم التكنولوجي في البداية دون أي توجيه واع من الحكومة لأن المنظم وجد من الربح له استخدام التكنيك الجديد والاستفادة من الاكتشافات الفنية في الخارج.

أما الآن فهناك وعي كامل بأهمية التكنولوجيا، فضلًا عن أن الحكومات في البلاد المتخلفة تقوم بمحاولات للتغلب على التخلف التكنولوجي، وإن كان تزايد الاختراعات في البلاد المتقدمة قد لا يساعد الدول المتخلفة على اللحاق بالدول المتقدمة في ميدان التكنولوجيا.

الفصل السادس

حجم السوق

كانت السوق قبل ظهور نظم التخطيط الحكومي هي محرك النمو الاقتصادي. ويصف بعض الاقتصاديين عملية التنمية بأنها زيادة حجم السوق. ويعتقد أدم سميث أن التخصص هو جوهر زيادة الإنتاج، وهي بدورها تتوقف على حجم السوق.

وفي المراحل الأولى التقدم الاقتصادي كان هدف الأسرة هو الاكتفاء الذاتي، لهذا قامت التجارة على نطاق ضيق. ولكن بظهور الأسواق اتسعت التجارة في أيام محددة وأماكن معينة، ومع اطراد التقدم انتقلت السوق من أحد ميادين القرية إلى المخازن التي تفتح في مواعيد منتظمة، وحلت النقود محل المقايضة والمبادلة. وأدى التخصص إلى زيادة الإنتاج واتساع التبادل التجاري. ومع التقدم الاقتصادي زاد الشراء والاستهلاك، وانتشر التعامل النقدي، وبدأت الحاجة إلى الجهاز التقدي والمصرفي.

وقد أدى اتساع الأسواق إلى الحاجة إلى قدم وسائل النقل والمواصلات التي عملت بدورها على ربط وتوسيع نطاق الأسواق. ولا نغالي إذا قلنا: أن الثورة التجارية خطوة هامة وضرورية في سبل الثورة الصناعية لأنها ترسي الأسس الضرورية للتنمية الاقتصادية.

اقتصاديات الحجم

هناك فرق بين الوفر الخارجي، والوفر الداخلي في أسعار الإنتاج عمومًا يسبب التقدم العلمي والفني، والاقتصاد في نفقات الإنتاج ونفقات النقل والتخزين. في جميع صورها، ولهذه العوامل أهمية قصوى في التنمية الاقتصادية. فالنفقات والأثمان تميل إلى التناقص مع زيادة حجم الإنتاج، إلا أن صعوبة دخول مستثمرين جدد في البلاد المتخلفة قد يُؤدي إلى قيام بعض الاحتكارات نتيجة للقيود المفروضة على توسع الإنتاج بسبب ارتفاع نفقات النقل أو الجهل بالأسواق ونقص رأس المال... الخ، ويعود الوفر في نفقات الإنتاج إلى التقدم الفني وتقسيم العمل واستخدام الآلات المتخصصة والعدد.. الخ.

وقد أبرز أدم سميث أهمية تقسيم العمل في المثل التالي. يستطيع عشرة رجالي أن ينتجوا من ابدبابيس أكثر من عشرة أضعاف ما يتجه رجل واحد. ويرجع ذلك إلى زيادة الكفاءة في العمل نتيجة التكرار وازدياد المعرفة والتمرس بالعمل وتجنب إضاعة الوقت والحركة.

وبعض الدورات التكنولوجية قد تكون غير ازدياد صعوبات التنظيم والإدارة والإشراف على العمل – الناتجة عن زيادة حجم الإنتاج. ومع تقسيم العمل تزداد الحاجة إلى جهاز إداري يراقب سير العمل والعمال.

وقد يتحقق التخصص داخل المؤسسة أو بين المؤسسات المختلفة، فني داخل المؤسسة يُمكن تخصيص عدد من الأفراد أو الآلات للقيام بجزء معين في عملية الإنتاج، وإنتاج المكونات بطريقة

فعالة. وقد يظهر أن هذه الطريقة لا تحقق الوفر المطلوب، ولذلك يكون من الأسهل شراء هذه المكونات وبيعها بأسعار تحددها السوق، وهكذا بين أن تنظيم السوق يعاون على انخفاض أسعار الإنتاج، وبالتالي زيادة الإنتاج في مجموعة أما الأسواق المتناثرة أنعوق التقدم الاقتصادي وتحد من حجم الإنتاج.

نمو الأسواق

تنمو الأسواق نتيجة لزيادة الدخل الحقيقي للسكان زيادة تمكنهم من شراء المزيد من السلع والخدمات. كما أن زيادة الدخل وتغير الأذواق هما الوسيلة الوحيدة لاتساع الطلب. وتنمو الأسواق كذلك بسبب إدخال التحسينات على وسائل النقل والمواصلات. كما أن تعدد طرق تصريف السلع يساعد على زيادة الدخل، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأخرى.

ومما لاشك فيه أن الأسواق عن طريق تحسين وسائل المواصلات، أو إدخال تعديلات على السلع بحيث يصبح من السهل نقلها، عشر جزءًا من عملية التنمية.

تغيير صفات السوق

تؤدي زيادة عدد المتعاملين في الأسواق إلى زيادة مرونة العرض واطلب، ويؤدي ربط الأسواق إلى ازدياد معرفة المشتري بمصادر العرض المتعددة، وازدياد وعي البائع بحالة السوق والطلب على بضاعته، كما

يُؤدي إلى تنوع الوظائف بالنسبة للعامل. ويؤدي نشاط جهاز الثمن إلى قيام المنتجين بتحسين وسائل إنتاجهم وخفض أسعار السلع الاقتصاد في نفقات الإنتاج، وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثامن.

ويقول بعض الاقتصاديين: أن الفرق الأساسي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكمن في كفاءة جهاز الثمن، ففي البلاد المتخلفة يقال أن جهاز الأمن غير فعال، فزيادة الطلب على سلعة معينة لا تقابله زيادة في العرض، وخفض أثمان بعض السلع لا يُؤدي إلى زيادة الاستهلاك بسبب قلة المشترين.

وهُناك أكثر من سبب غير جهاز الثمن للاختلاف في مرونة العرض والطلب في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فقد يكون العرض غير مرن في البلاد المتخلفة بسبب عدم الاهتمام برفع مستوى المعيشة، وبالتالي جمود الاستهلاك، أو بسبب عدم قيام المؤسسات الاقتصاد في نفقات الإنتاج رغبة في قيادة الربح وبالتالي عدم توظيف رؤوس أموال جديدة، أو بسبب نقص رأس المال والبيانات والمعلومات الاقتصادية والإحصائية.

كما قد يكون مرجع جمود العرض علم وفرة الكفاءة والدراية العملية للدخول في صناعات جديدة. أما عدم مرونة الطلب فقد يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل.

وأخيرًا فإن مرونة العرض والطلب توقف على عدد المشترين والبائعين.

نمو الأسواق ونصيب الفرد من الدخل القومي

يجب ألا ننسى أن نمو الأسواق وزيادة التخصص في العمل، فقد تؤدي إلى زيادة الدخل، وقد أشار "كوزنيتس" إلى أن الدخل الحقيقي في البلاد المتطورة كان قبل الثورة الصناعية أكثر ارتفاعًا عن المستوى الحالي في البلاد المتخلفة، ولم يحدد "كوزنيتس" السبب في ذلك، ولم يسلم بأن ذلك ربما يرجع إلى زيادة إنتاج العامل الواحد قبل الثورة الصناعية بالنسبة لإنتاجه في الوقت الحاضر في البلاد المتخلفة.

وقد علق أدم سميث أهمية كبيرة على التخصص في العمل. وقد استفادت الزراعة البريطانية من ارتفاع المستوى الفني أيضًا وإن كانت هذه الزيادة ترجع كذلك إلى ظهور الأسواق والتركيز على المحاصيل النقدية.

الأسواق والنقود

يؤدي التخصص والتبادل التجاري إلى زيادة دور النقود. ومع الثورة التجارية تزداد أهمية النقود الورقية والشيكات، وتتطور وسائل الأثمان ونظم تداول العملة، ويزداد عرض النقود مع انكماش الاقتصاد القائم على المقايضة.

وقد دارت مناقشة طويلة حول ما إذا كان من الضروري عند ورسم السياسة الائتمانية الأخذ في الحسبان بمطالب التنمية الاقتصادية، وقد أيد هوتيلس هذا الرأي، بينما عارضه "اليس" وتحولت المناقشة في كثير

من الأوقات عما إذا كان التوسع النقدي وبعض إجراءات التضخم تعاون على النمو الاقتصادي. وسنتعرض لهذا السؤال فيما بعد، ولكن مما لاشك فيه أن دور النقود يجب أن يتطور مع ربط الأسواق، فقد تحول المرابون إلى بنوك تجارية، ونمو الجهاز المصرفي ازدادت الحاجة إلى البنوك المركزية للإشراف عليه.

أثر السوق على المنظمين والعمل وتكون رأس المال

يلعب نمو الأسواق دورًا هامًا في إعداد أفراد من المجتمع القيادة النمو الاقتصادي، ويشمل هذا الأعداد تدريب المنظمين، فينمي التجار مقدرتهم الحسابية، كما أن اتساع التجارة يمهد لظهور الإدراك العقلي والتخصص المهني، وهي الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادي.

وفي الأسواق التي لا يتم التعامل فيها وجهًا لوجه يقوم الإنتاج فيها على توحيد مقاييس وتصنيف السلع حتى يسهل بيعها في العالم دون أن يخشى المشتري من إدخال الغش عليه. وفي مرحلة متقدمة يصرف في المنظم كل اهتمامه لتحسن سلعه بحيث تصف بصفات خاصة يزيد الطلب عليها.

وقد أدى اتساع الأسواق وتوحيد مواصفات السلع إلى تدريب المنظمين على الإنتاج النمطي الذي يعتبر شرطًا أساسيًا للثورة الصناعية. كما أن نمو الأسواق يخفف كثيرًا من مهام المنظمين، ويوفر لهم العمل ورأس المال والسلع الوسيطة.

وفي ظل الثورة التجارية يبدأ تكوين رأس المال، وتتضح إنتاجيته، وينتشر عادة الادخار، وتظهر إلى الوجود إمكانية تحويل المدخرات نحو الاستثمار في الصناعة. كما تؤدي الثورة التجارية إلى تركيز الأسواق في المدن وتغيير نظرة الإنسان إلى التقاليد.

ويُؤدي الإنتاج من أجل السوق إلى تقسيم وتنظيم العمل وتغيير مفاهيم العمال، كما أن ازدياد دور النقود يؤدي إلى تحطيم أساليب الحياة التقليدية، فتجمع الثروات في إشكال أخرى غير الأرض. ولكن هل من الضروري أن تسبق الثورة التجارية التصنيع لتحقيق التقدم الاقتصادي؟ الجواب على هذا هو أن محاولة تحويل الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي أو المقايضة إلى اقتصاد صناعي تحويلًا فجائيا يصطدم بعدم تهيؤ المجتمع لهذا التحول.

عوائق النمو في اقتصاديات السوق

إن ربط الأسواق الذي يصل في النهاية إلى ربط القرية الاقتصاد العالمي مجرد عملية تراكمية، بمعنى أنه عندما تبدأ فإنها تؤدي إلى التصنيع حتمًا. فبعض الاقتصاديات تبدأ بالثورة التجارية بداية طبية، ولكنها، ولأسباب غير واضحة، توقف عن تحقيق أي تقدم آخر.

وفي مثل هذه الأحوال نلاحظ أمرين هامين: الأول هو الاهتمام غير المناسب بمعدلات الربح، والثاني هو انتشار المضاربة. ففي عدد من البلاد الأوربية تأخر التقدم التجاري بسبب اهتمام التجار بمعدل الربح الذي يحصلون عليه من كل وحدة مباعة أكثر من اهتمامهم بإجمالي

الربح الناتج من رأس المال المستثمر، وهو ما يمليه المنطق. والحصول على نسبة عالية من الربح مقابل كل وحدة ببطء من الدورة التجارية، لأنه لا يمكن الاحتفاظ بمعدلات الأرباح المرتفعة للوحدة الواحدة إلا عن طريق تقيد حجم العمليات فعلى سبيل المثال فشلت بلجيكا وفرنسا في تخطي المرحلة التجارية بسبب جمود أساليب التجارة ومن ثم لم يتسع نطاق تجارة القطاعي في هذين البلدين، وهذا قد يعني أن الثورة التجارية قد تكون مقدمة ضرورية للتقدم الصناعي، ولكنها قد لا تكون كافية.

والمضاربة في العائق الثاني في طريق التسويق. وفي الشرق الأوسط، وفي أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية، يقاس المركز الاجتماعي للفرد بثروته، ولكن الثروة في هذه المناطق تأتي نتيجة للحظ أكثر من كونها نتيجة للعمل، إذ أن أي تغيير في السعر أو تكتل من جانب المضاربين مثلًا في بورصة القطن أو غيره من المنتجات يؤدي إلى مكاسب كمرة ضخمة من التجارة في أسواق بعض السلع، مثل القطن والبن والمطاط والسكر.

وبعض المضاربة المتزنة يعتبر وسيلة اقتصادية مفيدة لخلق طلب إضافي عندما يزداد العرض، أو خلق عرض إضافي عندما تقتضي الضرورة.

وقد تكون المضاربة غير متزنة، فتزيد من تقلب الأسعار، وتدخل في نظام الإنتاج والتوزيع، وفي المدى البعد تخلق شعورًا يقلل من قيمة النجاح على أساس العمل.

التوزيع والتقدم

إن تأكيد أهمية الأسواق بالنسبة التقدم المشروعات الخاصة يجب ألا يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن كثيرًا من المشاكل لا توجد في بلد مثل الاتحاد السوفيتي، فمشاكل الأوليات عند توزيع الموارد المتاحة واضحة المعالم، وعلاوة على ذلك فهناك مشاكل عدة خاصة بالنقل والعمال والمديرين ومخازن البيع التي يقع على عاتقها تصريف السلع للجمهور.

إن ربط الأسواق واتساعها، وتحسين وسائل النقل والمواصلات ليعتبر عاملًا هامًا في التنمية الاقتصادية، ولا نقول أنه عامل التنمية الوحيد لأننا نرى مثلًا اليابان قد تمت دون ربط الأسواق ربطًا فعالًا، كما أن بلادًا أخرى لم تتطور فيها الثورة التجارية التي حققتها إلى ثورة صناعية.

وسواء أكانت الأسواق تسبق التنمية، أو تأتي بعدها، فالملاحظ هذه الأيام أن التخطيط الاقتصادي يتجاهل التوزيع، فلا يهتم بالتخزين، ولا بتشجيع الوسطاء وباعة الجملة الذين يعتبرون مجرد طفيليين، ولكن التسويق أمر لا مفر منه، ويبدي الاقتصاديون الغربيون تشككهم في قدرة الأسواق المحلية على مواجهة التنمية بسرعة.

الفصل السابع

إعادة توزيع عوامل الإنتاج

استعمل "سفينيلسون" كلمة التطور لتشتمل على التوسع في استعمال رأس المال، واكتشاف وسائل لتخفيض نفقات الإنتاج، وزيادة الطلب، وتغيير هيكل الصادرات والواردات، وإعادة توزيع القوى العاملة على أنواع النشاط الاقتصادية. وسنقصر في هذا البحث استخدام هذا التعريف على إعادة توزيع القوى العاملة بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة.

قانون (أنجل)

اكتشف (أنجل) أنه بزيادة الدخل فوق قدر مُعين يميل نصيب المواد الغذائية من الأنفاق إلى النقص، حتى لو اتجه مجموع المنفق على المواد الغذائية نحو الزيادة.

ومن المُؤسف أن الإحصائيات عن مرونة الطلب بالنسبة للدخل غير متوافرة، إلا أنه يعتقد أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل في عدد من البلاد غير النامية والمكتظة بالسكان تقرب من "واحد" في حالة المواد الغذائية، بمعنى أن أية زيادة في الدخل في هذا المجتمع توجه بالكامل نحو استهلاك المواد الغذائية.

ومن المعروف أن نسبة ضئيلة من الزيادة في الدخل في البلاد النامية تنفق على المواد الغذائية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة ميزانيات الأسر في البلاد المتخلفة لتوضيح العلاقة بين مستوى الدخل وتوزيعه على الأغراض المختلفة.

ولقانون أنجل أهمية بالغة بالنسبة للتنمية، فما لم تتوفر الإمكانيات لدى المنتجين لتحويل رأس المال والعمالي نحو إنتاج السلع الجديدة لمقابلة الطلب الجديد فإن التنمية الاقتصادية تتحطم نظرًا لتناقص الطلب على المنتجات القديمة.

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

ذكر "فيشر" أنه يمكن تقسيم الدول إلى مجموعات وفقًا لنسبة العمال المشتغلين في الصناعات الأولية (زراعة وتعدين)، والصناعات التحويلية والخدمات. وقد أيدت الاحصاءات التي جاء بها، "كولن كلارك" في كتابه عن أحوال التنمية الاقتصادية رأي فيشر، وهنا ارتباط كبير بين توزيع العمال حسب النشاط الاقتصادي ودخل الفرد. فنسبة العمال الزراعيين تتراوح مابين ٦٠% و١٢% في الدول المتخلفة، بينما تراوح بين ٦% و١٢% في الدول النامية كالولايات المتحدة وانجلترا ومن المعلوم أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة وانجلترا وغيرهما من الدول النامية يرتفع عشرات المرات عن مثله في الدول المُتخلفة.

وفي البلاد المتخلفة يشتغل نحو ٨٠% من القوى العاملة في الزراعة، ولكن نظرًا لأَن إنتاجية العامل الزراعي لا تجاوز ثلث إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية والخدمات، فإن نسبة الدخل المتولد في الزراعة ومقدارها نحو ٥٦% تقريبًا تقل كثيرًا عن نسبة العمال المشتغلين في هذا القطاع. ويلاحظ أن العشرين في المائة الباقية من القوى العاملة والتي تعمل في الصناعة والخدمات تنتج نحو ٤٤% من إجمالي الدخل القومي.

ويصاحب التنمية الاقتصادية عادة تغير كبير في توزيع القوى العاملة بين قطاعات النشاط المختلفة، فنتيجة لاتساع الطلب على عوامل الإنتاج تزيد العمالة في الصناعة والخدمات.

وهكذا يتوزع العمل، أو الفائض منه على مختلف أنواع النشاط بحسب الإنتاج الحدي للعمل وذلك حتى تساوي تدريجيًا الإنتاجية الحدية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ففي انجلترا مثلًا أخذت الإنتاجية الصافية للعامل في الزراعة ترتفع تدريجيًا بسبب هجرة العمل نحو المدن الصناعة حتى تساوت مع إنتاجيته في الصناعة، أما في الولايات المتحدة فالوضع يغاير ذلك بعض الشيء نظرًا وجود نوعين من الزراعة، الأول في أواسط وشرقي الولايات المتحدة، يستعمل الآلات بكثرة ويقوم بالزراعة على نطاق تجاري واسع، أما في الجنوب فتعيش طبقة من العمال الزراعيين على الكفاف ولا تستعمل الآلات الأمر الذي أدى إلى انخفاض دخل العامل نسبيًا بالمقارنة بالزراعة الآلية والصناعات.

الإنتاجية بحسب الأنشطة

اختار "فوراستييه" البطاطس كمثل الصناعات الأولية (الزراعة والتعدين) والدراجات كمثل للصناعة التحويلية، وحجرة في فندق كمثل للخدمات، وذكر أن إنتاجية البطاطس زادت من ١٠٠ في سنة ١٩٠٠ إلى ١٣٠ في سنة ١٩٥٠.

أما في الدراجات فزادت الإنتاجية من ١٠٠ في سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠٠ في سنة ١٩٥٠ وفي خدمة الفنادق بقيت إنتاجية العمل دون تغير في الفترة مابين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٥٠.

وفي الوقت الذي سجلت فيه إنتاجية العمال الزيادات المشار إليها، فإن استهلاك البطاطس زاد مرتين ونصف، واستهلاك الدراجات زاد تسع مرات، أما استهلاك خدمة الفنادق فارتفع ألف مرة.

وغني عن البيان أن التفاوت الكبير في الإنتاجية الذي تشير إليه الأرقام السابقة ليس بالقدر ذاته في أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية زادت إنتاجية العامل في الزراعة والصناعة بنفس القدر، إن لم تكن قد زادت في الزراعة عنها في الصناعة في السنوات الأخيرة نتيجة للتوسع في استعمال رأس المال.

ويُمكن القول بصفة عامة – دون أي تقيد بالأرقام – أن إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية مازالت أعلى منها في الصناعات الأولية (الزراعة والتعدين)، وأنها أعلى في الصناعات الأولية عنها في الخدمات،

وذلك باستثناء الخدمات التي يستعمل فيها رأس المال بقدر كبير، مثل وسائل النقل والمواصلات.

وغني عن البيان أن هذا ينطبق على الإنتاجية الإجمالية لا على الإنتاج الحدي.

تناقص أهمية التجارة الخارجية

باضطراد التنمية الاقتصادية تتجه أهمية التجارة الخارجية أتى الانخفاض بالنسبة للدخل القومي أو الناتج المحلي، ومرجع هذا الانخفاض هو أن الخدمات لا تتبادل دوليًا بقدر السلع، نظرًا لأن الغالبية العُظمى من الخدمات تستهلك داخليًا. لهذا فإنه بازدياد أهمية الخدمات في الدخل القومي تتجه أهمية التجارة الخارجية نحو الانخفاض بالنسبة للدخل القومي.

تحديد الأولويات

لا يوجد نمط معين لإعادة توزيع عوامل الإنتاج بين الاستعمالات البديلة. فقد تتجه الإنتاجية نحو الارتفاع في جميع أوجه النشاط وهو ما يُؤدي إلى زيادة الدخل الذي يتطلب بدوره تغييرًا في الإنتاج، فتميل أسعار السلع والخدمات التي يقل الطلب النبي عليها نحو الانخفاض، وبهذا تقل أرباح المنتجين وتتجه عوامل الإنتاج نحو العمل في أوجه النشاط الأخرى. وهكذا يُمكن أن نوجه الإنتاجية عوامل الإنتاج نحو السلع والخدمات المطلوبة.

وقد ذكر "ماليونسكي" الاقتصادي الروماني أن الإنتاجية الحدية للعامل الزراعي في الدول المتخلفة تكون في العادة أقل منها في الصناعة. ومن الضروري فرض الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية لتساعد على تحويل العمل من الزراعة إلى الصناعة، و بالتالي زيادة الناتج المحلى، إذ أن فرض الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية يرفع من أثمان المنتجات المستوردة ويشجع على الإنتاج المحلي.

ولا تقتصر أعادة توزيع عوامل الإنتاج على جانب الطلب، بل إن مشروعات التنمية لها أثر ملحوظ في ذلك. ومن المُؤسف أن بعض الدول تعمل على زيادة العمال المشتغلين في الصناعة التحويلية وتهمل الخدمات. ومن هنا نشأت النظرية القائلة بتوازن النمو في جميع الاتجاهات.

فسواء كانت الزيادة في الإنتاج تسبق وتشجع الزيادة في الطلب، أو كان الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أو أن العاملين يسيران معًا، كما في السويد، والدانمرك، فان هناك عدة شروط يجب توافرها. فيجب أن تكون هناك مجموعة جديدة من المنظمين، أو يجب أن يتحول عدد من المنظمين القدامى نحو إنتاج السلع الجديدة المطلوبة.

ويجب كذلك إعادة توجيه رأس المال نحو الإنتاج الجديد، والعمل على نمو طبقة من العمال المهرة سواء بسحبهم من أوجه النشاط الأخرى، أو بخلقهم من جديد.

كما يجب العمل على خلق أفكار ووسائل جديدة مبتكرة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

العوائق والصعوبات

يعوق إعادة توزيع الإنتاج صعوبات جمة، منها الحاجة إلى طبقة من المنظمين، وإلى المرونة في نقل العمال من جهة إلى أخرى: كما تعوق النظم العتيقة تطور الاقتصاد في الاتجاه المطلوب.

وقد يهبط ثمن بعض السلع القديمة ويرتفع ثمن السلع الحديثة ويقف الأمر عند مجرد هذا القدر، نظرًا لأن العرض كثيرًا ما يكون غير مرن أمام التقلبات في الأسعار. كما أن الاحتكار لا يشجع نمو الإنتاج القديم، أو دخول الإنتاج الحديث.

وقد أرجع "سفبلتسون" عدم نمو الاقتصاد الأوربي بين الحربين العالميتين إلى عدم القدرة على إعادة توزيع عوامل الإنتاج بما يتمشى مع الطلب. فقد تمت في كثير من الدول صناعة المنسوجات القطنية وأعواد الثقاب والحديد و القوى المحركة، و بالرغم من ذلك أصرت أوروبا على أن تبيع للعالم المنسوجات القطنية، والنقاب والحديد والفحم.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فأعادت أوروبا توزيع عوامل الإنتاج وسمحت لصناعة المنسوجات القطنية والفحم أن تضاءل أهميتها، ولجأت إلى تركيز الجهد على صناعة العدد والآلات الحديثة والأدوات الكهربائية والمنتجات الكيماوية.

وتفتقر الدول المتخلفة إلى رأس المال، والعامل الحاذق، وطبقة المسلمين، والقيم الاجتماعية التي لا تشجع الخرافات والتفكير الفردي،

وهي عوائق تعرقل إعادة توزيع عوامل الإنتاج، وهُناك خطر في أن تلجأ الحكومات إلى وضع طموحة للتنمية لا يقدر لها النجاح لعدم توافر الإمكانيات الاجتماعية لتنفيذها. فالتنمية الاقتصادية تجة تفاعل عوامل عدة، فبناء المئات من المصانع وربطها بشبكة من المواصلات والمنافع العامة لا تحول في حد ذاتها البلد الزراعي إلى بلد صناعي.

التغيرات الاجتماعية والنمو الحضري

من المناسب الربط بين التغيرات في الهيكل الاقتصادي والهيكل الاجتماعي. فنمو المدن، والتخصص، ونمو الأسواق، يؤدي إلى زيادة الإنتاج والأسواق تتطلب بدورها نمو سكان المدن.

وقديمًا نمت المدن من أجل الدفاع، وتنظيم الحكم، ثم أخذت تنمو بنمو الصناعة، وكانت المدينة الأولى معقلًا للتجارة، والثانية محلًا للصناعة، إذ نمت المدن بالقرب من المصانع. والمدن وسيلة فعالة في نشر القيم والمبادئ اللازمة للتنمية الاقتصادية، فمعدل الارتباط بين التنمية ونمو الحضر لا يحتاج إلى بيان.

عملية التنمية الاقتصادية

تعرضنا في هذا الفصل إلى التنمية الاقتصادية، مقوماتها والتغيرات التي تسببها، وقد ذكرنا أن هناك إمكانيات لإحلال الموارد الطبيعية محل العمل ومن المُمكن أن يحل التقدم الفني والاجتماعي محل التقدم المادي، وكلما زادت الموارد أمكن أن تكون المجهودات أقل.

ومن ناحية أُخرى فإن الدولة المكتظة بالسكان لا تستطيع بسهولة أن تبدأ في التنمية من دخل صغير ورأس مال ضئيل. فالتنمية تطلب أكثر

من عامل واحد، وحدًا أدنى من عدة عوامل. فقد كتب كثير من الكتاب يؤكد أهمية الموارد الطبيعة (همجنون وتوني)، وتكوين رأس المال العيني (هارود، ودومار)، والتكنولوجيا (شومبيتر)، والقدرة الاجتماعية (هاجن). أما نحن فأكثر تواضعًا ان نقترح أن كلًا من هذه العوامل قد تكون له الغلبة في بعض الأحيان، ولكن من الصعب القول بأن لأحدها أهمية حاسمة.

وفي الفصل الأول ذكرنا أن نمو دخل الفرد مظهر من مظاهر التنمية وقد حاول بعض الكتاب بحث التنمية على ضوء القدرة على زيادة الدخل نسبيًا دون النظر إلى تحقيق قدر معين منه. والطول كما تعلم ليس مقياسًا للنمو إذا قارنا الرجل في كاليفورنيا بالرجل القزم.

فالقدرة على التنمية يكون معناها واضحًا فيما لو كان هناك حد أقصى لها تفرضه الطبيعة، والإنتاج، وتكوين رأس المال العيني، وطبيعة الشعب والقدر الأمثل من الفن والعلم والحجم.

وترجع الصعوبة إلى أن القدرة على التنمية لها معني فقط بالنسبة الحد الأدنى المطلوب للموارد الطبيعية. فإذا توافر هذا الحد الأدنى فلا يوجد ثمة داع لتحديد الوقت الذي تهبط فيه إنتاجية رأس المال إلى الصفر أو بمعنى آخر الوقت الذي تقف عنده عجلة التنمية الاقتصادية.

ونقل الآن إلى بحث عدة عناصر أكثر تحديدًا في محيط التنمية الاقتصادية اختيرت من المشكلات التي تواجه الدول المتخلفة في الوقت الحاضر. وقد جمعنا المشكلات الداخلة معًا، أما المشكلات الخارجية فسنتعرض لكل منها على حدة.

الفصل الثامن
التخطيط وجهاز الثمن

دور جهاز الثمن في النمو الاقتصادي

يوجد مجال للخلاف حول تقدير دور جهاز الثمن في التنمية الاقتصادية. ويقول أحد مشاهير الاقتصاديين الأوربيين أن جهاز الثمن لا يصلح للبلاد المتخلفة. ويقول آخرون أن جهاز الثمن قد ينجح في أحداث بعض التغيرات الطفيفة، ولكن الدول المتخلفة تحتاج إلى تغيرات هيكلية وجوهرية، ولذلك فهو لا يصلح لمجابهة مشاكل التنمية الاقتصادية.

وهذه الآراء موضع جدال، فأوروبا الغربية والولايات المتحدة نمت بالاعتماد على المشاريع الخاصة وأسعار السوق، ولكن هذا لا يعني أن الدولة لم تتدخل في عملية التنمية. فقد قامت الحكومات بشق الطرق، ونشر التعليم وتنظيم الإدارة، وشق القنوات، ومد السكك الحديدية.

وحتى في البلاد التي تولى فيها الحكومية جميع عمليات التنمية، كالاتحاد السوفيتي مثلًا، يوجد مجال للإنتاج الفرد في الزراعة، والتسويق الذي يسعى وراء فرص الربح. وعلاوة على ذلك فان الإنتاج المؤمم يستخدم جهاز الأمن أساسًا في اتخاذ القرارات الخاصة بكمية ونوع الإنتاج وتوزيعه.

عيوب جهاز الثمن

يوجد أكثر من اعتراض على استخدام آلية السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية. فحرية التصرف وآلية السوق لا تستطيع في نظر البعض أن تحقق التنمية الاقتصادية.

ويستند هذا الرأي على أن تقدم وسائل المواصلات والمرافق العامة من شأنه أن يؤدي إلى هبوط تكلفة الإنتاج التي يستفيد منها المنتج وحده في جني الأرباح في حين أن الشعب تحمل في مجموعه تكلفة إنشاء المرافق العامة، كما لوحظ أن الحكومة قد تستخدم حسابات النفقات والمنافع في رفع سعر السلعة رفعًا صوريًا أكثر مما يقتضه العرض والطلب في الظروف الطبيعية ويجني الربح من ذلك المنظم وحده.

إلا أنه يلاحظ من جهة أُخرى أن لانتشار المرافق العامة أهمية كبرى في التنمية. ويوافق روزنشتين ورودان على أنه حينما يصح النقص في تسهيلات النقل عقبة كئودًا في سبيل التنمية الاقتصادية كما هو الحال في الصين. تصبح الحاجة ملية إلى الاستثمارات الحكومة.

كما أن هناك اعتراضًا على قدرة جهاز الأمن على تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الاحتكار. فعدد المنظمين يكون عادت محدودًا، والاستثمارات الجديدة قاصرة عليهم دون غيرهم من طبقات الشعب بسبب جمود الهيكل الاجتماعي، يُضاف إلى ذلك أن المؤسسات القائمة تحتفظ بمعدلات الربح المرتفعة عن طريق ابطاء الدورة التجارية.

وأخيرًا هناك رأي ينادي بتدخل الحكومة في عملية التنمية رغبة في تخفيض نفقاتها الحقيقة الملقاة على عاتق المجتمع وذلك بالتنظيم والتوجه والتنسيق السليم للاستثمار والإنتاج، وهذا مثل آخر للتضارب بين النفع العام والنفع الخاص. فقد يرغب المستثمر الخاص في تطوير الموارد الطبيعة للبلد، ولكن بشرط استخدام الناتج لمصلحته الخاصة. وفي الحالات التي يحقق فيها المستثمرون أرباحًا عالية وينفقونها على ألوان الترف، بدلًا من إعادة استثمارها فيما ينمي الاقتصاد القومي، لا يكون هناك مجال للحديث عن حرية الاستثمار، سواء من ناحية العدالة الاجتماعية، أو من ناحية التنمية الاقتصادية.

أما إذا كان المستثمرون يعيدون توظيف بعض أرباحهم، وينفقون الباقي، فانه يصبح من الضروري الاختيار بين اعتبارات العدل الاجتماعي واعتبارات التنمية الاقتصادية. وفي الهند مثلًا تدور منافية حول ما إذا كان من الواجب زيادة الضرائب على صناعة النسيج الآلية للإبقاء على الصناعات الريفية رغبة في زيادة فرص التوظيف.

مزايا المشروع الخاص

هناك ثلاث مزايا للمشروع الخاص تتعلق بتكوين رأس المال العيني، وسرعة اتخاذ القرارات واحتمال المخاطر، والميل إلى الابتكار.

فتعتبر الأرباح المالية مصدرًا من مصادر تكوين رأس المال العيني، وهذه هي الميزة الأولى للمشاريع الخاصة. ففي بعض المجتمعات يفضل الناس حصول المستثمرين على قدر أكبر من الربح، على دفع الضرائب

للدولة تفاديًا لعنصر الإجبار ما داموا يقومون بإعادة استثمارها في التنمية.

أما سرعة المشروع الخاص في اتخاذ القرارات فموضع نقاش لان كثيرًا من الأخطاء قد تحدث في مشروعات التنمية الاقتصادية الحكومية.

وأخيرًا يستند المدافعون عن الرأسمالية على مقدرتها على الابتكار. فالبيروقراطية تعجب بنفسها، وتغتر، وتتجنب المسئولية، وتلتزم الوسائل التقليدية.

وهذا الرأي قد يكون سليمًا بالنسبة للدول المتطورة، أما البلاد المتخلفة فقد يختلف فيها الأمر، فقد تكون الحكومة أكثر قدرة من القطاع الخاص على الابتكار، وأكثر استعدادًا لتقبل الأفكار الجديدة.

عيوب التدخل الحكومي باعتباره عاملًا في التنمية

أشرنا فيما سبق إلى ضعف الجهاز الحكومي كموجه للتنمية الاقتصادية فالسياسيون والموظفون الحكوميون فقد يبذلون الجهد المضني، ولكن في كثير من الأحيان يهتمون بالمغامرات يقصد الدعاية الشخصية، ويتجاهلون في الوقت ذاته المهام المفيدة التي لا تجلب لهم الدعاية، وقد يتحولون إلى عدم التفكير المنطقي.

وقد أصبح من المعروف أن التنمية الاقتصادية أخطر وأهم من أن تتركز في أيدي الموظفين الحكوميين.

وقد أشار البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى أن عملياته لم تتناقص بسبب قلة الأموال ولكن بسبب عدم توفر الطلب الفعال، أي طلب الاقتراض من أجل المشاريع الجيدة.

وأشار محمد علي في تعليقه على خطة التنمية الأولى في الباكستان إلى أن الصعوبة الأساسية التي واجهت الباكستان أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى هي ندرة العمال المهرة ونقص المواهب الإدارية والفنية.

كما أن بعض العوامل الهامة في التنمية مثل الحد من الإسراف، والاهتمام الملائم بأعمال الصيانة والإصلاحات، لا تحظى برعاية المسئولين الحكوميين، فمن السهل عليهم تجاهل الوفورات الصغيرة التي تستطيع في مجموعها أن تكون موارد ذات قيمة في التنمية الاقتصادية.

والحكومات الديمقراطية لا تمكث في الحكم طويلًا، ولذلك تحاول تغيير وجه البلاد لا تغيير الشعب نفسه. أما الحكومات "القوية" فتميل إلى اختصار الطريق وسمح لنفسها بالركض وراء إثبات وجودها في هذا المشروع أو ذاك.

وهناك اختلافات كبيرة بالطبع في مدى تدخل الحكومة في عملية التنمية، فقد تتولى الإشراف والقيادة. وقد تقوم بالقسط الأوفر من الاستثمارات وإدارة المشروعات. ويشير دور الحكومة في التخطيط وحتى في الاستثمار جدلًا أقل مما يثيره إدارتها للمشروعات.

مزايا التدخل الحكومي

تهتم الحكومة في العادة بالموضوعات السياسية أكثر من أي شي آخر. ولكن إذا كان المستثمرون ضعافًا، والحكومة لا تهتم بالابتكار ومسايرة الاختراعات الحديثة، فلن تحقق أي تقدم اقتصادي، وإذا لم توجد مدخرات كان على الحكومة أن تتولى عملية الادخار لمواصلة الاستثمار. وإذا لم يتوفر الاستثمار اللازم والبنوك الموجهة له تعين على الحكومة القيام بوضع أولويات الاستثمار رأس المال.

ولا يقتصر دور الحكومة على مجرد ملء الفراغ، والمجتمع يحتاج إلى حد أدنى من رأس المال العام الاقتصادي والاجتماعي. وهناك أيضًا مسألة إحلال الإدارة العامة محل الإدارة الخاصة في القطاعات التي تعارض فيها المنافع الاجتماعية مع المنافع الخاصة.

ويثير وجود الاحتكارات ضرورة تدخل الحكومة، أما بتشجيع الاستثمارات الجديدة، أو بتحطيم الاحتكارات القائمة، أو تتولى هي بنفسها الاستمارات الجديدة. وعلى أية حال من الصعب تقدير أهمية دور القطاع الحكومي في الدخل القومي ونصيبه منه، ولكن يلاحظ أن هناك ارتباطًا ايجابيًا بين التقدم الاقتصادي وتزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وذلك مُنذ منتصف القرن العشرين. وهذه الملاحظة وحدها لا تقطع بصحة الاعتقاد بأن توسيع دور الحكومة هو السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أن تزايد دور الحكومة يقتصر أساسًا على ازالة آثار الحرب المدمرة.

أنواع التخطيط الحكومي

لا يوجد اعتراض كبير ضد التخطيط الحكومي، إلا أن مدى الترحيب به يختلف وفقًا لدرجاته، فكحد أدنى تستطيع الحكومة أن تخطط البيئة اللازمة لنمو قطاع الأعمال، فتسن القوانين، وتنشئ المؤسسات والمرافق العامة، وتحافظ على القانون والنظام.

وقد تخطو الدولة خطوة أخرى، كما في أندونيسيا، فتعد مجموعة خلط للاستثمار الحكومي، وقد تتضمن هذه الخلط بعض المشروعات التي ترى الدول الأخرى أنها تدخل في محيط الاستثمار الخاص، أما ما زاد على ذلك فقد تقوم الدول بعدة تقديرات للتطورات في القطاع الخاص، كما في ايطاليا، أو قد تضع أولويات القطاع الخاص، كما في الهند، أو قد تضع القطاع الخاص بأكمله ضمن الخطة، كما في سيلان.

وضع الخطة

قد تبدأ خطة التنمية بالموارد المالية المتاحة، ثم تتجه نحو الأهداف، وقد تبدأ بالأهداف، ثم تبحث عن الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الممكنة. وقد تقدر الدولة الموارد المالية اللازمة للتنمية، وتقدر المدخرات ومعدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة. أو قد تبدأ بتقدير المواد السلعية المتاحة وتبحث في توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار على أكمل وجه مُمكن، أو قد تعتمد على تقدير الموارد المالية والموارد السلمية المتاحة معًا.

والموضوع الذي يستحق أغلب الاهتمام هو ضرورة التوازن، وهو ما سوف تعرض له في الفصل التالي.

ويلاحظ أن أغلب الخطط تبني على التقديرات المالية. فبعد تقدير الدخل المتاح والمدخرات المتوفرة، يبدأ المخطط في تخطيط الاستثمارات والتنبؤ بالزيادة في الدخل، استنادًا إلى معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة. ويلجأ المخطط إلى تحديد الميل الحدي للادخار والواردات التقدير مكرر الاستثمار توطئة للتنبؤ بالزيادة في الدخل والواردات و المدخرات المحلية.

وعلى ضوء التنبؤ بمستوى الصادرات والواردات ومستوى الدخل والاستهلاك والاستثمارات والمدخرات قد تظهر فجوات، ومن هذه الفجوات زيادة الواردات المقدرة على الصادرات المقدرة، ومن الطبيعي أنه يلزم اقتراض الفرق من الخارج. أما إذا لم يتوفر القدر اللازم من العملات الأجنبية عن طريق الاقتراض وجب إعادة النظر في الحملة بكاملها رغبة في تخفيض حجم الواردات.

ويلاحظ أن خطة التنمية الثانية للهند، والأولى للباكستان، تضمنتا فجوات في ميزان المدفوعات. وبالرغم من هذه الفجوات في الخطتين المشار إليهما، فان الخطة في كل بلد وضعت موضع التنفيذ. ويكتنف مد هذه الفجوات الكثير من المخاطر. ولا تقتصر مخاطر الخطتين على هذا الحد، بل تمتد إلى ما تعرض له المحصولات الزراعية من تقلبات.

ويقتضي التخطيط الاقتصادي التنبؤ بتوزيع الدخل المتاح على عوامل الإنتاج، وتقدير المدخرات المتولدة في كل قطاع، وتقدير الوسائل اللازمة لتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستثمارات المعينة في الخطة. كما يقتضي إعداد جداول تبين إنتاج السلع والمستورد منها من جهة، واستخداماتها في الاستهلاك والاستثمار والتصدير من جهة أخرى.

وقد صار لهذه البيانات أهمية قصوى في توضيح العلاقات الاقتصادية المعقدة، إذ أنها توضح الإمكانيات المادية المتوفرة لتحقيق الأهداف. وتقدر الكميات في العادة بسعر ثابت، طوال سني الخطة، وهو ما يمكن من حساب الكمية عند الضرورة.

وهُناك طرق أخرى للتخطيط، منها الطريقة التي اتبعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عدد من الدول المتخلفة. فيلاحظ أن مثل هذه الخطط ليست تفصيلية. وأنها أعدت بواسطة مجموعة من الخبراء الأجانب خلال فترة قصيرة.

وأغلب هذه الخطط عبارة عن استعراض للأوضاع والإنتاج في البلاد متضمنة عددًا من المشروعات المقترحة للتنمية. وتقارير البنك الدولي تلقي نظرة سريعة على الاقتصاد القومي، ولا تتضمن الخطوات الواجب اتخاذها بالترتيب.

وبالرغم من أن الرسائل المتبادلة بين البنك والحكومات المعنية تشير إلى ضرورة وضع التوصية بالأولويات، إلا أن البعثات قد أهملت

ذلك في واقع الأمر، وقد لوحظ أن هذه البعثات تضمنت عددًا من الخبراء كان لاختيارهم أثر واضح على التقرير النهائي. فليس عجيبًا أن كل خبير ركز الأهمية في محيط عمله دون النظرة العامة.

فحيث يكون الاقتصاد راكدًا فان للتخطيط معني واضحًا هو تخطيط الاستثمارات. وهناك مبل نحو التمسك بخبرة الدول النامية التي تنفذ فيها المشروعات في بيئة اجتماعية تختلف اختلافًا كاملًا.

وكثير من المشروعات في الدول المتخلفة تنقصها مقومات النجاح اللهم إلا الآمال العريضة للسياسيين والشعب. ففي الأفغانستان تم إنشاء سد الهلماند بما تضمن من مشروعات الري والقوى الكهربائية ووسائل التحكم في الفيضان.

ومن المُؤسف أن القبائل المحلية لم تستطع أن تغير حياتها إلى حياة الاستقرار، بل أخذت في الارتحال من مكان إلى آخر. كما ظهرت فجوات في توزيع المياه وبقيت الطاقة الكهربائية معطلة.

وأخيرًا فإننا نؤكد أنه من الصعب المفاضلة عند التخطيط بين البدء بالموارد المتاحة أو بالأهداف. ومن الواجب دراسة كليهما معًا.

بعض الأسس الأخرى لسلامة التخطيط

يتعين أن تتضمن الخطة الهيكل الكمي والمالي للاقتصاد القومي إجمالًا، وبحسب القطاعات. كما يتعين أخذ العامل الاجتماعي في الحسبان. وقد أوصى دين ماسون بضرورة الاهتمام، بالإضافة إلى ذلك، بالإمكانيات الإدارية، والتناسق، والتوزيع الأمثل للاستثمارات.

ومال إلى الاعتقاد بأن التوزيع الأمثل للاستثمارات أقل أهمية من الإمكانيات الإدارية والتناسق.

والتناسق يعني التناسق المالي، بمعني توازن المدخرات المحلية والموارد الأجنبية مع الاستثمارات المقدرة، كما يعني التناسق الكمي كفاية الموارد السلعية المتاحة بما يزمع استثماره واستهلاكه.

ويعتمد نجاح الخطة على عامل واحد هام، فأغلب الخطط تتطلب التنفيذ الحكومي، والحكوميون الأمناء المنتجون هم أحد الموارد النادرة في الدول المتخلفة، وحتى القلة الموجودة منهم تذهب للعمل في المؤسسات العالمية رغبة في المحافظة على المكانة الدولية والحصول على التمثيل الكافي في هذه المؤسسات العالمية.

وقد ذكر روزنشتين رودان أنه في المرحلة الأولى والمتوسطة قد يكون من الأصوب توزيع سلطة إصدار القرارات، فتقوم علية التخطيط المركزية بوضع الأولويات لكل قطاع، وتترك اتخاذ القرارات الخاصة بالتنفيذ للآخرين. وفي المدى الطويل يُمكن ترك مسائل توجيه الاقتصاد الداخلي إلى الإدارة الحكومية والتدرج في تحويل مسئولية اختيار المشروعات إلى القطاع الخاص.

الفصل التاسع

الموازنة والأولويات

موضوع هذا الفصل هو توزيع الاستثمار وتحقيق التوازن بين الصناعات أو القطاعات المختلفة. ويجب التأكد بأن التوازن له أكثر من معنى. فهو من الناحية النظرية البحتة يعني أفضل طريق رياضي لزيادة الإنتاج في عالم تنمو فيه جميع أنواع رأس المال العيني بمعدلات معينة.

والتوازن يستخدم كذلك في الإشارة إلى زيادة الاستهلاك ليتمشى ونمو الإنتاج، وبالتالي استمرار توظيف رأس المال العيني وخلق الدافع على الاستثمار.

وهناك اختلافات كبيرة بين الكتاب حول تحديد معنى التنمية. فهي تعني عند بعضهم الاستثمار في الصناعات أو القطاعات الفقيرة لدفعها إلى الأمام، وعند البعض الآخر تعني الاستثمار في جميع القطاعات، وشعار هذه المدرسة "إنك لا تستطيع أن تحقق أي شيء ما لم تحقق كل شيء" ويعارض هذا الرأي المدرسة التي تدعو إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاهتمام فقط بالصناعات التحويلية والخدمات، وتجاهل الزراعة.

وفي هذا الفصل تتناول أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وتتعرض إلى رأي بعض الاقتصاديين عن ضرورة تكوين رأس المال العني التحقيق التوازن.

توازن العرض

يُميز الاقتصاديون بين نوعين من التوازن، توازن العرض، وتوازن الطلب. والأول يؤكد أهمية التكامل الرأسي بين الصناعات الأساسية والاستهلاكية في الاقتصاد القومي، ويوضح أهمية الصناعات الأساسية، أما الثاني فيشير إلى التكامل الأفقي بين الصناعات الاستهلاكية والتحويلية والزراعية.

وفي واقع الأمر يصعب التمييز بين التكامل الرأسي والأفقي نظرًا لعدم إمكان التفرقة بين الصناعات الأساسية والصناعات الاستهلاكية.

وتتولد أهمية توازن العرض، من ضرورة قيام الحكومة بشق الطرق وإعداد المرافق العامة التي تحتاج إلى توظيف رءوس أموال كبيرة ولا تدر سوى عائد قليل، وان كانت تفتح في نفس الوقت الطريق أمام الاستثمار المربح في الصناعات التي تحتاج إلى عمال اكتسبوا مهارة خاصة بسبب التعليم، أو في الصناعات التي تطلب القوى الكهربائية، والصناعات المتكاملة تكاملًا رأسيًا يمكنها احتمال انخفاض معدلات العائد في فرع أو أكثر إذا كانت هذه الفروع ضرورية لتحقيق أرباح عالية في الفروع الأخرى.

وبعض البلاد المتخلفة التي تعمل فيها شركات أجنبية تصرف الحكومة أو الشركات الأجنة مبالغ طائلة على تشييد الموانئ. والسكك الحديدية وبناء مساكن العمال.. الخ. حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنمو.

ويُلاحظ في شأن دور مخططي المدن والمعلمين أن الإضافات التي يقدمها المخططون الاجتماعيون للنمو الاقتصادي لا تكون اقتصادية إلا في المدى البعيد.

والمثل الواضح على ذلك الإسكان والتعليم، فالمنازل الجديد قد تكون ضرورية الفتح المجال أمام الإنتاج في المناطق الجديدة، ولإعادة إسكان أهالي الأحياء الفقيرة الذين يحتاجون إلى مساكن ملائمة وصحية.

وفي الحالة الأولى يكون الإسكان مكملًا للاستثمارات الأخرى لأن الإنتاج الجديد في هذه المناطق يتوقف عليها. أما في الحالة الثانية فيكون للإسكان فوائد ثانوية كرفع طائفة العمال الإنتاجية عن طريق تحسين أحوالهم الصحية. وينطبق هذا على التعليم، فقد يكون الغرض منه زيادة إنتاج العمال بالتدريب المهني، أو الارتقاء بمستوى حياتهم عن طريق قراءة الأدب والتاريخ والفنون. فالحالة الأولى لها أثر فعال في زيادة الإنتاج، أما الثانية فتزيد الاستهلاك.

ويشير المخططون إلى أن تخطيط المدن في المدى البعيد يكون اقتصاديًا وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن إذا كان إعادة تخطيط المدن يستنفد أغلب المدخرات فان هذا يضر بالاستمارات الأخرى.

والتجارة الخارجية في الاقتصاد غير الموجه، قد تهيئ الفرصة لتجنب الاختلال الداخلي في العرض، فيمكن مثلًا شراء المكونات من الخارج، والحصول على المعونات الفنية التي تعوض النقص في مهارة

العمل. ولكن يُلاحظ أنه حتى إذا توافرت العملات الأجنبية اللازمة للمحافظة على التوازن المطلوب فإن هُناك بعض الخدمات التي لا يُمكن استيرادها من الخارج ولكنها ضرورية لبدء الصناعة.

هذا فضلًا عن أن القوى المحركة، وبعض المكونات قد تكون غالية الثمن، ولهذا يتطلب النمو الاقتصادي زيادة الاستثمارات في المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لأهميتها الكبرى في تخفيض تكلفة الإنتاج.

وهنا يوجه السؤال التالي: أيهما أفضل في هذه الحالات الموازنة أو الأولويات؟ ونظرًا لأن للمرافق العامة، كالنقل والمواصلات، والتعليم، والطاقة الكهربائية أهمية بالغة في تخفيض تكلفة الإنتاج، فإن لها الأولوية في الاستثمارات.

ولن يعني هذا أن كل شي تم في نفس الوقت، إذ يُمكن تأخير حتى بعض الاستثمارات العامة التي تحتاج إلى فقات قليلة إلى أن توفر روس الأموال اللازمة.

ونضرب المثل على ذلك بمحطة توليد الكهرباء في أسان شمال سومطرة التي أضف إليها مصنع الإنتاج الألومنيوم لاستخدام الطاقة الكهربائية الرخيصة الثمن.

والمشروع في مجموعه يركز تركيزًا كبيرًا على العدد والآلات، ولا معنى له إلا في حالة انخفاض قائدة رأس المال. فإذا ما عرض المشروع

على إندونيسيا في خد ذاته دون غيره من المشروعات، فإنه قد يبدو معقولًا، ولكن إذا كان إنشاء مثل هذا المشروع يقتضي عدم القيام بالمشروعات الأخرى في البلاد، فانه يعتبر مثلًا سيئًا للتخطيط، حيث تبني المشروعات المولدة للقوى الكهربائية من أجل مد المشروعات الأخرى ولا يتوفر إلا مشروع واحد لاستغلالها.

الطلب المتوازن للمستهلكين

ذكر "نيركسي" أنه لا يمكن بناء مصنع واحد كبير له كفاية إنتاجية عالية نظرًا لأن جزءًا صغيرًا من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف ينفق في شراء منتجاته. واستشهد نيركسي برأي آدم سميث بأن مدى اتساع السوق يحد من التخصص في العمل.

ويبدو أن الفرصة لإنشاء مصانع لإنتاج سلع استهلاكية جيدة في البلاد المتخلفة لن تتأتى إلا بإنشاء عدد كبير من الصناعات في نفس الوقت. وفي هذه الحالة فقط فان الزيادة في دخول العمال ستنفق على شراء منتجات هذه المصانع بما يمكنها من الاستمرار في الإنتاج.

ومن الواضح أن هذا الرأي بني على الخوف من نقص الاستهلاك، وهو لا يشكل مشكلة في الدول المتخلفة، بل العكس، كما أن هذا الرأي لم يأخذ في الحسبان الأسواق الأجنبية واحتمال استيعابها جزءًا من الإنتاج. كذلك أهمل نيركسي احتمال انخفاض أسعار المنتجات، وحتى مجرد النظرة العملية تقول: إنه إذا كان يتعين على الدولة أن تبدأ في كل الاتجاهات وإلا فلا فائدة ترجي من التنمية، فإن معنى هذا اليأس

والقنوط، وذلك نظرًا لأن رءوس الأموال اللازمة للبدء في كل اتجاه يستحيل توفرها. فلو فرضنا أن الاستثمار يبدأ في مسلمة تنتج حالًا بتكلفة مرتفعة، فان هذا يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي زيادة الطلب.

معنى هذا أن البدء بالسلع ذات الطلب المرن والمستوى المرتفع مثل السيارات والثلاجات والعدد الكهربائية ليس أمرًا سليمًا في بلد فقير.

التوازن بحسب القطاعات

إذا افترضنا أن مرونة الطلب على المواد الغذائية مرتفعة فان القيام بإنشاء صناعات تعتمد على المواد المحلية يزيد الطلب على المواد الغذائية نظرًا لزيادة دخول العمال، وفي الوقت نفسه يحد من عرض السلع الغذائية المناسبة نظرًا لاستخدام جزء منها في الصناعة الجديدة. فإذا كان الطلب على منتجات المصانع الجديدة غير كبير فان أثمان المواد الغذائية سوف ترتفع بالنسبة للمنتجات الصناعية الجديدة.

أما إذا أمكن تصدير هذه المنتجات الصناعية الجديدة مقابل استيراد المواد الغذائية، فإن المشروع يكون ناجحًا، نظرًا لارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة للمواد الغذائية التي تستورد بدلًا منها.

أما في الاقتصاد المغلق فان زيادة أثمان المنتجات الزراعة قد لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فضلًا عن أن انخفاض أثمان المنتجات الصناعية الجديدة قد لا تغرى الفلاح بشرائها.

وغنى عن البيان انه في الدول المتخلفة يجدر العمل على زيادة الإنتاج الزراعي جنبًا إلى جنب مع التصنيع وذلك لمقابلة الطلب المتزايد. وقد يكون الحل، كما حدث في انجلترا في القرن التاسع عشر، العمل على تصدير المواد الصناعة واستيراد المواد الغذائية.

كما قد يكون من الممكن استغلال البطالة المقنعة في الإنتاج إذا ما فرضت ضرائب تحد من استهلاك القطاع الزراعي، وهو ما لجأ إليه ماوتس تونج في الصين بالرغم من ادعائه أن الثورة قامت باسم الفلاحين. ولأن اليابان إلى نفس السياسية، حيث صاحب العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، فرض ضريبة مقدارها ٣% على الأراضي الزراعية، مكنت الحكومة من جمع مابين ٦٥% إلى ٨.% من إجمالي إيرادها في السنوات العشر، بين ١٨٧٠، ١٨٨٠.

وقد اضطر الفلاح أن يبيع ربع محصوله تقريبًا لدفع هذه الضرائب. والغرض الرئيسي في روسيا السوفنية من تجميع المزارع ليس فقط زيادة الإنتاج، بل الحد من الاستهلاك في القطاع الزراعي.

التوازن وجهاز الثمن

إن الهيكل الحالي للأسعار لا يلقي ضوءًا على اتجاهات الأسعار في المستقبل حين يتغير الطلب بزيادة الدخول وإعادة توزيعها، ويتغير كذلك الغرض بزيادة الإنتاج وتوزيعه. لهذا فإن مستويات الأسعار الحالية لا تصلح أساسًا لتحديد الأولويات في الاستثمار. فالإنتاجية الحدية لرأس المال التي تقدر على مستويات الأسعار الحالية سوف تتغير تغيرًا كبيرًا،

نظرًا لأن أي زيادة طفيفة في الطلب أو العرض تؤدي إلى تغيرات كبيرة في الأسعار، لهذا يجب توزيع الاستثمارات على القطاعات وأنواع النشاط المختلفة على أساس مبدأ التوازن.

وقد ذكر "سنجر" أنه يمكن الوصول إلى حل وسط بين التوازن والأولويات، فلا يجب النظر إلى الزراعة والصناعة كأنهما قطاعان مختلفان، بل يتعين بحث المشروعات في كل منهما. ويجب أن يكون أساس الاختيار هو الإنتاجية الحدية لرأس المال في كل مشروع صناعي أو زراعي علي حدة. ويشير تحليل سنجر إلى أن الاستثمار في الصناعة يفضل في البلاد المكتظة بالسكان، بينما تفضل الزراعة إذا كانت رقعة الأرض الصالحة الزراعة كبيرة. ويرجع هذا إلى أنه حين تكون الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، فإن الاستثمار الزراعي يتطلب رأس مال كبير، بينما الصناعة تعطي فرصة للاستثمار حين يكون رأس المال نادرًا. أما في المجتمع الذي يكون فيه السكان قليلين والأراضي الزراعة واسعة فإنه يمكن تحقيق إنتاجية عالية من رأس المال المستمر في الزراعة.

وإذا ما توفرت بيانات كاملة عن جميع نواحي النشاط الاقتصادي في البلاد، وعلى الأخص فيما يتعلق بمرونة الأسعار، ومرونة الدخل، ومعدلات تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة، والإنتاجية الحدية لرأس المال، فإنه لا يوجد فرق بين التوازن والأولويات.

وفي هذه الحالة يُمكن حساب وتقدير أمثل توزيع للاستثمارات. إلا أنه يلاحظ أن البيانات غير كاملة في الدول المتخلفة، فضلًا عن أنه من

الصعب التنبؤ بالتغيرات في الأسعار حين تكون المرونة منخفضة، ولا يكون أمامنا في هذه الحالة سوى إنتاج السلع المطلوبة بصرف النظر عن الأسعار.

فإذا كان جهاز الثمن يؤدي وظيفته إلى حد ما، فإنه يُمكن تركيز الاستثمارات على المشروعات الأكثر إنتاجية، وفي هذه الحالة يتحقق التوازن تلقائيًا. فإذا لم يتيسر هذا فإنه يجب أن تكون الخطة ذاتها متوازنة.

والحق يُقال أن كثيرا من الصعوبات الحادة – ومنها نقص بعض السلع بقدر لا يحله جهاز الثمن – تواجه الاقتصاد القومي في كل المراحل، فإذا ما حلت مشكلة واجهتنا بعد فترة قصيرة مشكلة أخرى، ويصعب التنبؤ بهذه المشكلات، إنما يستحسن النظر في حلها على أفق متسع.

هيكل مشروعات التنمية

يصعب المقارنة بين مشروعات التنمية في الدول المتخلفة نظرًا لاختلاف التعريفات والمدلولات، فبعض المشروعات تتضمن المشروعات الحكومية فقط، والبعض الآخر يتضمن جميع المشروعات.

كما أن تعريف المرافق العامة يتضمن السكك الحديدية في بعض الدول وقد لا يتضمنها في البعض الآخر.

وبالرغم من صعوبة المقارنة، فإنه يتبين أن مشروع التنمية الأول في الهند ركز على الزراعة بينما تركز الصين أهمية على الصناعة. وبينما

حاولت الهند تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة في مشروعها الأول ركزت الصين الأهمية على الصناعات الثقيلة. وقد حولت الهند في برنامجها الثاني، الأهمية من الزراعة والري إلى الصناعة والتعدين، ومع ذلك بقي نصيب الصناعة في الهند ١٩%، مقابل ٥٨% في الصين الشعبية.

أي المشروعين أفضل؟ أن الزمن وحده كفيل بالإجابة عن هذا السؤال. فإذا ما فكرنا في المشروعات الإنمائية على أنها تستهدف التنمية التلقائية المستمرة فإن الاستثمار في وسائل النقل والمواصلات والتعليم له أثر بالغ على تغير السكان، وهو العامل الأساسي في عملية التنمية.

أما إذا نظرنا إلى التنمية لا كعملية ولكن كحالة، فإن الطرق التي تبعتها روسيا والصين الشعبية لإنتاج الصلب لها ما يبررها، إذ أن تكوين رأس المال العيني في هذه البلاد يرتفع بمعدلات أكبر، وأن كان هناك بعض الخطورة في عدم التوازن بين الدخل المتاح للإنفاق وسلع الاستهلاك المعروضة يُمكن التحكم فيها بطريقة تصفية أو بأخرى.

ومما لا شك فيه أن التوازن يقتضي الاهتمام بالزراعة، كما يتطلب بناء اقتصاد نام الاستثمار في الصناعة والتعدين، وتطلب عملية التنمية الاستثمار في وسائل النقل والتعليم.

التوازن أو الأفضليات

إن خبرة الاتحاد السوفييتي وبولندا ويوغوسلافيا، حيث استمرت مبالغ طائلة في الصناعة، ومشكلات عدم التوازن التي تقابلها هذه

البلاد، تؤكد أهمية التوازن. وفي يوغوسلافيا بلغ عدم التوازن قدرًا كبيرًا حتى أن البطالة المقنعة ظهرت في الصناعة بينما تركت الأراضي في الريف دون زراعة.

وفي الاقتصاد الراكد حيث يكون جهاز الثمن غير فعال، ولا توفر أسواق أجنبية لتصريف الفائض من الإنتاج، ويكون استيراد السلع اللازمة للاستهلاك محدودًا، فإن التوازن عند العمل على زيادة الدخل القومي يكون أمرًا بالغ الأهمية.

والقول بأن الإنسان لا يستطيع عمل شيء ما لم يعمل كل شيء، أو أن التنمية لا تتحقق إلا بالتوسع في الاستثمار في كل اتجاه، معناه الوقوع فريسة اليأس والقنوط، يضاف إلى ذلك أن الجهاز الإداري سوف يعمل فوق طاقته وتنتشر الأخطاء إذا توسعت الدولة في الاستثمار بأكثر من طاقتها.

وعمومًا يُمكن القول أنه إذا توفرت البيانات فان مشكلة الاختيار بين التوازن والأولويات تنتفي، ولكن البيانات في واقع الأمر شحيحة، لهذا تفضل الاستثمار في النقل والمواصلات والتعليم لأنها تغير من حال السكان وتدفعهم نحو التنمية.

الفصل العاشر

كثافة العمل والتكنولوجيا الحديثة

نسبة أو حجم العوامل

تنطوي عملية التنمية في المدى البعيد على زيادة نصيب العامل من رأس المال العيني، وقد أثارت بعض المناقشات السؤال التالي وهو: أيكون من الأفضل للبلاد في المراحل الأولى من التنمية التي يندر فيها رأس المال العيني ويتوفر العمل، أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في البلاد المتطورة التي يتوفر فيها رأس المال العيني ويندر العمل؟ أم يستحسن ابتكار وسائل تكنولوجية خاصة بها، أو استخدام طرق الإنتاج التي لم تعد مستخدمة في الخارج؟

يقول "هايك" مؤيدًا استخدام التكنولوجيا التي تتلاءم والنسب الحالية العوامل الإنتاج في الدول المتخلفة: أنني مقتنع أشد الاقتناع بأننا نحسن صنعا للدول المتخلفة أذا نجحنا في شر مفاهيم الاقتصاد الأولية أكثر مما تحققه بخلق النظريات السفسطائية عن التنمية الاقتصادية. فلو استطعنا مثلًا تفهم هذه الحقيقة البسيطة الواضحة، وهي أن البلد الذي لا يأمل في الوصول إلى مستوى نصيب الفرد من رأس المال العيني في الولايات المتحدة لا يستطيع استخدام موارده المحدودة على أكمل وجه إذا لجأ إلى تقليد الوسائل الفنية الأمريكية، لهذا يجب على الدول

المتخلفة أن تبتكر الوسائل الفنية الملائمة لظروفها وإمكانياتها الخاصة."

هذا القول يعني أن استخدام التكنولوجيا الحديثة لا يعدو كونه محاولة للكلام قبل تعلم المشي، فهذه التكنولوجيا الحديثة تستغرق رأس المال العيني في عدد محدود من المشروعات، و تؤدى إلى تركيزه في قطاع ضيق، وتتجاهل فرص الاستثمار المريح الأخرى.

وعارض "كوزنتس، رأى "هايك" على أساس أن الاكتشافات التكنولوجية التي توفر رأس المال العيني قد تشمل عددا من الاختراعات العامة التي لا يجب أن تقتصر فائدتها على بلد معين.

ويقترح "بروتون " أن الصناعات التي تحقق الوفر الخارجي تتطلب في العادة تركيز رأس المال العيني، ومن الواجب القيام بهذا النوع من الاستثمارات قبل الاستفادة من فرص الاستثمار في الصناعات القائمة على تركيز العمل والتي لا تتطلب تكوين رأس مال عيني كبير. ويبدو أن هذا الكاتب يسلم بأن تبنى البلد – في حقل الصناعات ذات الإنتاج النهائي الأساليب التكنولوجية الملائمة لنسب عوامل الإنتاج في البلد المتخلف. ويعترف "روتون" بأن إنتاجية العامل تكون في الصناعات القائمة على تركيز رأس المال العيني أعلى منها في الصناعات القائمة على تركيز العمل.

ومن المعتقد أن الصناعات القائمة على تركيز رأس المال العيني أقدر على الادخار من الصناعات القائمة على تركيز العمل. وبالتالي أقدر على التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

أما "جير شنكرون" فيرى العكس يستحث الدول المتخلفة على استخدام احدث الفنون التكنولوجية بصفة عامة، على أساس أن العمل في البلاد المتخلفة قد يكون كثير التكاليف على الرغم من وفرته ولكن من الواضح أن رأيه يستند إلى أن التنمية الاقتصادية في البلاد الأوربية تحققت على الأغلب في الصناعات التي تقدمت فيها العلوم التكنولوجية بسرعة. فاستخدام العلوم التكنولوجية الحديثة في أحد القطاعات الاقتصادية المحددة والسريعة النمو له أثر فعال في جذب المنظمين وزيادة الأرباح، وبالتالي زيادة الادخار وتكوين رأس المال العيني وتدريب العمال. فإذا ما بدأ التقدم الاقتصادي نتيجة لإزالة العوائق الاجتماعية الكبيرة، يُمكن التعجيل بعملية التنمية باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية مع وجود القدر الكافي من الموارد الطبيعية وتكوين رأس المال.

وفي رأيي أن الإجابة الصحيحة عن هذه الأسئلة تكمن في القدرة على التمييز بين حالتين الفرق بينهما ضئيل: الحالة الأولى، أن تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى التعجيل بالتنمية الاقتصادية واختصار الطريق.

أما الحالة الثانية فهي أن يعجز استخدام التكنولوجيا الحديثة عن التعجيل بالتنمية الاقتصادية وخلق رأس المال العيني اللازم للمهن الأخرى التي تتوقف على وجوده ليصبح الاستثمار القائم على تركيز رأس المال العيني ممكنا،ففي الحالة الثانية يجب أن يسير الاقتصاد على مهل.

عامل الأجور وعوامل الكفاءة

يستند "جيرر شنكرون" و"كوزنتس" في تبريرهما لاستخدام الدول المتخلفة لوسائل التكنولوجيا الحديثة إلى أن وفرة العمل قد لا تعني أن العمل رخيص، فقد يكون أجر العامل منخفضًا ولكن كفاءته أكثر انخفاضًا، وقد يكون الأجر مرتفعًا بطريقة مصطنعة لسبب أو لآخر. فسوء التغذية، وعدم احترام نظم العمل أو المصنع، وكثرة الغياب لا تجعل ثمن العمل رخيصًا بسبب انخفاض الكفاءات. وفي هذه الأحوال يصبح من الضروري، في رأى الكثيرين، استخدام الوسائل التكنولوجية الموفرة للعمل.

وتوفير نوع من العمل يتطلب المساعدة من نوع آخر منه، فكلما زاد استخدام الآلات الأوتوماتيكية كلما ازدادت الحاجة إلى العمال المهرة والمهندسين الخ... فإذا كان مستوى التدريب منخفضًا، وتعذر الحصول على العمال المهرة والمهندسين من الخارج، يصبح من المستحيل الإنتاج سواء على أساس تركيز العمل أو توفيره.

ويلفت هيرشمان الانتباه إلى ضعف البلاد المتخلفة في أعمال الصيانة، وأنه قد يكون من الأفضل لها توظيف الاستثمارات في الصناعات التي لا تحتاج إلى أعمال صيانة ذات شأن.

وارتفاع أجور العمال، بالرغم من نقص كفاءاتهم، يشكل عقبة في سبيل تركيز العمل، وفي هذه الحالة أما أن تضطر الصناعة الصغيرة

الحجم إلى تجاهل قوانين العمل التي تكفل الأجور المرتفعة والضمانات الأخرى للعمال، وأما إلى التوقف عن العمل. أما الصناعات الكبيرة فتستطيع استئجار العمال، ولكن على مضض منها، إذ يستحيل عليها التخلص منهم فيما بعد إذا اقتضت الضرورة ذلك.

والنتيجة هي وجود نوعين من الصناعة، أولهما الصناعة الصغيرة التي تقوم على تركيز العمل، ولكن العمال وأصحاب العمل فيها يخالفون القوانين، والثانية صناعات تقوم على تركيز رأس المال العيني حيث يرتبط قدر كبير من رأس المال العيني بعدد ضئيل من العمال بسبب ارتفاع أجور العمال.

ويمتد تباين عامل الثمن وعامل الكفاءة إلى رأس المال العيني، فرأس المال العيني في الغالب يقوم بأقل من قيمته ويستخدم فوق طاقته مما يؤدي إلى عدم قدرته على الحصول على أرباح عالية.

وقد يكون سوق رأس المال غير سليم ومفتت إلى عدة أجزاء تختلف فيها معدلات الفائدة على رءوس الأموال. كما يلاحظ أن نظام الائتمان المصرفي يستخف في العادة بالزراعة والصناعة الصغيرة الحجم.

ويُقال أحيانًا أن ثمن عامل الإنتاج يعكس بالدقة كفاءة العامل، إلا أن المنظمين لا يستعملون النسب المثالية لعوامل الإنتاج المختلفة مما يؤدي إلى نقص العائد إلى حد كبير، وهذا قد يعكس أحيانًا الجهل، وأحيانًا أخرى قد يعكس زيادة الميل نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمل على الرغم من رخص العمل وزيادة تكاليف رأس المال.

وقد تعجز أثمان عامل الإنتاج في أجزاء مختلفة من الاقتصاد عن أن تعكس الإنتاج الحدي الاجتماعي، حتى بالرغم من أنها قد تبين بدقة كفاءة العامل في المعنى الخاص. وقد كان هذا الأمر هو أساس توصيات "مانوليسي" بتحويل العمال من الزراعة إلى الصناعة رغبة في زيادة الإنتاج وذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات الصناعية.

الإنتاج أم العمالة

قد يواجه البلد صعوبة في الاختيار، بين زيادة معدل الإنتاج إلى أقصى حد بغض النظر عن مشكلة البطالة، أو تحقيق العمالة الكاملة حتى ولو كان ذلك على حساب زيادة الإنتاج. فإذا كانت زيادة الإنتاج ممكنة استخدام رأس المال العيني بطريقة تسمح بتشغيل عده اكبر من العمال فلن توجد هذه المشكلة، ولكن إذا كانت زيادة رأس المال العيني تؤدي إلى زيادة الناتج المحلى، دون أن يصاحب ذلك زيادة في عدد العمال فقد تواجه المشكلة. وإذا أدت زيادة رأس المال العيني إلى زيادة الإنتاج وبعض الوفر الخارجي دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد العمال المشتغلين، فالمشكلة ستواجهنا حتما. كما تواجه البلد نفس الصعوبة إذا كانت زيادة رأس المال العيني في صناعة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، بينما تؤدي زيادة رأس المال في صناعة أخرى إلى زيادة عدد العمال، ففي هذه الحالة يتعين عليه أن يختار بين توظيف رءوس الأموال في هذه الصناعة أو تلك، والمسألة توقف على ما إذا كان هدف البلد هو زيادة الإنتاج أو تحقيق العمالة.

وعندما تكون البطالة سببًا في تدهور الأخلاق وتخريب المجتمع يصبح من الضروري العمل على تحقيق العمالة، حتى ولو أدى ذلك إلى التراجع قليلا عن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية، وهو تحقيق أعلى مستوى مُمكن من الإنتاج. أما إذا كانت نظم المجتمع تستطيع مواجهة مشكلة البطالة واحتمال آثارها، فيصبح من الممكن الاهتمام أولًا بزيادة الإنتاج ثم حل مشكلة البطالة في مرحلة ثانية.

وإذا أصبح حل مشكلة البطالة هو الفرض الأول، وزيادة الإنتاج و الغرض الثاني، فيظل من الضروري استخدام رأس المال العيني استخدامًا فعالًا إلى أقصى حد مُمكن.

التقدم الاجتماعي والصناعات الريفية

يُعتبر التقدم الاجتماعي والصناعة الريفية من الحلول التي يلتقي عندها تحقيق الزيادة في الصالة والإنتاج في ذات الوقت، ويرتكز التقدم الاجتماعي أساسًا على المشاريع العامة المحلية كالطرق والمدارس. وفي بعض الحالات تعتبر وسيلة لحل مشكلة البطالة الموسمية في الريف، وهذا النوع من التقدم مفيد فهو لا ينطوي على أي مشاكل ضرائبية أو تضخمية كما أنه يضيف الكثير إلى عملية التنمية إذا كان مركزًا على شق الطرق وتشد المدارس.

التقدم الجماعي يحدث خارج نطاق السوق، أما الصناعة الريفية فتنتج من اجل السوق المحلى، وهذا الإنتاج يتم في القرية بدلًا من المصنع، وأبرز مثل على أهمية الصناعة الريفية نجده في الهند، ففي

مشروع السنوات الخمس الثاني تقرر الحد من إنتاج الأقمشة في المصانع عن طريق زيادة الضرائب وذلك لترك المجال مفتوحًا أمام منتجات الصناعة الريفية. وقد أشار احد الاقتصاديين الهنود إلى أن تشغيل عامل واحد في صناعة الحديد يتطلب استثمار....٢ دولار مقابل ...٤ إلى ...٥ دولار في الصناعات الثقيلة الأخرى، ...٢ إلى ..٢٥ دولار في مصانع السلع الاستهلاكية، بينما يتطلب تشغيل أسرة كاملة في الصناعة الريفية ما بين ١٢٠ و١٤٠دولار.

وقد اكتشف الهنود عجلة ذات أربع مغازل تدار باليد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاكتشاف إلى تشغيل عدد يتراوح ما بين ٣٠٠ ألف و٢،٥ مليون من الهنود، كما يتوقع زيادة إنتاج المنازل اليدوية أو التي تدان بمحركات صغيرة من ١،٦ مليار ياردة إلى ٣،٢ مليار ياردة سنويًا في مشروع السنوات الخمس الثاني.

وفي رأي الهند أن الإنتاج القائم على تركيز رأس المال العيني مطلوب في صناعة السلع الرأسمالية والتصدير، ولكن وسائل تركيز العمل يمكن تطبيقها في حقل الاستهلاك المحلى، ولا بأس في نظري من تقسيم رأس المال بين الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية، وصناعات الإنتاج المنزلي، فيمكن استخدام التكنولوجية الحديثة في صناعات السلع الرأسمالية، وحل مشكلة البطالة عن طريق تركيز العمل في الصناعات الاستهلاكية المنزلية.

التكنولوجيا الحديثة

من المُلاحظات المألوفة أن الوسائل التكنولوجية التي تمت في أغلب البلاد المتقدمة لا تلائم البلاد المتخلفة. فالبلد النامي تزيد فيه نسبة رأس المال العيني إلى العمل وهو ما يؤدي إلى رخص رأس المال العيني وارتفاع أجور العمال، ولهذا فالبلد النامي يطور اختراعاته و ابتكاراته لتوفير العمل.

ومن الطبيعي أن المخترعات التي تؤدي إلى توفير العمل لا تلائم البلاد المتخلفة، وعليها أن تختار بين تجاهل هذه الحقيقة أو استخدام وسائل تكنولوجية كانت مُستخدمة فيما قال في البلاد المتقدمة، أو اكتشاف وسائل تكنولوجية خاصة تستخدم العمل وتوفر رأس المال العيني.

وفي بعض المناطق تستخدم التكنولوجيا والمعدات التي تخلت عنها البلاد المتقدمة. فصناعة النسيج اليابانية قامت على الآلات البريطانية المستعملة. وليس السبب في استخدام ذلك هو رخص ثمنها فحسب، بل لأنها لا تحتاج إلى تركيز كبير في رأس المال العيني.

أما ابتكار البلاد المتخلفة للوسائل التكنولوجية الخاصة بها فقد أيدها الكثيرون وعارضوها كذلك. فاكتشاف أساليب فنية جديدة أمر تكتنفه المخاطر، والدول المتخلفة لا يمكنها في العادة تحمل هذه المخاطر.

وهُناك عدة حلول: أولها استخدام الأساليب التكنولوجية المتبعة في بعض الدول النامية والتي تلائم البلاد المتخلفة، وثانيها هو العمل على تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتوزيع عوامل الإنتاج المتقدمة على عدة مراحل.

المساعدة الفنية

عقب إصدار مشروع النقطة الرابعة الخاص بالمساعدات الفنية ساد الاعتقاد بأن المساعدات الفنية هي العامل الوحيد في التنمية الاقتصادية، إلا أنه سرعان ما أدرك الناس أن الخبراء القادمين من بلاد نامية لم تتوفر لهم المرونة بحيث يصبحون مفيدين في المناطق المتخلفة. فرأس المال في هذه المناطق غير متوفر للاستفادة بفرص زيادة الإنتاج، وحتى إذا توفر رأس المال وجب استخدامه باقتصاد شديد.

وفي هذه المناطق يضطر المهندسون إلى استخدام بعض الوسائل الفنية التي تستخدم القليل من العدد، ويركزون الاهتمام، كلما كان ذلك ممكنا، على الوسائل التي لا تستخدم العدد أو تستخدم القليل منها لتغير طرق صنع الأشياء.

وقد أدت ضرورة دراية الخبراء الوطنيين بالتكنولوجيا ونسب عوامل الإنتاج الحديثة ومقارنتها بالمتبع في البلاد المتخلفة بالأمم المتحدة، وكذلك مشروع كولوميا، إلى محاولة إزالة الهوة التكنولوجية بين الدولة التي تقدم المساعدات الفنية والدولة التي تقبل هذه المساعدات.

وفي الهند يتعلم الناس أساليب زراعة الأرز اليابانية بدلًا من الأساليب الأمريكية وذلك لان الأساليب اليابانية أقرب إلى ظروف الهند.

وعندما تقوم البلاد المتقدمة بالاستثمار المباشر في البلاد المتخلفة نلاحظ أنها تنقل أحدث الوسائل التكنولوجية معها بحكم العادة، وبحكم إيمانها بأن أساليبها ووسائلها هي أصح الطرق في الإنتاج.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن السياسيين في البلاد المتخلفة يميلون إلى التفاخر بالمصانع الأجنبية الحديثة. فالصناعة الأجنبية القائمة على تركيز رأس المال العين قد تكون ذات فائدة في تشجيع البلد المتخلف على عدم الرضا عن الأساليب القديمة وبالتالي الاهتمام بالتقدم، إلا أنها قد لا تلائم قدرة البلد.

الفصل الحادي عشر
السياسات النقدية والضرائبية

هل تهتم السياسات النقدية والضرائبية بالتنمية، أو بالاستقرار النقدي وهل هناك تناسق أو تعارض بين الاستقرار الداخلي والتوازن في ميزان المدفوعات في ظل حرية التجارة؟ يقتضي بحث هذا الموضوع التعرض للمشاكل الفنية والمشاكل الحقيقية. إن المشاكل الحقيقية كثيرًا ما نهمل أثناء البحث العلمي أو الفني. فالسياسة المالية ليست كلها سياسة فنية وعلمية، فكثيرًا ما يرجع السبب في التضخم أو الانكماش، لا إلى الخطأ في التحليل أو السياسة التي ينتهجها البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد، فالمشكلات المالية عند التنمية قد تنشأ من الرغبة في زيادة معدل تكوين رأس المال العيني على حساب السلع الاستهلاكية، وفي نفس الوقت الاستمرار في المعدل الحالي للاستهلاك.

ويُمكن للحكومة أن تشجع الادخار والاكتتاب في الأوراق الحكومية وتقوم بتمويل رأس المال العيني من حصيلة هذا الاكتتاب، أو يمكنها كذلك تشجيع المدخرين أنفسهم على الاستثمار العيني الجديد، أما بصورة مباشرة أو عن طريق الاكتتاب في الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية. كذلك يُمكن للحكومة أن تفرض الضرائب لتمول من حصيلتها الاستثمارات المطلوبة.

وإذا كان الادخار الإخباري قليلًا، ومن الصعب فرض ضرائب جديدة يمكن للحكومة تمويل الاستثمارات بإصدار النقود إلا أن هذه الطريقة تؤدي إلى ارتفاع الأجور والأسعار، وهو ما يحد من الاستهلاك لذوي الدخل المحدودة ومما يحد من إمكان اللجوء إلى التمويل بالعجز الأثر السيئ على أصحاب الدخل المحدود، ولن يجدي في هذه الحالة ارتفاع أسعار الفائدة في إقناع الشعب بالادخار، كما أن خبرة رجال البنك المركزي ووزارة الاقتصاد لن تحول دون تدهور الحالة إذا ما رفضت كل فئة من فئات المواطنين تحمل عبء تمويل الاستثمارات يخفض الاستهلاك.

اعتراضات على السياسة المالية الإيجابية في التنمية

تبنى الاعتراضات على اللجوء إلى السياسة النقدية للإسراع في التنمية على أنها تؤدي حتمًا إلى التضخم. ففي ظل هذه السياسة يقتصر دور البنك المركزي على الاحتفاظ بالتوازن يومًا بيوم دون النظر إلى احتمالات المستقبل وأهمها قيام من حصلوا على وسائل الدفع الجديدة باستخدامها لأغراض الاستهلاك.

أن خلق النقود الجديدة اللازمة للاستثمار بالاقتراض من البنك المركزي، أو بخفض نسبة الاحتياطي أو بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية يؤدي حتمًا إلى التضخم، وحينئذٍ تأخذ السلطات المسئولة درسًا في أهمية البعد عن انتهاج مثل هذا الطريق المحفوف بالمخاطر، فالتضخم يحد من الادخار الاختياري نظرًا لأن أرباب الدخول لن يميلوا

إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر، كما يؤدي التضخم إلى إفساد العلاقة بين الاستثمار والإنتاجية نظرًا لأن التضخم يشجع على بناء المساكن الفاخرة واكتناز المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. ويأخذ التضخم شكلًا تراكميًا حين تبدأ فئات العمال في الضغط من أجل زيادة أجورهم.

وتأخذ الحكومة في إنفاق مبالغ كبيرة لتدعيم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وغنى عن البيان أن التضخم يشجع الواردات، ويحد من الصادرات، وهو ما يؤدى إلى تدهور قيمة العملة في الخارج، و يشجع على هروب رءوس الأموال إلى الخارج.

ويُلاحظ أن التضخم لن يؤدي إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار ففي أمريكا اللاتينية حققت شيلي بسبب التضخم نسبة منخفضة من تكوين رأس المال العيني عن كولومبيا وكوبا حيث كان النقد فيهما مستقرا. ولوحظ نفس الاتجاه في اندونيسيا، إلا أن المكسيك حيث يضطرد التضخم، فقد استطاعت أن تحقق العكس.

وقد حدثت بعض حالات عدم التوازن بين مختلف الاستثمارات، إلا أن المكسيك استمرت في التنمية، وان كان الاقتصاد القومي قد أحس بعبء التضخم الذي يحسن التغلب عليه.

وقد يكون التضخم ظاهريًا لا واقعيًا، ففي إيران مثلًا حين أوقفت شركة النفط الانجليزية الإيرانية دفع العوائد للحكومة الإيرانية اعتقد البعض أن الاقتصاد الإيراني سوف ينهار، وهو ما لم يحدث نظرًا لان

هذه العوائد حدت فقط من إمكانيات عدد محدود من السكان على الاستيراد من الخارج.

ويُحكى أن بول فانزيلاند حين ذهب إلى لبنان لبحث التضخم المضطرد وعلاقته بالتنمية وسلامة الاقتصاد اللبناني ذكر في تقريره أنه لا يستطيع أن يعرف كيف يعمل الاقتصاد اللبناني مع ما فيه من تعارض كبير مع مبادئ المالية العامة السليمة، وأضاف أنه مادام الاقتصاد ينمو بمعدل معقول فإنه لا يوصى بأية تعديلات.. وليس من العجيب أن السياسة التضخمية لم تحظ بتأييد الخبراء ففضلوا الاستقرار كهدف دون التنمية، فالاستقرار من وجهة نظر هذه الفئة من الكتاب يؤدي إلى التنمية. وقبل أن نخوض في هذا الموضوع يتعين أن نفرق بين أنواع التضخم وأثرها على الاقتصاد القومي في أول مراحل الإنفاق. التضخم الناتج عن زيادة الأرباح الذي ينشأ عن زيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك للمستثمرين قد يكون مرغوبًا فيه لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع الادخار والاستثمار بواسطة هذه الفئة من المنتجين.

أما التضخم الناتج عن ارتفاع نفقات المعيشة بسبب ارتفاع الأجور وانكماش الأرباح فيحتمل أن يؤدي إلى نقص معدل تكوين رأس المال العيني، وفي المدى البعيد نقص الاستهلاك.

وحين تلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز بعد حالة توازن فانه يحتمل أن ترتفع نفقات الإنتاج وهو ما يُؤدي إلى التضخم بمعني ارتفاع نفقات المعيشة، وتتركز نقطة الخلاف بين من يؤيدون التضخم ومن يعارضونه

حول فعالية التضخم الناتج من زيادة الأرباح في الإسراع بالتنمية الاقتصادية.

الآراء المُؤيدة للسياسة الإيجابية

مما لاشك فيه أن نمو الاقتصاد يقتضي زيادة وسائل الدفع المقابلة الزيادة في الإنتاج. فإن لم تحدث هذه الزيادة في وسائل الدفع فان التنمية توقف بسبب الانكماش. ومع هذا يصعب أن نجد في التاريخ مثلًا واحدًا على أن التنمية أوقفت بسبب الانكماش، فحتى في فترة الانكماش التي واجهتها الولايات المتحدة بين سنة ١٨٧٣، ١٨٩٦ نما الاقتصاد الأمريكي بمعدل ٢٤% كل عشر سنوات.

وقد تركز الانكماش خلال هذه الفترة في قطاع الزراعة بالذات، فبينما ارتفعت أسعار المنتجات الصناعية هبطت أسعار المنتجات الزراعية. ومما لاشك فيه أن هذا الاتجاه عاون التنمية في الولايات المتحدة فشجع النمو الصناعي ذا الإنتاجية المرتفعة أما الانكماش العام الذي يؤدي إلى هبوط أسعار المنتجات الصناعية والزراعية معا فلا شك أنه يعوق التنمية.

هل يُمكن اللجوء إلى التمويل بالعجز بقدر أكثر من مجرد زيادة وسائل الدفع لمواجهة الزيادة في الطلب؟ نعم يمكن الحكومة أن تمول بالعجز إذا توفرت لديها العملات الأجنبية أو المعونة الأجنبية، إذ يمكن في هذه الحالة زيادة الواردات المقابلة الطلب المتزايد الناتج عن التضخم.

يقول بعض الاقتصاديين أنه أمكن أثناء الحرب العالمية تجميع موارد ضخمة لمواجهة الحرب فلما لا يمكن جمع مثل هذه الموارد الكبيرة لتمويل الاستثمارات في أيام السلام؟ فقد استطاعت روميا السوفيتية أن تحقق هذا، ولكن في ظل نظام لم يترك للقطاع الخاص سوي قدر ضئيل من السلع. وفي مثل هذا النظام تصبح النقود فائضة عن الحاجة، ومن الطبيعي أن هذه الطريقة تسترعي انتباه كثير من الدول في آسيا، وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية لاسيما والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة أن هناك حدودًا المقدرة الدول على إتباع نفس الطريقة. ومما لاشك فيه أن التمويل بالعجز يتطلب جهازًا إداريًا ضخمًا للتحكم في الأسعار. ويجمع الاقتصاديون الغربيون على التحذير من محاولة اللجوء إلى التضخم لتمويل الاستثمارات على نطاق واسع.

حدود السياسة المالية الإيجابية

هُناك حدود لما تستطيع السلطات المالية عمله لتشجيع تكوين رأس المال العيني أكثر من المحافظة على الثقة في عملة البلاد في الداخل والخارج فالتضخم لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل فحسب، بل إلى زيادة الواردات و اختلال ميزان المدفوعات وتدهور سعر الصرف.

والسياسة الضرائبية في الدول النامية تهتم بالقدرة على الدفع وعدالة التوزيع، أما في البلاد غير النامية فتهتم بالقدرة على التحصل نظرًا للصعوبات الإدارية. كما يجب أن تضع السياسة الضرائبية نصب

أعينها تفادي أي ضرر بالاستثمار المنتج و ويجب أن يصاغ هيكل الضرائب بما يشجع تكوين رأس المال العيني ويتفادى التضخم بتقييد الاستهلاك، وعلى الأخص استهلاك الكماليات والسلع غير المفيدة، وبالأخص الحد من الاستثمار غير المنتج: ومثل هذا الهيكل ينحو في العادة نحو ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل.

إلا أنه يلاحظ أن ضرائب الدخل كثيرًا ما لا تشجع المستثمرين الجدد على جميع الأموال، وإعادة استثمار الأرباح، وتطلب ضرائب الدخل درجة من الثقافة في محيط دافعي الضرائب تُمكنهم من مسك بيانات أمينة ودقيقة عن دخولهم. كما أنها تتطلب جهازًا إداريًا أمينًا وكفؤًا، ومتى كان مستوى الدخل منخفضًا فإن تكلفة جميع الضرائب تكون مرتفعة.

وإذا كانت الدخول تتفاوت تفاوتًا كبيرًا فإن الأمر يستدعي تحديد ضرائب تصاعدية. وإذا كانت هناك فئة من ذات الدخل المرتفع التي تنغمس في الاستهلاك الكمالي فإن ارتفاع معدل الضريبة على هذه الفئة يحد من الاستهلاك ويزيد من الاستثمار.

وفي واقع الأمر يصعب التمييز بين الاستثمار المنتج وغير المنتج. وللضرائب على الأرباح التجارية ميزة في سهولة التجميع، وقد يستدعي الأمر فرضها بصورة مباشرة على الاستهلاك مع مراعاة التفرقة في الآثار بحسب الدخول وحسب المناطق.

أما الضرائب العقارية فشائعة الاستعمال في الدول المتخلفة، ولها ما يبررها، وان كان يلاحظ أن طبقة كبار الملاك كثيرا ما تستغل نفوذها في تفادي الدفع، ونظرًا لصعوبة تطبيق الضرائب على الإيرادات والضرائب على الأرض، تتركز أغلب الضرائب في الدول المتخلفة على الاستهلاك وأهمها الضرائب على الواردات، كما تفرض الضرائب على الصادرات.

التمويل بالعجز كمظهر

نخلص من ذلك إلى أن صعوبة التمويل بالعجز ليست فنية فحسب، فهي تتولد عن طريق محاولة التوسع أكثر مما يحتمله الاقتصاد القومي. ويرجع هذا إلى محاولة الدولة التوسع في مشروعات التنمية وكذلك في نفقات الدفاع، ومنح الإعانات لتدعيم الأسعار والأجور، وبعض الناس في الفيليبين يلومون الولايات المتحدة على زيادة رغبتهم في الاستهلاك بقدر لا تحتمله موارد الدول المستقلة، فقد تسود الشعب خلال نصف القرن الماضي على مستوى حياة مرتفع.

ومما لاشك فيه أن مشكلة الضرائب في الدول المتخلفة من الصعوبة بمكان، فنسبة الادخار ضئيلة، والنسبة الحدية منخفضة، إذ أن حب التقليد للحياة الأمريكية والأوربية يرفع من الاستهلاك بما يتجاوز الإنتاج أو على الأقل يلحق به. هذا بالإضافة إلى أن الدول المتخلفة تحتاج إلى استثمار رأس مال عيني عام كبير وذلك في طرق المواصلات وغيرها لزيادة الإنتاجية.

وهُناك فرق سع بين صعوبة الحد من التضخم وآثاره في الدول النامية والدول المتخلفة. والتضخم في الدول المتخلفة أمر يرثى له أكثر من أن يحتقر، فالتضخم ليس فقط أمرًا لا يُمكن تفاديه، بل يصعب أيضًا الحد من آثاره وذلك بالمقارنة بالدول النامية حيث يكون الميل مرتفعًا للادخار، وحيث يتوفر رأس المال العام وتوجد مرونة كافية لعوامل الإنتاج.

والدول المتخلفة تحتاج إلى الحظ والصفات الحميدة لتفادي التضخم أكثر من الدول النامية. فإذا ما حاولت الدولة أن تزيد من حظها وتقامر بالاتزان للإسراع بالتنمية بالعجز، فمن المُنتظر أن تواجه الكارثة.

الفصل الثاني عشر
أثر السكان

مقدمة

مُنذ ظهور نظرية "مالتس"، والعالم على وعي بالسباق الدائر بين الإنتاج وعدد السكان، والمتفائلون يؤكدون أن معدل زيادة الإنتاج يفوق معدل الزيادة في السكان ويضربون المثل على هذا بأوروبا الغربية والولايات المتحدة. أما المتشائمون فيشيرون إلى بعض المناطق في العالم التي تجمد فيها نصيب الفرد من الدخل أو اتجه نحو الهبوط بسبب تزايد عدد السكان بسرعة أكبر من نمو الدخل الإجمالي،وهناك أمثلة على وجود كثير من البلاد التي لا تواجه مشكلة تزايد السكان.

ونود أن نؤكد أهمية معدل زيادة السكان بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي وهي المسألة التي أشرنا إليها في الفصل الثالث. فمثلًا إذا كان معدل رأس المال العين إلى الإنتاج (أو القيمة المضافة) يساوي ٤ إلى ١ بمعنى أن كل زيادة في الدخل بجنيه واحد تتطلب استثمارات عينية بأربعة جنيهات، وأنه يفرض ثبات مجموع السكان يلزم لزيادة نصيب الفرد من الإنتاج بنسبة ١% سنويًا مدخرات قدرها ٤% سنويا من الدخل القومي أما إذا زاد السكان بنسبة ١% سنويًا فيجب أن ترتفع نسبة الادخارات إلى الدخل القومي إلى ٨% لزيادة نصيب الفرد بنسبة

١٥% والى ١٢% إذا بلغ معدل زيادة السكان ٢%، وإلى ١٦% إذا بلغ معدل زيادة السكان ٣% سنويًا وهذه الأمثلة البسيطة قد تدفع إلى التشاؤم خصوصًا إذا تناولنا مشكلة توزيع السكان بحسب القطاعات الاقتصادية. ففي القطاع الزراعي مثلًا يزداد معدل زيادة السكان ويرتفع معدل رأس المال العيني اللازم لزيادة الإنتاج بسبب ارتفاع تكلفة المشروعات الزراعية، ونظرًا لعدم توافر الأموال اللازمة في محيط الزراعة ينحو الاستثمار نحو الانخفاض وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة المقنعة بنسبة كبيرة.

معدل الوفيات

يُلاحظ أن معامل الارتباط بين معدل الوفيات ودخل الفرد ليس كبيرًا كما نتصور، والسبب الأساسي في ذلك يرجع إلى أن معدل الوفيات انخفض بسبب تقدم علوم الطب والعلاج والعمليات الجراحية وخفض نفقات العلاج، ففي الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ انخفض معدل الوفيات في سيلان بنسبة ٣٤% نتيجة لاستخدام الـ د. د. ت، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٠نقص معدل الوفيات بنسبة ٤٦% في بورتوريكو و٤٣% في فورموزا و٢٣% في جاميكا. وهذه الإحصائيات تدل على اقتراب نسبة الوفيات في البلاد المتخلفة من نسبتها في البلاد المُتقدمة.

ويجب أن نلاحظ أن المعدل العام للوفيات لا يعكس الفروق بدقة نظرًا للتباين في توزيع السكان بحسب السن. لهذا يفضل الاستناد على

معدل الوفيات في الأطفال الرضع. ويلاحظ أن معدل الوفيات في الأطفال الرضع بلغ في بورما ٢٣١ في الألف وهي بلد متخلف، أما في بلد متقدم مثل السويد فتبلغ النسبة ٢٥ في الألف. وفي الأزمنة الغابرة كان متوسط الوفيات في العام يزيد على ٢٥ في الألف في الظروف العادية، ويصل إلى ما في الألف عند انتشار الأوبئة والحروب والمجاعات، أما في المجتمعات الحديثة، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، فلا يجاوز المعدل العام ٩ أو ١.% في الألف.

نسبة المواليد

هناك ارتباط بين نسبة المواليد ونصيب الفرد من الدخل. وقد يرجع نقص معدل المواليد في البلاد المتطورة، بالمقارنة بالدول المتخلفة، إلى رغبة العائلة في الحد من عدد الأطفال لتزيد من نصيب الفرد من الدخل، وقد يرجع كذلك اتجاه. نسبة المواليد إلى الانخفاض عند التنمية الاقتصادية إلى انتشار التعليم وتغيير وضع المرأة ونظام الأسرة واختلاف الحياة في المدينة بالمقارنة بالريف.

ففي القطاع الزراعي ينجب الرجل أطفالًا كثيرين بقصد زيادة الإنتاج وكنوع من الضمان عند الشيخوخة. وإذا زاد ضغط السكان على الموارد الطبيعية فقد تلجأ بعض الدول إلى إباحة الإجهاض أو وأد البنات وتحريم الزواج على الأرامل أو رفع سن الزواج بقصد إبطاء زيادة السكان.

وأغلب المبادئ السائدة في الريف تعلق أهمية كبرى على إنجاب الأطفال وتحتقر العقم. وبانتشار التعليم والحضارة وزيادة النمو

الاقتصادي يبدأ الاهتمام بمستوى الأطفال أكثر من الاهتمام بعددهم، فتحديد الأسرة في بريطانيا يرجع إلى نظام توريث الابن الأكبر في الطبقة العليا، والى انتشار التعليم عند الطبقة المتوسطة، فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تلعب دورها في زيادة أو نقص نسبة المواليد.

وقد لوحظ بعد الحرب العالمية الأخيرة، اتجاه نسبة المواليد إلى الزيادة في الولايات المتحدة وبريطانيا، ويرجع ذلك إلى كثرة الزواج وإنجاب الأطفال اللذين كانا مؤجلين بسبب الحرب.

وقد لوحظ في الولايات المتحدة بعض الميل نحو زيادة حجم الأسرة دون أي سبب معروف.

وقد حاول بعض العلماء تفسير اتجاه نسبة المواليد إلى الانخفاض عند التنمية الاقتصادية على أسس نفسية وقرر جهد كاسترو رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة التغذية والزراعة، أن النوع إذا كان مهددًا بالفناء فإنه يسعي إلى زيادة معدل إنجاب الأطفال كوسيلة للدفاع عن الجنس.

ونحن نؤكد أن هناك ارتباطا بين زيادة إنجاب الأطفال ونقص استهلاك البروتينات فسوء التغذية أو المجاعة الخفية تُؤدي إلى زيادة السكان لا إلى نقصها، وقدم المؤلف الدليل الإحصائي على ارتباط زيادة نسبة المواليد بانخفاض معدل الاستهلاك اليومي من البروتينات الحيوانية كما قدم جدولين يظهر أن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل واستهلاكه اليومي من الطعام من ناحية، واستهلاكه اليومي من البروتينات

الحيوانية من ناحية أخرى. وهذان الجدولان يؤيدان رأى د.كاسترو، ولكن قد لا يكون هناك أي ارتباط بين استهلاك البروتينات و نسبة المواليد إلا من حيث اعتمادها على الفقر. وطبقًا لنظرية كاسترو يجب أن نضع في الاعتبار أن الأطعمة تميل عادة إلى الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية.

وقد يُمكن إرجاع ذلك إلى زيادة نسبة المواليد، وليس العكس كما يقول كاسترو. وفي نظام الدورة الزراعية أو تجميع الزراعة تنشأ عدة عقبات في طريق زيادة الطعام للاستهلاك المحلى، وتتجه لهذا التغير يختل توازن المواد الغذائية الأمر الذي قد يحث السكان على زيادة إنجاب الأطفال.

والمُلاحظ أنه بينما انخفض معدل الوفيات من ٢٥ في الألف إلى ١٠ في الألف في عدد من البلاد انخفضت نسبة المواليد بدرجة أقل وببطء.

معدلات زيادة السكان

وإذا بلغ معدل المواليد ٤٠ في الألف ومعدل الوفيات ١٠ في الألف فإن معدل زيادة السكان يبلغ ٣% وهو أعلى معدل يمكن أن تصل إليه بلد ما.

ومُعدل زيادة السكان في سيلان وفنزويلا وبورتوريكو يبلغ ٣% سنويًا، أما في الهند فيبلغ حوالي ١%، وفي الباكستان حوالي ١،٤%.

ويبدو من مقارنة منحنيات السكان ودخل الفرد في بعض الدول، أنه باتجاه نصيب الفرد من الدخل القومي نحو الزيادة تتجه نسبة زيادة السكان نحو الارتفاع نظرًا لانخفاض معدلات الوفيات، وقد تكون نسبة الزيادة في السكان أعلى من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، وتصل نسبة الزيادة في السكان إلى حد أقصى قدره ٣% وبعدها تأخذ النسبة في الثبات بينما تتجه نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي إلى الارتفاع بمعدل أكبر.

توزيع السكان بحسب السن

في حالة زيادة السكان التي تصاحب المرحلة الأولى للتنمية، يواجه البلد زيادة في المجموع الإجمالي للسكان لا في القوى العاملة نظرا لتركيز الزيادة في الأطفال ومن هم دون الخامسة عشرة.

كذلك تنخفض نسبة القوى العاملة في البلاد بسبب ازدياد عدد المسنين. فإذا اعتبرنا أن السن المنتجة من الناحية الاقتصادية هي التي تتراوح بين ١٥ و٦٤ لوجدنا نسبتها في البلاد المتخلفة تبلغ حوالي ٥٥% من مجموع السكان، بينما تبلغ ٦٥% في البلاد النامية. وهذه الحقيقة تقلل من قدرة البلدان المتخلفة على الادخار وتكوين رأس المال.

وأهم أثر لوسائل تحسين الصحة العامة هو زيادة عدد الأطفال الذين يعيشون حتى سن البلوغ، ولكن هذا لا يؤدي إلى تغير نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان ما لم يتغير معدل المواليد لان زيادة عدد

البالغين يعقبه زيادة أكبر في عدد الأطفال، فتحسين الصحة العامة لا يعتبر نعمة في البلاد المتخلفة لأن أهم أثر له هو زيادة عدد غير العاملين، ولكنه من ناحية أخرى لا يعتبر نقمة لان تحسن المستوى الصحي يؤدي إلى ازدياد حيوية الناس وبالتالي إنتاجيتهم.

الهجرة

لم تعد الهجرة إلى الخارج علاجا لمشكلة زيادة السكان في البلاد المتخلفة. وهناك بلاد يتوقف زيادة نموها الاقتصادي على استقبال المهاجرين مثل استراليا وروديسيا، حيث ترتفع نسبة الأرض، ولكن هذه البلاد لا ترغب في قبول المهاجرين من المناطق المكتظة بالسكان، أما بسبب صعوبة تحقيق التكامل الاجتماعي، وأما لعدم توافر المهارات اللازمة عند هؤلاء المهاجرين.

ويعتبر البعض أن الهجرة يمكن أن تكون وسيلة لتصريف الزيادة في السكن، فالمملكة المتحدة تشجع الهجرة من بلاد الكومونولث، ولكن الهجرة لا تفتح سوى مجال ضيق لامتصاص الزيادة في السكان في آسيا، ومنطقة البحر الكاريبي، ولا تشجع المكسيك وايرلندا الهجرة إلى الخارج لأنها تحرم البلاد من أنشط عناصرها، وهم الشباب في العادة.

وهجرة السكان من البلاد الفقيرة إلى بلد غنى أمر غير سليم من ناحية التنمية الاقتصادية، إذ أن البلد الفقير بعد أن يتكبد الكثير من أجل تعليم شبابه ورفع مستواهم يتركهم يهاجرون إلى بلاد أخرى.

وتعترض الهجرة الداخلية عقبات اجتماعية قليلة نسبيًا، ولو أنه يلاحظ أن شق الطرق، واستصلاح الأراضي، وبناء المنازل والقرى اللازمة للمهاجرين يتطلب نفقات كبيرة، مما يحد من إمكان الهجرة الداخلية على قدر كبير، وهناك نوع آخر من الهجرة الداخلية، وهو انتقال سكان الريف إلى المدن.

ويُلاحظ في عدد كثير من البلاد زيادة نسبة سكان الحضر بمعدل كبير، ففي الهند مثلًا، كان مجموع سكان المدن عام ١٨٨١ يوازي ٩،٣% من مجموع السكان، ووصلت النسبة في عام ١٩٤١ إلى ١٢،٨%.

ويجب التفرقة بين الهجرة الايجابية، أي التي تتحقق نتيجة التزايد النمو الاقتصادي والهجرة السلبية التي لا يصاحبها نمو. فالأولى وليدة زيادة الاستثمارات، ويصاحبها رفع مستوى حياة الفرد اجتماعيًا واقتصاديًا. أما الثانية فوليدة التدهور الاقتصادي، وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

سياسية السكان

كانت سياسة الإسكان في أوروبا خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين، موجهة نحو الاحتفاظ بمعدل المواليد الذي كان يميل في ذلك الوقت نحو التناقص، وبعد ذلك اتجه الاهتمام نحو رفع معدل الخصوبة خوفًا من تدهور نوع السكان، إذ أن نسبة المواليد بين الطبقات الفقيرة والجاهلة كانت اكبر منها في الطبقات المتعلمة والغنية.

وللسكان أثر على العرض والطلب، ولكنه لا يمكن معرفة هذه الآثار بصورة واضحة إلا في حالة الهجرة. وكما أسلفنا فان هناك عددًا من البلاد الراغبة في زيادة الهجرة كجزء من سياستها الوطنية، وذلك لرفع نسبة الأرض إلى العمل.

وقد تسعى المناطق المأهولة بالسكان إلى توسيع البناء الاقتصادي، واستخدام السكك الحديدية والطرق والموارد المائية والقوة الكهربائية، دون أن تهتم بالمدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية وتتخذ مشكلة السكان في هذه الأيام في اغلب البلاد المتخلفة شكل العمل على الحد من زيادة السكان بأسرع ما يمكن.

والهند هي البلد الوحيد في العالم الذي ينتهج سياسة رسمية لتحديد الأسرة، أما في البلاد الأخرى فتتولى هذه الدعوة هيئات غير رسمية، وذلك بسبب تعارضها مع العقائد الدينية والنظم الثقافية. ولا نعرف السبب في عدم نجاح هذه السياسة في الهند، وقد يكون السبب هو عدم تقبل الناس لهذه الفكرة أو الجهل بوسائل منع الحمل تعذرها، وقد يكون السبب هو تعقيد هذه الوسائل وصعوبة إجراء العملات وارتفاع تكاليفها وعدم التأكد من نتائجها، ولكن انتشار الإجهاض في اليابان في المناطق الزراعية قد يعني أن السبب الثاني هو المانع الحقيقي وعلى أية حال فإنه من الملاحظ أن ازداد إدراك الناس لإمكانية رفع مستوى معيشتهم قد أدى إلى ازدياد اهتمامهم بتحديد النسل.

وهُناك أكثر من حل مقترح غير تحديد النسل، كتحديد المبالغ المرصودة لتحسين الصحة العامة أو تأجيلها، أو تركيز برامج التنمية الاقتصادية على رأس المال العام الاجتماعي أولا والصناعة ثانية مع عدم التعرض للموارد الغذائية أطول مدة ممكنة حتى لا يمكن العيش لعدد كبير من السكان.

وجميع هذه المقترحات غير مقبولة من الناحية العملية، فضلًا عن أن الاعتبارات الإنسانية تمنع أي مجتمع ديمقراطي من تجاهل ضرورة رفع مستوى الصحة العامة إلى أعلى مستوى مُمكن.

وأخيرًا فان زيادة الإنتاج تتطلب تحسين الصحة العامة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الوفيات، والملاحظ أن زيادة دخول الأفراد، واتساع المدن، وارتفاع مستوى التعليم، وازدياد العقلية، ورفع مستوى المرأة، والاهتمام بالتقدم المادي، كل ذلك يؤدي إلى تخفيض خصوبة الإنسان.

الفصل الثالث عشر

التجارة الخارجية

إن نظرية القيمة النسبية تثبت أنه في حالة التخصص بين الدول في الإنتاج تستفيد جميع الأطراف، نظرا لأن التخصص يخفض من النفقات، ويزيد في الإنتاج، وهذه النظرية تفترض أن الزيادة في الإنتاج يجب أن توجه أساسًا نحو التصدير لا نحو إشباع السوق المحلية. ومدلول هذه النظرية أنه إذا ما نمت دولة أسرع من دولة أخرى لا تتعدل أسعار التبادل فحسب، بل أسس هذا التبادل كذلك.

ولعل الآراء التي تنادي بحماية الصناعة الناشئة هي التي تشذ عن تأييد مبدأ حرية التجارة. فنظرية القيمة النسيئة في التجارة الدولية نظرية غير متحركة، إذ أن عدم ثبات أسواق التصدير لا يؤيد فائدة التخصص.

وقد يدعو مستوى الأسعار السائدة إلى أن تتخصص الدولة في إنتاج سلعة أخرى، إلا أن الأسعار تتعرض في العادة التقلبات كبيرة تحد من فائدة هذا التخصص في المستقبل، ولا يوجد ثمة داع إذن لتعديل هيكل الاستهلاك المحلى ومعدل تكوين رأس المال العيني نظرًا للتقلبات الشديدة في حصيلة الصادرات.

وقد أثبتت الدراسة التي قامت بها سكرتارية الأمم المتحدة أن أسعار خمسين سلعة تغيرت خلال الفترة من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠

بنحو ١٤% سنويًا في المتوسط. فكلما تبدلت أسعار الصادرات تتعرض الدولة التي تتخصص في إنتاج سلعة معينة إلى تطورات لا تستطيع التحكم فيها، وهو ما يؤثر في مستوى الدخل القومي، ووسائل الدفع ومعدل التنمية.

ومن هنا نشأ الرأي الذي يدعو إلى قبول قدر قليل من التخصص، حتى ولو اتجه الدخل الحقيقي في مبدأ الأمر نحو الانخفاض، اذ يمكن على الأقل التحكم في هذا القدر المنخفض من الدخل القومي.

وهُناك رأي يعارض كذلك مبدأ التخصص لأنه يحكم على الدول غير النامية بالاستمرار في إنتاج المواد الأولية التي تتجه أسعار تبادلها نحو الانخفاض المستمر بالمقارنة بالسلع الصناعية.

وقد قيل قديمًا أن أسعار التبادل تميل دائما لصالح المنتجات الأولية التي تخضع لقانون تناقص الغلة بعكس المنتجات الصناعية التي تخضع لقانون تناقص أسعار الإنتاج.

إلا أن الملاحظ في واقع الأمر، أنه لا توجد بيانات تؤيد هذا القول، بل أن الأمر على خلاف ذلك، إذ أن أسعار التبادل تميل دائمًا نحو التحسن بالنسبة للدول النامية وذلك على حساب الدول غير النامية. ويرجع السبب في هذا إلى عدم مرونة الإنتاج في الدول المتخلفة، ومما لا شك فيه أن اتجاه أسعار التبادل نحو التدهور بالنسبة للدول غير النامية أمر يدعو إلى معارضة مبدأ التخصص.

وهناك اختلاف بين السعر الفردي والسعر الاجتماعي الذي أشار إليه مانولسكي بقوله، آن وجود البطالة المقنعة في القطاع الزراعي يؤدي إلى أن السعر الفردي الذي تبنى عليه نظرية التكلفة النسبية في التجارة الدولية لا يُمثل السعر الاجتماعي.

ففي الزراعة يكون السعر الفردي منخفضًا لإنخفاض الأجور، أما في الصناعة فيكون السعر الفردي مرتفعًا لأن المنتجين يدفعون أجورًا مرتفعة يُمكن تخفيضها فيما لو ترك سوق العمل حرًا دون تدخل. لهذا دعا الكاتب المشار إليه إلى فرض الضرائب على الواردات لتشجيع تحويل العمال من البطالة المقنعة في الزراعة إلى العمالة في الصناعة.

وتشير كثير من الدلائل إلى أن البلاد التي تتميز بكثرة العمال الممكن استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، يُمكنها الإنتاج بقصد مقابلة الطلب المحلى دون التوسع في مبدأ الأمر في التصدير، واليابان أحد الأمثلة الكلاسيكية لهذا الرأي، إذ تمت فيها صناعة المنسوجات والآلات الكهربائية، والصلب والماكينات، وبناء السفن في ظل الحماية.

ويعتمد السبيل الذي تنتهجه الدولة، سواء بمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو التصدير والاستيراد، على منحنى الطلب ومنحنى العرض الكل من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

فإذا كان الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية مرنًا، والطلب الداخلي على السلع الزراعية غير مرن بالنسبة التغيرات في الأسعار، فهناك سبب ظاهري للتخصص في تصدير المنتجات الصناعية واستيراد

المواد الغذائية، وذلك ما لم يكن الطلب الخارجي على المنتجات الغذائية أقل مرونة من الطلب الداخلي، والعكس صحيح.

ومما لاشك فيه أن التجارة الخارجة توازن الطلب والإنتاج المحلى وهو ما يجعل من الصعب تمييز هيكل معين للتجارة الخارجية يُؤيد العلاقة السابق بيانها.

ويُمكن استيراد المواد الغذائية بقصد خفض الأسعار الزراعية في الداخل ومقابلة الطلب المحلى وذلك استنادًا إلى التوسع في التصدير، كما يمكن التوسع في استيراد السلع الرأسمالية لمقابلة الطلب المحلي لأغراض التنمية عن طريق التوسع في الصادرات الناتجة من زيادة الطلب الخارجي.

والتجارة الخارجة يمكنها أن تقود التنمية الاقتصادية، كما يمكن تحقق التنمية الاقتصادية مع تأخر التجارة الخارجية، أو توازنها. فقد أمكن للاتحاد السوفيتي في ظل اقتصاد مغلق أن يحقق التنمية.

والسؤال الآن هو أي الطرق يجب أن تختارها الدولة؟ وتعتمد الإجابة عن هذا السؤال على الموارد الموجودة والعمل داخل البلد. فإذا ما كانت الموارد الموجودة تتصف بالتخصص العالي فإن النفع من التجارة الخارجية يكون كبيرًا على الرغم من عدم استقرارها.

أما إذا كانت الموارد الطبيعية المتاحة متوفرة ومتنوعة إلى جانب توفر المرونة في العمال والكفاءات بما يمكن إنتاج سلع متنوعة، فإن أهمية التجارة الخارجية تقل.

ومما لاشك فيه أنه في المدى البعيد تكون للموارد الطبيعية الأهمية الأولى، إذ أنه يُمكن بعد فترة من الزمن تدريب العمال على إنتاجهم الجديد، أما في المدى القصير فنوع العمل تكون له الأهمية الأولى.

وفي بعض الأحيان لا يكون هناك مجال للاختيار أمام بعض الدول، وذلك في حالة انخفاض الطلب الأجنبي أو زيادته على المنتجات المحلية. فإذا زاد الطلب الخارجي فإن نمو التجارة الخارجية يقود التنمية، أما إذا قل الطلب فليس على الدولة إلا أن توجه الإنتاج نحو مقابلة السوق المحلي.

وقد قيل أن أحد الاقتصاديين المشهورين كلما زار دولة متخلفة سأل عن قائمة الواردات بقصد بحث أمكان إنتاج بعضها محليًا. ومما لاشك فيه أن بحث السلع التي يُمكن تصديرها من الأهمية أيضًا بمكان، ففي الملايو مثلًا تعتبر زراعة أنواع أفضل من أشجار المطاط ذات الإنتاجية المرتفعة من أحسن مشروعات التنمية.

الفصل الرابع عشر
الاقتراض من الخارج

الحاجة إلى رأس المال الأجنبي

تصبح الحاجة ماسة إلى القروض الأجنبية، لمواصلة التنمية الاقتصادية عندما تزداد الحاجة إلى السلع الاستثمارية بسرعة أكبر من قدرة البلد على التمويل بالموارد المحلية.

والغرض الأساسي من الاقتراض من الخارج هو الحصول على المعدات الأجنبية حينما لا يستطيع الاقتصاد القومي إعادة توجيه جهوده بقصد زيادة الصادرات بما يُمكن تمويل استيراد العدد والآلات المطلوبة من الخارج.

ويمكن الاستغناء عن القروض الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الرأسمالية بزيادة المدخرات المحلية، كما أن تخفض الاستهلاك يوفر العملة الأجنبية. إلا أن إمكان تحقيق ذلك قد يكون محدودًا.

وتستخدم القروض الأجنبية في بعض الأحيان لتمويل تكوين رأس المال العين المحلي دون الحاجة إلى شراء التجهيزات الرأسمالية الأجنبية وذلك لأن الاتفاق الاستثماري يزيد من الاستهلاك المحلى، فإذا كان تكوين رأس المال يتطلب أساسًا موارد طبيعة محلية كالبناء مثلًا يلزم في بعض البلاد استخدام القرض الأجنبي في استيراد المواد الغذائية حتى

يُمكن تحويل العمال من الزراعة إلى البناء دون تخفيض معدل الاستهلاك الحالي في القطاع الزراعي.

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمول في العادة ما تحتاج إليه المشاريع من نقد أجنبي، أما تدبير ما تحتاج إليه المشروعات من نقد محلي فيترك أمر مقابلته من الادخارات الجديدة المحلية أو إعادة توزيع الموارد بطريقة سليمة.

فالدخل المحلي قد يبقى كما هو ولكن الاستهلاك ينحو نحو النقص، وفي هذه الحالة يمكن تمويل المزيد من الاستثمارات العينية الجديدة دون حاجة إلى القروض الأجنبية، بالرغم من الحاجة إلى استيراد المزيد من السلع الرأسمالية الأجنبية. ولكن قد يحدث مع الزمن عجز في ميزان المدفوعات يجب تغطيته بالاقتراض من الخارج.

وإذا كان معدل الاستثمار المقدر يساوي معدل المدخرات المحلية فإنه يُمكن تحقيق التوازن المطلوب، بمعنى أن تتساوى الاستثمارات الأهلية مضافًا إليها الصادرات مع الواردات ومضافًا إليها أيضًا الادخار المحلي، كما يُمكن كحد أدنى تساوى الصادرات مع الواردات، وهذا يتطلب أن يتساوى الاستثمار مع المدخرات المحلية، وكل زيادة في الاستثمار لا تكون مصحوبة بزيادة في الادخار يجب أن تمول عن طريق القروض الأجنبية.

القدرة على استيعاب رأس المال

يقول البنك الدولي للإنشاء والتعمير: إن مشكلات التنمية لا ترجع إلى عدم توفر القروض الأجنبية بقدر ما تعود إلى نقص القدرة على امتصاص رأس المال العيني في مشروعات جيدة. وهذا التحديد يرجع إلى أن البنك الدولي يقتصر في إقراضه للدول المعنية على سد حاجاتها من النقد الأجنبي اللازم للمشاريع الجيدة.

ويُلاحظ أن قدرة بلد ما على القيام بالمشروعات الجيدة تعتمد على الأيدي العاملة، والطرق، والمواد الأولية المتوفرة محليًا.. الخ. فإذا لم تتوفر هذه الأشياء يتعذر إنشاء المشاريع الجيدة.

ولا يكفي أن يشيد المشروع لكي يقال أنه "مستوعب" فيجب أن يكون منتجًا، كذلك يجب أن تكون هناك موارد مكملة ترتبط به في تحقيق مزيد من الإنتاج، ووجود أسواق لتصريف هذا الإنتاج.

وإذا تناولنا موضوع الاستثمار ككل تتحد القدرة على استبعات رأس المال بوجود العوامل المكملة والتسهيلات، بما فيها ما يلزم للبناء، وما يلزم لاستخدام رأس المال بطريقة اقتصادية. ويمكن تقسيم القدرة على امتصاص رأس المال إلى مرحلتين: الأولى وهي القدرة على تكوين رأس مال عيني جديد، والثانية القدرة على استخدامه استخدامًا فعالًا.

وقد قدر خبراء الأمم المتحدة احتياجات الدول المتخلفة، باستثناء دول أوروبا الشرقية واليابان، من رأس المال الأجنبي بمبلغ ١٣،٧ مليار

دولار، وذلك لزيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٢٪. وقد ذكر هؤلاء الخبراء أنه في إمكان الدول المتخلفة أن توفر ثلاثة مليارات من الدولارات من الادخارات المحلية، فيظل المطلوب عشرة مليارات. وهذا التقدير يتجاهل قدرة هذه البلاد على امتصاص رأس المال. وقد قدر مليكان ورستو هذه القدرة بنحو ½ ٢ مليار إلى ½ ٣ سنويًا.

القدرة على السداد

تختلف القدرة على السداد في المدى القريب عنها في المدى البعيد. ففي المدى القريب تخضع هذه القدرة لكمية النقد الأجنبي المتوفرة، سواء عن طريق زيادة الصادرات، أو التقليل من الواردات، أما في المدى البعيد فتوقف على مدى ما يحققه القرض الأجنبي من زيادة في الإنتاج، وقدرة الحكومة على الحصول على القدر اللازم لسداد القروض الأجنبية من الضرائب. فإذا كان القرض منتجًا يكون في الإمكان تسديد القرض الأجنبي.

ولا يعني هذا سهولة التسديد. فالسداد يتطلب زيادة الادخار على الاستثمارات المقدرة خلال الفترة التي يمتد خلالها دفع الأقساط.

وهذه الاعتبارات تنطبق أيضًا على سداد الفوائد، ففي المدى القريب يستطيع المشروع سداد الفوائد إما بزيادة الصادرات أو بتقليل الواردات، وفي المدى البعيد يتوقف الأمر على الإنتاجية بصفة عامة بالإضافة إلى القدرة المالية والقدرة على تحويل هيكل الإنتاج.

(أ) أشكال القروض الخارجية - الاستثمار المباشر

يُعتبر الاستثمار المباشر من الأشكال المرغوب فيها لحركة رأس المال العالمية. ويستند المدافعون عن هذا النوع من الاستثمار إلى أنه يكون مصحوبًا بالمساعدات الفنية والخبرات اللازمة للبلاد التي يستثمر فيها، وقد يقوم المستثمر الأجنبي، خاصة إذا كانت شركات ضخمة، بشق الطرق ومد السكك الحديدية والمساهمة في التعليم والصحة. كما أن تحويل الأرباح يشكل عبئًا يمكن احتماله وذلك لأن هذه الاستثمارات تكون في قطاع التصدير في الغالب.

وفي البلاد التي توجد فيها مثل هذه الاستثمارات تفرض الضرائب على أرباح هذه المؤسسات الأجنبية، وتستخدم بالتالي في تمويل الاستثمار اللازم للتنمية الاقتصادية.

وهناك بعض الخلاف حول مسألة تقسيم الأرباح وما تجلبه المشاريع الأجنبية من خبرات، فقد ذكر "هانسن" و"ماينست" أن الاستثمار الأجنبي على الأقل في بورما وأمريكا اللاتينية يجمد القدرة الفنية والقدرة على تحقيق المكاسب عند السكان الأصليين.

كما تتعاون المؤسسات الأجنبية مع طبقة صناعية صغيرة وملاك الأراضي لإبقاء مستوى معيشة الشعب منخفضًا، ويقول آخرون أنه في بعض الحالات يستخدم المستثمرون الأجانب أحدث الوسائل الفنية التي لا يستطيع اقتصاد البلد المتخلف اللحاق بها بأي حال. ولخص سنجر هذا القول بأن قطاع الاستثمار الأجنبي في بلد متخلف ينتمي للبلد المتقدم، وبالتالي يخلق التناقض بين الناتج المحلي والناتج القومي.

لهذه الأسباب تخشى بعض الدول من الاستثمار الأجنبي، فهي من ناحية تحتاج إلى رأس المال، ولكنها تخشى أن تقع فريسة لاستغلال رأس المال الأجنبي دون أي داع. وفي السنوات الأخيرة أصدرت بعض الدول القوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي، وفي البداية وضعت قيود صارمة على دخول رأس المال الأجنبي، كما لو كان المستثمرون الأجانب متلهفين على استثمار رءوس أموالهم في هذه البلاد، ولكنها اضطرت فيما بعد إلى تعديل هذه القوانين لتستحث دخول رأس المال الأجنبي. فالهند ترحب بالاستثمارات الأجنبية بالشروط التالية:

١- أن تتجه هذه الاستثمارات نحو الصناعة بدلًا من التجارة والتوزيع.

٢- أن تتولى العمل في ميدان لا تستطيع القيام به الاستثمارات المحلية بسبب انخفاض مستوى التكنولوجيا.

٣- أن تتعاون في توفير النقد الأجنبي، إما بزيادة الصادرات، أو بتخفيض الواردات.

٤- رفع الإنتاجية.

٥- إعداد الوطنيين لتولي المناصب الإدارية والفنية الكبرى.

٦- أن تسمح لرءوس الأموال الهندية بالمشاركة في جميع مراحل الصناعة.

(ب) أشكال الاقتراض الخارجي - السندات الحكومية

كانت السندات الحكومية حتى عام ١٩١٤ هي الشكل التقليدي للاقتراض من الخارج. فالحكومة تقترض من المستثمرين الأفراد في الأسواق الأجنبية.

وبعد الحرب العالمية الأولى انتعش سوق السندات الحكومية وتحول إلى أمريكا، ولكنه انهار أثناء فترة الأزمة التي سادت العالم في العقد الثالث من القرن العشرين. ولم ينتعش بعد ذلك أبدًا.

والمستثمرون اليوم يرفضون التعامل بالسندات الحكومية الأجنبية خوفًا من تعمد الحكومات عدم الوفاء بتنفيذ التزاماتها، أو بسبب اختلال موازين المدفوعات، وانعدام السندات الأجنبية من السوق الخاصة يؤثر بلا شك على التنمية الاقتصادية، إذ لا تستطيع الحكومات في البلاد المتخلفة الاستفادة من هذا النوع من الاقتراض.

(ج) الاقتراض من الهيئات العالمية

أسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليقوم بدور الوسيط بين الحكومات المقترضة من جانب، والحكومات المقرضة ورأس المال الخاص من جانب آخر.

والبنك يهيئ بعض رأس المال الحكومي للبلاد المتخلفة ويفسح الطريق أمام رأس المال الخاص للتحرك مع المساعدات الحكومية.

وكانت كمية القروض الأولى التي أقرضها البنك صغيرة، إلا أنها اتجهت نحو الزيادة بعض الشيء.

وإلى جانب قيامه بالإقراض قام بمراجعة مشاريع التنمية في بلاد مختلفة، وأرسل المختصين لدراسة مشاكل التنمية وساعد على عقد الاتفاقيات الاقتصادية وإعداد الفنيين. وقد قدم أكثر من اقتراح لتوسيع نطاق أعمال البنك، كان آخرها عمل ميزانية مستقلة للأمم المتحدة خاصة بالتنمية الاقتصادية تساهم فيها الدول حسب مقدرتها، وقد رحبت الدول المتخلفة بهذا الاقتراح ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضته.

(د) القروض والمنح الحكومية

تفضل الدول المقرضة أن تتولى بنفسها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأجنبية، بدلًا من تقديمها عن طريق المؤسسات العالمية التي تحد من إشراف الدول المقرضة.

وقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء بنك الاستيراد والتصدير لمساعدة المصدرين الأمريكيين على تصريف منتجاتهم في الخارج. كما أنشأت أقسامًا خاصة لمساعدة الدول النامية، وخاصة المساعدات العسكرية وكذلك لمساعدة الدول الصديقة للتغلب على الصعوبات الناشئة عن تخصيص الجزء الأكبر من ميزانياتها لشئون الدفاع. وتقوم المملكة المتحدة وفرنسا بتقديم مثل هذه المساعدات المباشرة للمستعمرات والدول التابعة.

أما مساعدات الاتحاد السوفيتي للبلاد المتخلفة فتتخذ شكل تقديم سلع رأسمالية تسدد قيمتها بالمنتجات الأولية لهذه البلاد، وعلى فترة طويلة، وبفائدة ٢٪، أي أقل بكثير من الفائدة التي يحصل عليها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فائض المواد الزراعية

أيدت الأمم المتحدة عام ١٩٥٤ استخدام فائض المنتجات الزراعية في التنمية الاقتصادية. وقد رحبت بعض الدول بهذه الفكرة كي تتخلص من فائض المنتجات الزراعية.

وقد أشرنا فيما سلف إلى أن الاقتراض الأجنبي قد لا يتخذ شكل استيراد السلع الرأسمالية، ومع ذلك فالسلع الزراعية تصبح مفيدة بنفس الدرجة إذا ما تحولت الموارد التي كانت تستخدم سابقًا في إنتاج الطعام من قطاع الزراعة إلى قطاع التصدير لمجابهة الحاجة إلى السلع الرأسمالية أو تحول المقابل لتكوين رأس المال العيني.

ويُمكن استخدام الفائض الزراعي في تكوين رأس المال العيني ليحل محل الواردات ويوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء رأس المال أو السلع الاستهلاكية الأخرى من الخارج، ولكن أهم مُساعدة يُمكن أن يقدمها فائض الزراعة للتنمية الاقتصادية هي الحيلولة دون توقف تكوين رأس المال العيني، أو اختلال ميزان المدفوعات نتيجة لنقص السلع الاستهلاكية، أو بسبب عجز الزراعة عن مجابهة الطلب المتزايد.

وقد أشرنا فيما سلف إلى أن مُعدل تكوين رأس المال يتوقف على قدرة الاقتصاد القومي على زيادة السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في الدخل.

وإذا تحولت الأيدي العاملة من الزراعة إلى الصناعة يزيد الطلب على المنتجات الغذائية سواء للعمال الذين بقوا في الزراعة أو الذين استخدموا في القطاعات غير الصناعية، فإذا لم يستطع الإنتاج المحلي

زيادة المعروض من المواد الغذائية لمواجهة الزيادة في الطلب فستضطر الدولة إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية مما يحد من القدرة على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

وفي هذه الحالة يساعد الفائض الزراعي في الخارج على إعادة التوازن في التجارة الخارجية، فقرض القمح الذي حصلت عليه الهند عام ١٩٥١ أنقذ مشروع التنمية من التخلف نتيجة لانخفاض المحصول الأهلي بسبب الجفاف.

وقد حصلت الهند عام ١٩٥٦ على قرض من القمح قدره ٣٦٠ مليون دولار، وحصلت الهند عام ١٩٥٦ على قرض من القمح قيمته ١١٠ مليون دولار، مما ساعد موارد هاتين الدولتين على مزيد من الاستثمار في المستقبل.

الموارد الخارجية والتخطيط

وضعت كثير من الدول برامج للتنمية دون أن تتوفر لديها الموارد اللازمة من العملات الأجنبية معتمدة على المساعدات الأجنبية، فمشروع الخمس سنوات الثاني في الهند في بدايته كان يحتاج إلى مُساعدة أجنبية مقدارها ٢٣١٠ مليون دولار، وقد استطاعت الهند الحصول على ٤٢٠ مليون دولار من منطقة الإسترليني، ٤٤٢ مليون دولار من التسهيلات الائتمانية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي وألمانيا من مشروع كولومبو ومن البنك الدولي.. إلخ.

و ۲۱۰ مليون دولار نتيجة لدخول رأس المال الأجنبي الخاص، فيكون المجموع ۱۰۷۲ مليون دولار، وبقى بعد ذلك ۱۲۳۸ مليون دولار دون تغطية ففكرت الهند في الحصول عليها من الهيئات الدولية ومن المساعدات الحكومية.

وعندما تحتاج البلاد إلى قروض ومساعدات خارجية يجب أن تضع في اعتبارها الأخطاء التي يمكن أن تقع في تقدير حسابات الواردات المحتاج إليها.

فقد تتوقع البلد محصولًا جيدًا، ثم يخيب ظنها لسبب ما، فتجد نفسها مضطرة إلى زيادة وارداتها عن صادراتها، وبالتالي انخفاض كمية النقد الأجنبي المتاحة لاستيراد السلع الرأسمالية.

كما يجب أن تضع في اعتبارها إمكان ظهور الخطأ في تقدير القروض والمساعدات، ثم يتضح فيما بعد سوء هذا التقدير، مما يؤدي إلى قيام الصعوبات أمام تحقيق برامج التنمية.

فمن الأفضل للدول المتخلفة أن تلائم احتياجاتها مع الموارد لا أن تلائم الموارد مع الاحتياجات.

الفصل الخامس عشر

التعاون الإقليمي

ما هو الإقليم؟

حدد مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية الإقليم على أسس جغرافية فالدول المتجاورة تكون فيما بينها وحدة جغرافية لها ذاتيتها، بسبب بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية. وقد اعترض المندوب البريطاني على هذا التحديد، وأعلن أن الإقليم هو وحدة تقوم على التعاون السياسي أولًا، وبعد ذلك يأتي الموقع الجغرافي.

وعلى هذا الأساس يعتبر الكومنولث البريطاني، "إقليمًا" بغرض التعاون الاقتصادي. ولهذا الرأي وجاهته، فالاقتراب الجغرافي ليس شرطًا كافيًا للتعاون الإقليمي، إذ يجب أن يكون هناك أساس من الاهتمام العام والأغراض المشتركة المحدودة.

التفضيل التجاري

يعتبر عدم التمييز قاعدة من قواعد التجارة، ولكن يوجد هناك أمران هامان يمكن تحقيقهما، الاتحادات الجمركية، والتفضيل الكامل (مائة في المائة) لعدد من المواد المعينة، بين الدول المهتمة بالتنمية الاقتصادية، والاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة يعني إلغاء الرسوم الجمركية بين بلدين.

ولا توجد مثل هذه الاتفاقيات بين الدول المتخلفة، والجامعة العربية تدرس خطة تكوين اتحاد اقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك الحال بين عدد من بلاد أمريكا اللاتينية.

وقد تضمن ميثاق منظمة التجارة بندًا عن التفضيل التجاري تحت إلحاح الجامعة العربية. وقد انقضت خمس سنوات دون أن تتخذ الخطوات اللازمة لترجمة هذا البند إلى مقترحات عملية. وفي أمريكا الوسطى، تقتصر معاهدة التجارة الحرة على عدد معين ومحدود من المواد. وكان من المتوقع إعلان بعض الصناعات المعينة "صناعات إقليمية، وإعفاؤها من الضرائب المحلية وضرائب الاستيراد في البلاد الأعضاء في المعاهدة.

وعلى الرغم من هذا التقدم فإن مستقبل التعاون الإقليمي، على أساس التفضيل التجاري والاتحاد الجمركي، ليس مما يدعو إلى الأمل. فعلى الرغم من توافر الارتباط السياسي بين دول الأراضي المنخفضة والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسومبرجي إلا أن الطريق إلى الاتحاد الجمركي طويل وشاق. وهذا هو الحال أيضًا مع السوق الأوربية المُشتركة.

وعندما تكون الروابط السياسية ضعيفة، كما هو الحال في أغلب البلاد النامية، تبدي كل دولة استعدادها للموافقة من ناحية المبدأ على التفضيل، ولكنها في التطبيق العملي لا تستطيع أن ترى سببًا مقنعًا لإنشاء هذه الصناعة أو تلك في بلد آخر.

اتفاقيات استقرار أسعار السلع

من الصعب إجراء المفاوضات بين الدول المتخلفة لعقد اتفافيات تستهدف استقرار أسعار السلع، فلا توجد مثل هذه الاتفاقيات حتى الآن بين الدول المتخلفة، وإن وجد بعضها بين الدول المتقدمة في القمح والسكر والصفيح. وليس هناك سبب اقتصادي واضح لفشل الدول المتخلفة في عقد اتفاقيات تضمن استقرار أسعار بعض السلع كالبن مثلًا. ويبدو أن الصعوبة تكمن في إيجاد الأسس الصحيحة للمشاركة بين الدول التي يسودها الفقر وتنقصها الروابط.

التعاون الفني

حقق التعاون الفني أكبر نجاح في التعاون الإقليمي، ولكن نلاحظ أن البلاد المتطورة ما تزال هي المصدر الأساسي للمساعدات الفنية. وقد أثبت مشروع كولومبو، وخبرة الأمم المتحدة المحدودة في بعض المناطق، فائدة التعاون الفني بين الدول المتخلفة. ولا شك أن خبرة اليابان أو الهند أكثر فائدة للدول الآسيوية من خبرات الولايات المتحدة بسبب تقارب المستوى الثقافي.

وقد حققت مؤتمرات الخبراء الإقليميين نجاحًا ملحوظًا في ميدان التعاون الفني، هذا فضلًا عن أن تبادل الخبرات الفنية لا يحتاج إلى ارتباطات سياسية وثيقة، بل ربما ساهم في خلق هذه الارتباطات.

اتفاقيات الدفع الإقليمية

حقق اتحاد الدفع الأوربي نجاحًا فقد أزال كثيرًا من العقبات بين الدول الأوربية مُنذ عام ١٩٥٠، فحرر التجارة، وأزال كثيرًا من الصعاب التي كانت تعوق التبادل فيما بينها. وقد أقدم المندوب الياباني في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ اقتراحًا بتكوين اتحاد للدفع في آسيا وتفكر دول أمريكا اللاتينية في عقد مثل هذا الاتفاق، كما تبحث الدول العربية في توسيع الاتحاد الجمركي وتحويله إلى اتحاد مالي. ولكن التجربة الأوربية قد لا تصلح للدول المتخلفة بسبب. اختلاف الظروف، فتجارة الدول الأوروبية المشتركة في اتحاد الدفع الأوربي بعضها مع بعض تبلغ ٦٠% من مجموع التجارة الخارجية. كما أن مرونة الطلب والعرض مرتفعة نسبيًا، أما في المناطق المتخلفة فالجزء الأكبر من تجارتها الخارجية يذهب إلى خارج المنطقة.

ولكن هُناك مجالًا لعقد بعض الصفقات المعينة التي تمول من خارج المنطقة. وقد ساهمت الإدارة الأمريكية للتعاون الدولي في عقد الصفقات، فقامت بمد بورما بالمساعدات الفنية مقابل ما تصدره بورما من الأرز إلى الباكستان.

والسبب الحقيقي لفشل الدول المتخلفة في عقد مثل هذه الاتفاقات يرجع إلى عجزها عن وضع أسس سليمة للمشاركة. فالقدرة على المشاركة تتطلب درجة عالية من الارتباط السياسي والاجتماعي.

تطوير وديان الأنهار

تتعلق الآمال بتعاون الدول التي تعيش على ضفتي نهر واحد، ولكن هذا يتطلب أولًا عقد اتفاقيات دولية لتوزيع مياه هذه الأنهار بين الدول وأهم المشاكل المعقدة التي تواجه مثل هذا التعاون تدور حول توزيع المياه أو تحويلها للري كنهر الأردن وهي الصعوبة الأساسية في نهر النيل والهيلماند، أو تنظيم الملاحة الدولية، كما كان الحال في نهر الدانوب ولكن هذه الصعوبات قد لا تكون في حد ذاتها أمرًا يؤسف له نظرًا لأن تطوير وديان الأنهار يحتاج إلى نفقات مرتفعة، ولا تحقق عائدًا إلا بعد مدة طويلة. ولكن إذا أمكن تحقيق عائد واضح ومرتفع وقريب، وكانت النفقات متواضعة فإن تطوير وديان الأنهار يكون عاملًا هامًا في التنمية الاقتصادية، وكل ما يحتاج إليه هو التقارب السياسي الكافي الذي يسمح بتوزيع الماء والمشاركة في نفقات المشروعات المشتركة واقتسام الفوائد،

المشاريع الإقليمية

من الصعب إيجاد مشاريع إقليمية، فيما عدا التحكم في مياه الأنهار، ولكن هناك أمثلة على وجود مثل هذه المشاريع المفيدة للغاية، مثل بناء شبكات للطرق عبر القارات. واتحاد الفحم والصلب الأوربي الذي يمثل تجربة مفيدة في التعاون بين ست دول، تحت إشراف سلطة عليا، يمكن تطبيقها في ميادين أخرى. ولكن يُلاحظ أن الأساس السياسي لهذا المشروع أصلب مما يتوفر في المناطق المتخلفة.

التخطيط الإقليمي

يحث كثير من الكتاب على خلق هيئات للتخطيط الإقليمي أو للتكامل الإقليمي، ويضرب المثل على ذلك بمشروع كولومبو، أو برنامج التعمير الأوربي، ولا يوجد أدنى شك في فائدة اجتماعات الخبراء والإداريين لمقارنة خطط التنمية في البلاد المختلفة، وهذا هو الغرض الأساسي من مشروع كولومبو، فهو لا يعتبر مشروعًا ولا منظمة.

أما برنامج إعادة تعمير أوروبا فكان يكتفي بإصدار التوصيات حول مقدار المساعدات ونصيب كل بلد فيها. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي واتحادات الدفع الأوربية الأسس لتحرير التجارة، وبدأت أول محاولة لتحقيق التكامل على أسس محدودة بإزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسة المالية والنقدية.

وقد كونت ست دول أوربية اتحاد الفحم والصلب الذي يعتبر أول محاولة لتخطيط الاستثمار على نطاق دولي. وأقرب نموذج لهذا النوع من التخطيط يتمثل في اللجنة الأمريكية المركزية للتعاون الاقتصادي.

وفيما عدا ذلك فأن المؤتمرات الإقليمية للخبراء الفنيين والوزراء تؤدي في العادة إلى الحد من تكرار المشاريع، وهذه هي أهم خدمة تستطيع هذه المؤتمرات تأديتها للتنمية الاقتصادية، كما أن إنشاء لجان تخطيط إقليمية تساعد بلا شك في توزيع المساعدات الاقتصادية على المناطق المختلفة. كما أن لوجود منظمة عالمية لهذا الغرض فوائد جمة.

الأسس السياسية للتعاون الإقليمي

من السهل أن نبالغ في تقدير مدى الارتباط بين عدد من البلاد المتخلفة، فنراها تتوحد ضد الاستعمار والاستغلال الرأسمالي، وتكون كتلة في الأمم المتحدة تصوت لصالح مشاريع المساعدات الاقتصادية اللازمة للتنمية الاقتصادية، ولكنا نُلاحظ أيضًا أن مصالحها سرعان ما تتعارض عندما يتعلق الأمر بالتنمية في كل بلد على حدة، فبعض هذه البلاد يرتبط ببعض الدول المتقدمة بروابط خاصة، كما أن هناك تعارضًا في المصالح بين دول أمريكا اللاتينية التي تنتمي لكتلة الدولار، وبين الدول الأخرى التي تنتج سلعًا تنافس السلع الأمريكية والتي توطد علاقاتها التجارية بأوروبا. ويُمكن العثور على هذه الأمثلة في جميع إرجاء العالم، كما أن التوسع في إنتاج البن في ليبريا يهدد مصالح البرازيل مثلًا في المدى البعيد.

وحينما توجد الأسس الاقتصادية للوحدة أو الاتحاد بين عدة دول توجد أيضًا الأسس للتكامل الاقتصادي، والتعاون السياسي لا يؤدي إلى إزالة الاختلافات بين الدول بقدر ما يحاول تنظيم هذه الخلافات في ظل الاتفاق على مواجهة العالم الخارجي كوحدة واحدة.

وعندما يعجز التقارب السياسي عن تحقيق ذلك، كما هو الحال بصفة عامة في الدول المتخلفة، فستظهر من وقت لآخر بعض المصالح المشتركة المحدودة التي تهيئ الفرصة للتعاون الإقليمي، ومحاولة فرض التعاون بين هذه الدول قد يؤدي إلى الإصرار بما حققته من تقارب.

وقد أشرنا مُنذ قليل إلى أن الطريق لتحقيق التقارب السياسي قد يتحقق من خلال الجهود في ميدان التعاون الاقتصادي. وهذا صحيح، ولكن قبل أن يستطيع المرء تحقيق تعاون اقتصادي أكبر يجب أن يرسى أولًا أسس التعاون السياسي.

وقد يكون صحيحًا أن الدول الفقيرة تستطيع تحقيق التقدم الاقتصادي بفاعلية أكبر لو تعاونت فيما بينها، ولكن هناك دائمًا الفرصة لتقدم دولة منفردة بسرعة أكبر، وهذه الإمكانية تعتبر عائقًا كبيرًا في سبيل التعاون الاقتصادي الإقليمي.

الفصل السادس عشر
العلاقات بالدول المتقدمة

الاهتمام الاقتصادي والمصالح الاقتصادية

تهتم البلدان المتطورة كثيرًا ببرامج التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة فالتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة تُؤدي إلى ثلاثة أمور تهتم بها الدول المتقدمة اهتمامًا خاصًا، أولًا أثر التنمية الاقتصادية على أسواق التصدير الخاصة بالبلاد المتقدمة، ثانيًا: منافسة الصناعات الجديدة لمنتجات الدول المتقدمة في السوق الداخلي للبلد المتخلف والأسواق الخارجية، ثالثًا: أثر التنمية على مصادر الاستيراد والاستثمار المريح.

وأثر التنمية الاقتصادية على أسواق التصدير الخاصة بالبلاد المتقدمة له وجهان. فالتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة تؤدي إلى ظهور صناعات جديدة منافسة لمنتجات البلاد النامية، ويكون الغرض الأساسي من هذه الصناعات الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.

ومن ناحية أخرى تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل، وبالتالي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخاصة العدد والآلات الرأسمالية.

ومدلول هذا أن التنمية في الدول المتخلفة تهدم السوق القديمة وتخلق أسواقًا جديدة. فإذا كانت البلاد المتقدمة قادرة على ملاءمة اقتصادها لهذا التغير، أمكنها أن تتجنب الآثار الضارة للتنمية الاقتصادية على أسواق التصدير.

أما آثر منافسة الصناعات الجديدة لسلع الدول المتقدمة في الأسواق الخارجية فيؤدي إلى القضاء على السوق القديمة. وقد زاحمت صناعة النسيج اليابانية المنتجات البريطانية، حتى في أسواق المستعمرات البريطانية، ولم ينقذ الصناعة البريطانية إلا عقد معاهدات التفضيل التجاري بينها وبين المستعمرات.

وقد اتجه الرأي في الولايات المتحدة إلى رعاية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة كي توسع مصادر استيراد المواد الأولية، ولكن ليس من الواضح ازدياد حاجة الولايات المتحدة إلى المواد الأولية، ولا إمكانية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة على تحقيق ذلك.

وأخيرًا يبدو أن التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ستؤثر على استثمارات الدول المتقدمة تأثيرًا بالغًا. صحيح أنه يمكن تبادل الاستثمار بين الدول المتقدمة، فكندا مثلًا لها استثمارات في الولايات المتحدة، والعكس، وكذلك الحال بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ولكن قبل أن يتحقق ذلك بين الدول المتقدمة والدول التي تنمو، ستواجه الاستثمارات الأجنبية في البلاد المتخلفة أزمة حادة.

ففي المراحل الأولى للتنمية، يؤدي الاستقلال الوطني وازداد ثقة البلد المتخلف في قدرته الاقتصادية إلى رفع أجور العمال، وزيادة الضرائب، وحتى إلى تأميم ومصادرة الاستثمارات الأجنبية.

ونخلص من ذلك إلى أن الأسس التي تبنى عليها الدول المتقدمة اهتمامها بالتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لا تشجع الأولى على تقديم المساعدة للثانية.

الاهتمام غير الاقتصادي والمصالح غير الاقتصادية

تبرر الدول الغربية، المتقدمة تقديمها للمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة من أجل تحقيق برامج التنمية، باعتبارات الدفاع والإنسانية، كمواجهة الاتحاد السوفييتي، ومنع عدم الاستقرار السياسي والثورات التي قد تجر العالم إلى الحرب. ويقال أن التنمية الاقتصادية ضرورية لتقدم البلدان المتخلفة، وزيادة قدرتها على توزيع الموارد الطبيعية بما يلائم حاجات الدفاع وإنتاج السلع الضرورية لهذه الغاية. ونظرًا لأنه من المحتوم على الدول المتخلفة أن تنمي اقتصادها، فمن الأفضل مساعدتها لاكتساب صداقتها وجعلها حليفًا قويًا أو على الأقل دولة محايدة تميل إلى الغرب.

كما أن الاعتبارات الإنسانية قد استخدمت كمبرر لاهتمام الدول المتقدمة ببرامج التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة. ولكن من الصعب التمييز بين المساعدات الصادقة البعيدة عن أية أنانية، والمساعدات التي تخفي هدفًا أنانيًا في المدى البعيد. فقيام شركة أجنبية

بإنشاء المدارس والمستشفيات... الخ يعتبر عملًا إنشائيًا، ولكنه قد يعكس رغبتها في سد بعض حاجات الشعب في البلد المتخلف لتحول دون قيام الاضطرابات.

ومع ذلك فمن الصعب أيضًا التسليم بقيمة هذه المبررات، لأنه يصعب التنبؤ بنتائج التنمية الاقتصادية. فإذا ازدادت حاجات الناس بسرعة أكبر من إمكانية سد هذه الحاجات، أو أدى النمو الاقتصادي إلى سوء توزيع الثروة والسلطة، فمن المحتم قيام المنازعات والعداوات. وسيزداد هذا الأمر سوءًا إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية تتلقى المساعدة من البلاد المتقدمة.

وصحيح أن هذه المساعدة تساعد على زيادة آمال الشعب، وزيادة قدرة البلد المتخلف على تحقيق هذه الآمال في نفس الوقت، ولكنها قد تنمى الطموح ولا تنمي قدرة البلد على تحقيق هذا الطموح بنفس الدرجة، وبالتالي تفشل في تحقيق مصالحها غير الاقتصادية.

وحقيقة الأمر أن مساعدة الدول المتقدمة للبلاد المتخلفة مغامرة قد تكسب منها أو تخسر، ولكن الأخطر من هذا أن نتجاهل عملية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة.

هل من الواجب أن تساعد البلاد المتطورة الدول المتخلفة؟

قد يبدو على الرغم من عدم توفر المصالح الاقتصادية الواضحة والظاهرة، أو المصالح غير الاقتصادية المؤكدة، أن من واجب الدول

المتقدمة تقديم العون للبلاد المتخلفة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

والسبب في ذلك يرجع إلى أسباب أخلاقية أكثر من أي شيء آخر، وكذلك إلى الآمال التي يعلقها العالم على التنمية الاقتصادية. فمسئولية الدول المتقدمة تنبع من هذه الآمال.

والدول المتخلفة تعلق آمالها في التنمية على مساعدة البلاد المقدمة والهيئات الدولية. وهذه الآمال انبعثت من مصادر متعددة، وفي رأيي أنها انبعثت في الدرجة الأولى من تصريحات المسئولين ورجال السياسة والشخصيات الاجتماعية والمثقفين في الولايات المتحدة. ولهذا فأن الولايات المتحدة – على الأقل – محتم عليها أن تقدم المساعدات للبلاد المتخلفة فيما يسمى بالعالم الحر.

القروض أو المنح

لا نرى في المنح أية فوائد ذات قيمة كبيرة، فالإحسان لا علاقة له بالتنمية، والمنح نوع من الإحسان قد يناسب شئون الدفاع أو الحرب أو إزالة آثارها المخربة، أو مساواة المنكوبين، أو قد يساعد على زيادة الاستهلاك. ولكن التنمية عملية تجارية لا عملية إحسان.

وبما أن القروض الخاصة لا تتوفر على أسس تجارية، فإنه من واجب الحكومات التي علقت الآمال على التنمية الاقتصادية أن تعقد القروض اللازمة لتحقيق هذه الغاية. والسؤال ما هو مقدار القروض؟ وعلى أي أساس تتم؟

مقدار القروض

أشرنا في الفصل الرابع عشر إلى المحاولات العملية لتقدير كمية القروض الدولية. وأغلب هذه المحاولات لا تتصف بصفة العملية. ومعيار ميزان المدفوعات الذي طبق في برامج تعمير أوروبا في السنة الأولى يعتبر خطوة إلى الوراء، فالبرنامج لا يحدد العجز في ميزان المدفوعات، ولكن المقدار اللازم لسد هذا العجز هو الذي يحدد البرنامج. وبقدر ما تخطئ الدولة في تحديد حجم الاستهلاك، وتغالي في الميل الحدي للادخار، بقدر ما يتدهور ميزان مدفوعاتها، وتنشأ الحاجة إلى المعونة الأجنبية.

ورأي" ميلكان" و"رستو" عن المقدرة على امتصاص رأس المال، الذي تناولناه بالبحث فيما سبق، لا يخلو من هذا الغموض. فالقدرة على امتصاص رأس المال يمكن أن يقدر جزئيًا على أساس تقديرات ميزان المدفوعات، بشرط الأخذ في الحسبان التطورات المحتملة للاستهلاك، وتوفر جميع الموارد الطبيعية اللازمة لتشغيل رأس المال العيني الجديد، ولنفرض أن هناك بلدين لا يختلفان في أي شيء سوى الميل الحدي للادخار، فهل تتساوى قدرتهما في هذه الحالة على امتصاص رأس المال أو تختلف؟ إ

ذا حاولنا تكوين نفس القدر من رأس المال في بلد يقل فيه الميل الحدي للادخار فإن هذا البلد سوف يعاني عجزًا كبيرًا في ميزان مدفوعاته وهو ما يقتضي الحصول على مبالغ أكبر من القروض الأجنبية.

شروط القروض

تلجأ بعض الدول التي تقدم المعونة الاقتصادية للبلاد المتخلفة إلى فرض بعض الشروط السياسية والاقتصادية. فقد تكون هذه الشروط معقولة إذا ما استهدفت أساسًا سلامة الاستثمار وفعاليته في الدول المقترضة على ألا ينطوي ذلك على أي تدخل في الشئون الداخلية.

وأخيرًا نود أن نشير إلى موضوع قروض السد العالي وإلى أن الولايات المتحدة قبلت التمويل أولًا، ثم سحبته على أسس سياسية، وإن كانت قد ادعت أن الرفض يرجع إلى عدم قدرة المدخرات المحلية على تمويل هذا المشروع. ولو صح هذا الاعتبار لكان سببًا في رفضه مُنذ البدء لا بعد إقراره.

الفهرس

تقديم ٥
الفصل الأَوّل: عملية التنمية.. ١٣
الفصل الثاني: الموارد الطبيعية...................................... ١٨
الفصل الثالث: رأس المال ٢٦
الفصل الرابع: العمل.. ٣٤
الفصل الخامس: التكنولوجيا والتنظيم................................. ٤٣
الفصل السادس: حجم السوق ٥٣
الفصل السابع: إِعادة توزيع عوامل الإِنتاج............................ ٦٢
الفصل الثامن: التخطيط وجهاز الثمن.................................. ٧١
الفصل التاسع: الموازنة والأولويات ٨٢
الفصل العاشر: كثافة العمل والتكنولوجيا الحديثة........................ ٩٣
الفصل الحادي عشر: السياسات النقدية والضرائبية ١٠٤
الفصل الثاني عشر: أثر السكان...................................... ١١٣
الفصل الثالث عشر: التجارة الخارجية ١٢٣
الفصل الرابع عشر: الاقتراض من الخارج.............................. ١٢٨
الفصل الخامس عشر: التعاون الإِقليمي................................ ١٣٩
الفصل السادس عشر: العلاقات بالدول المتقدمة ١٤٧